الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد نقدي وبنكي

تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية "القرض التنقيطي نموذجا"

-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة البويرة

من إعداد:

- داود سعيدة
- ياحي مبروكة

تحت إشراف الأستاذ:

د. هاني محمد

❖ لجنة المناقشة	
د.زواغي محمد	رئيسا
د.هاني محمد	مشرفا ومقررا
د.ساعو باية	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اقتصاد نقدي وبنكي

تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية "القرض التنقيطي نموذجا"

-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة البويرة

من إعداد:

- داود سعيدة
- ياحي مبروك

تحت إشراف الأستاذ:

د.هاني محمد

❖ لجنة المناقشة	
د.زواغي محمد	رئيسا
د.هاني محمد	مشرفا ومقررا
د.ساعو باية	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع

ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع

و من دعوة لا يستجاب لها

يا رب إذا أعطيتني مالا فلا تأخذ سعادتي

وإذا أعطيتني قوة فلا تأخذ عقلي

وإذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

التشكرات

في مثل هذه اللحظات يتوّقف اليراع ليفكّر قبل أن يخطّ الحروف...
لكي يجمعـها في كلمـات..ولكن عبثا يحاول تجميعها في سطـور....
سطـور كثيرة تمـرّ في الخيال ولا يبقى لنا في نـهاية المطاف...
إلا القليل من الذكريات والصّور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا....
فوجب علينا شكرهم تقديرا وعرفانا على ما قدمـوه..
فالشكر لله أوّلا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه..
يقول الله تعالى على لسان سيدنا سليمان عليه السلام :"وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي، وعلى والدي، وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " .

كما لا يسعنا في هذا المقام المعرفي سوى تقديم الشكر والعرفان إلى كل من أمد لنا يد العون من قريب أومن بعيد .

شكرا جزيلا إلى أساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم من أجل تبليغ هذه الرسالة

شكرا إلى كل من أعاننا بورقة أو بقلم أو حتى معنويا

شكرا جزيلا للأستاذ هاني محمد على موافقته للإشراف على هذا العمل،وعلى مجهوداته وسهره على سير هذا العمل خطوة حتى رأى النور

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

وها أنا ذا اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط، وأمتن من كان له فضل في مسيرتي، وساندني ولو بالتسيير،

إلى خالدة الذكر روح جدتي الطاهرة طيب الله ثراها.

إلى من احمل اسمه بكل عز وافتخار إلى أبـــي المبجل أطال الرحمان في عمره وأمده بالصحة والعافية.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، إلى من وقرها جل جلاله في كتابه العزيز أمـــي.

إلى من لم يتهاون يوم في توفير سبل الخير والسعادة لي زوجي سمير.

إلى من بها أعلو، وعليها ارتكز، إلى القلب المعطاء أخـوتي
فاطمة،كوثر،هند،مريم،حفظهم الله.

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه رفيقة دربي حفيظة، والى كل من أمال، ابتسام، أسماء، اميمة.

والى من شاركتني هذا العمل سعيدة

مبروكة

الإهداء

إلى الرجل العصامي المكافح الشريف الذي يلمح نور الجنة بين وجنتيه إلى الذي زودني بالأخلاق الفاضلة إلى الذي دعمني طيلة المشوار دون كلل أو ملل.

إليك أبي الغالي.... لقد أديت الرسالة وصنت الأمانة جزاك الله خير المنال.

إلى بسمة العمر وطيب الجنان إلى الحبيبة الأولى إلى قلبي .... إليك يا ينبوع الحنان أنت وحدك أمي الغالية.

إلى إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه

الى المؤسسة المستقبلة،الى أشخاص الذين زودونا بالمعلومات لإتمام هذا البحث.

والى من تقاسمت معها هذا العمل المتواضع مبروكة.

إلى كل من ذكرهم قلبي وسقطوا سهوا من قلمي .

سعيدة

الملخص:

تسعى البنوك إلى الحد من مخاطر البنوك، وخاصة مخاطر القروض، والتي تعتبر أكبر عقبة أمام البنوك المقرضة، لذلك تحاول إيجاد أكثر طرق تقدير المخاطر فعالية ثم محاولة تجنبها. للقيام بذلك، لجأت البنوك إلى الأساليب الإحصائية الحديثة المستخدمة على نطاق واسع في البلدان المتقدمة، ممثلة بـطريقة القرض التنقيطي (crédit scoring)، وهي أداة تميز العملاء العاجزين عن الأصحاء الذين يتمتعون بدرجة عالية من الثقة. بناءً على ذلك، من مصلحة البنك أن يقرر ما إذا كان سيصدر قرضًا أم لا، حيث أن قرار إصدار القرض هو قرار معقد لأن القرار الخاطئ لإصدار القرض يعود إلى البنك المانح. تترتب عليه عواقب سلبية بدفع خسائر عدم السداد المتوقعة.

ولقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لطريقة القرض التنقيطي(crédit scoring) حيث وقع اختيارنا على احد هذه البنوك إلا وهو بنك القرض الشعبي الجزائريCPA- وكالة البويرة- ولقد تم التوصل إلى الطرق المستعملة في التنبؤ بمخاطر القروض عن طريق تطبيق مختلف النماذج المرتبطة بها التي على أساسها يتم اتخاذ قرار منح القرض من عدمه والتمييز بين طالبي القرض.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، مخاطر القروض، ادارة مخاطر القروض، طريقة القرض التنقيطي.

Résumé:

Les banques cherchent à réduire les risques bancaires, en particulier les risques de prêt ، qui sont les plus grands obstacles pour les banques prêteuses, elles essaient donc de trouver le moyen le plus efficace d'estimer les risques, puis essaient de les éviter. Pour ce faire, les banques ont eu recours à des méthodes statistiques modernes largement utilisées dans les pays développés, représentées par le creditscoring, un outil qui distingue les clients démunis des clients sains avec un haut degré de confiance. En conséquence, il est dans l'intérêt de la banque de décider d'accorder ou non un prêt, car la décision d'accorder le prêt est une décision complexe car la mauvaise décision d'accorder le prêt appartient à la banque et à la banque concédante. Il a des conséquences négatives en payant les pertes de non-paiement attendues.

Dans cette étude, nous avons essayé de mettre en lumière dans quelle mesure les banques commerciales algériennes appliquent la méthode de notation de crédit, puisque nous avons choisi l'une de ces banques, à savoir la Banque CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE - Agence de Bouira - et les méthodes utilisées pour prédire les risques de prêts ont été atteints en appliquant divers modèles associés sur la base desquels une décision est prise d'accorder ou non un prêt, et de distinguer les demandeurs de prêt.

Mots-clés: Crédits bancaires, risques de crédit, gestion des risques, modération de crédit scoring.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	-
تشكرات	-
الإهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض البنكية	
تمهيد	**-02-**
المبحث الأول: القروض البنكية	**-03-**
المطلب الأول:تعريف القروض وخصائصها	-03-
المطلب الثاني: أهمية ومصادر القروض	-05-
المطلب الثالث: وظائف وأنواع القروض البنكية	-07-
المطلب الرابع:معايير وإجراءات منح القروض البنكية	-10-
المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية	-20-
المطلب الأول: تعريف وخصائص مخاطر القروض البنكية	-20-
المطلب الثاني:أنواع ونتائج مخاطر القروض البنكية	-24-
المطلب الثالث: مصادر وأسباب مخاطر القروض وطرق معالجتها	-27-
المطلب الرابع: أدوات وإجراءات مواجهة مخاطر القروض البنكية	-33-
خلاصة الفصل	**-36-**
الفصل الثاني : تسيير مخاطر القروض البنكية	

تمهيد	**-38-**
المبحث الأول: أبرز طرق لإدارة المخاطر القروض البنكية	**-39-**
المطلب الأول: إدارة المخاطر	-39-
المطلب الثاني: مقررات اتفاقية بازل 1	-46-
المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل 2و3.	-49-
المطلب الرابع:طرق أخرى للحد من مخاطر القروض	-57-
المبحث الثاني: طريقة التنقيط (القرض التنقيطي)	**-61-**
المطلب الأول: نبذة تاريخية وتعريف القرض التنقيطي	-61-
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف القرض التنقيطي	-63-
المطلب الثالث: استعمالات وخطوات إعداد القرض التنقيطي	-64-
المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض التنقيطي	-68-
خلاصة الفصل	**-70-**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري(وكالة البويرة)	
تمهيد	**-72-**
المبحث الأول: تقديم بوكالة القرض الشعبي الجزائري "CPA"البويرة111	**-73-**
المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري"CPA"	-73-
المطلب الثاني: تقديم بوكالة البويرة.	-78-
المطلب الثالث :خطوات المتبعة من الوكالة لمنح القرض	-80-
المطلب الرابع: الوثائق اللازمة لملف طلب القرض الاستغلال	-81-
المبحث الثاني:تسيير مخاطر القروض البنكية في الوكالة	**-86-**
المطلب الأول: أنواع مخاطر القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري	-86-
المطلب الثاني: إجراءات التي تستعملها الوكالة لمواجهة المخاطر القروض وتقليل منها	-86-
المطلب الثالث: تطبيق خطوات القرض التنقيطي	-87-
المطلب الرابع: تطبيق رقمي لقرض تنقيطي	-91-

خلاصة الفصل	**-94-**
خاتمة عامة	-96-
قائمة المراجع	-100-
الملاحق	-106-

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-02	أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل	-48-
02-02	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	-49-
03-02	متطلبات راس مال التحوط حسب اتفاقية بازل3	-54-
04-02	مراحل التحول إلى نظام الجديد	-56-
05-03	تطور راس المال القرض الشعبي الجزائري	-74-
06-03	ملف أولي لطلب القرض	-81-
07-03	ملف ثانوي لطلب القرض	-83-
08-03	ملف جديد لطالب القرض	-84-
09-03	بطاقة تقييم الخاصة بالوكالة	-90-

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	مصادر القروض البنكية	-07-
02-01	وظائف القروض البنكية	-08-
03-01	معايير منح القروض البنكية	-15-
04-01	إجراءات منح القروض وتحصيله	-17-
05-03	التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	-76-
06-03	هيكل التنظيمي للوكالة	-79-

مقدمة عامة

توطئة:

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، فهي عصب الاقتصاد وقلبه النابض، وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث نظرا لمساهمتها في دعم وتطور وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق فيها لإيداع أموالهم والحفاظ عليه واستغلالها عند الحاجة، كما يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم من الموارد المالية ما يؤمن لهم احتياجاتهم، لذلك فإن الثقة بالبنك أمر بالغ الأهمية، حيث أن نجاحه في تحقيق هدف البقاء والنمو يتوقف بدرجة كبيرة على ثقة الجمهور به، والتي تعتمد بدورها على معايير عديدة كالسيولة والملاءة والدقة في أداء الأعمال، وحتى تضمن العمل وفق هذه المعايير اهتمت البنوك التجارية بالبحث بشكل مستمر عن الكيفية التي تمكنها من خلق نوع من الملاءة والتوافق بين طاقة التمويل والحاجة إليه، وهو ما يقصد به ضمان التوزيع المحكم لمواردها.

تحتل البنوك التجارية الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد بنك المركزي، وفي مفهومها التقليدي هي مؤسسة مالية ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين تقوم بقبول الودائع كوظيفة الأولى للبنك التجاري، ومع ازدياد حجم التجارة والنشاط الاقتصادي ازداد الطلب على الائتمان فتحولت البنوك تجارية تلعب دور الوسيط بين المودع والمستثمر وبطبيعة الحال فان البنك التجارية يتمكن من القيام بإقراض طالما يتأكد انه في المركز يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين وكانت وظيفة الإقراض الأموال للغير هي وظيفة الثانية للنقود، وعملية منح القروض تلعب دورا هاما في تمويل حاجات مختلف القطاعات الاقتصادية وخلق فرص العمالة وزيادة القدرة التنافسية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

تزداد أهمية دور البنوك في شكل كبير كلما تطور الاقتصاد في بلد ما. لهذا يعتبر القطاع الاقتصادي البنكي في أي بلد من البلدان الدعامة والركيزة الأساسية لتمويل قطاعات الأخرى ونموها فيعد من أهم القطاعات في أي دولة.

❖ **اشكالية البحث:** مما سبق تتضح اشكالية بحثنا هذا ومتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير القرض التنقيطي على مخاطر القرض في البنك التجاري؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية فإن نطرح مجموعة من **التساؤلات الفرعية** وهي:

- ما هي مخاطر القروض؟
- ما المقصود بالقرض التنقيطي؟
- ما هي الآلية التي يعتمدها بنك القرض الشعبي الجزائري-CPA- للقضاء على مخاطر القروض؟

❖ **فرضيات البحث:** قصد الإجابة على التساؤلات السابقة يمكن وضع فرضيات التالية:

- القرض البنكي هو مصدر رئيسي الذي يعتمد عليه البعض في نشاطه تعددت الأنواع قروض بتعدد استخداماتها أما المخاطر فهي متعلقة إما بطبيعة المشروع او شخصيه المقترض.
- إن مخاطر القروض قائمة على أداء البنوك التجارية كجزء من نشاطها بالرغم من كونها احتماليه قابلة للحدوث والعكس.
- الإجراءات الوقائية تقلل من خطر القروض ولكنها لا تقضي عليه، ويجب أن تكون الضمانات عينية تعد أهم أداة لمواجهة المخاطر القروض البنكية، إضافة إلى دراسة وضعية المالية للعميل او المؤسسة دراسة دقيقة.

❖ **أهمية البحث**: تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

- يمس هذا الموضوع قطاع مهم وجد حيوي في اقتصاديات أي دولة.
- تطور أعمال المصرفية وتعدد مخاطر وتنوعها.
- تقديم رؤية واقتراح لإدارة المخاطر في الجزائر وخاصة الجهاز بالبنك الجزائري اتخاذ القرار العقلاني من طرف البنكي لمنح قروض من عدم منحه يتوقف على مدى استعانته بالطرق الكمية والكيفية.
- تعرف على أهمية وفعالية القرض التنقيطي في مساعده على محاولة التقليل من المخاطر.

❖ **أهداف البحث :**بناء على ما تقدم فان هذا البحث يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالقروض.
- معرفة الأسباب التي أدت غلى مخاطر القروض.
- تعميق المفاهيم المتعلقة بالخطر عدم تسديد القرض من خلال تطابق إلى أهم المفاهيم والتعاريف المرتبطة به وبطرق تسييره.
- التعرف على مختلف أنواع المخاطر البنكية وكيف إدارتها.
- توضيح المخاطر من الجماع عن عملية الإقراض وكيفيه تغطيتها والحد منها.

- اكتشاف واقع ادارة المخاطر المصرفية في الجزائر.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**تتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية فيما يلي:

- إضافة معلومات جديدة تدعم بحث العلمي.
- دراسة الموضوع بكونه موضوع جديد في الجزائر.
- مساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمعالجة المواضيع المتعلقة بالقروض المصرفية ومخاطرها.

❖ **المنهج المتبع:**

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده ومعالجته والإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو في صحة الفرضيات المتبناة في الدراسة قمنا بإتباع **المنهج الوصفي** من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا **طريقة التحليل والترتيب** من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

❖ **الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى: "محمد بوزيان" و"سوار يوسف"، "محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي" _دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة،** مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول **"إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"** بجامعة الزيتونة الأردنية، سنة 2007، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن طريقة القرض التنقيطي يمكن الاعتماد عليها بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض، وذلك لتسهيل، وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يأتي إلا بتأسيس معلومات بنك فعال.
- **الدراسة الثانية: "فاطمة بن شنة"، "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة"، _دراسة تطبيقية لبنك الجزائري،** رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"، جامعة _قاصدي مرباح بورقلة، سنة 2010، والتي تهدف إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر ومحاولة فهم وتحليل معايير لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون.
- **الدراسة الثالثة: "خضراوي نعيمة"، "إدارة المخاطر البنكية"، _دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية_حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك المركزي الجزائري،** رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، _ تخصص نقود وتمويل، سنة 2008-2009، حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- ✍ إن المخاطر لصيقة بالعميل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- ✍ إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.
- ✍ إن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس مخاطر القروض ومخاطر السوق ومخاطر التشغيلية.

❖ **أقسام الدراسة:** من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، فإن دراستنا ستتناول ثلاثة فصول، مقسمة كالآتي:

- ✍ **مقدمة عامة**: نتناول من خلالها توطئة للدخول إلى صلب موضوع الدراسة المتمثلة في القرض التنقيطي كألية لتقييم مخاطر القروض في البنوك التجارية.
- ✍ **الفصل الأول: الإطار النظري للقروض البنكية.**
- ✍ **الفصل الثاني: تسيير مخاطر القروض البنكية.**
- ✍ **الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية البويرة).**
- ✍ **الخاتمة العامة:** وقد تطرقنا فيها إلى تلخيص لموضوع القرض التنقيطي كآلية لتقييم مخاطر القروض في البنوك التجارية، ثم قمنا بسرد أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث، لنقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة، لنعرج في الأخير على بعض المواضيع التي اقترحناها للبحث والتعمق فيها.

الفصل الأول: الإطار النظري للقروض البنكية

تمهيد:

يحتل الجهاز المصرفي مكانا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال اعتمادها على خدمتها الأساسية والتقليدية المتمثلة في قبول الودائع كوظيفة الأولى للبنك التجاري والقيام بإقراض الأموال للغير كوظيفة ثانية من وظائف الأساسية للبنك التجاري وتشكل مصدر أساسي للدخل، وبقدر أهمية هذه الوظيفة إلى أنها تشكل مخاطر مالية التي يمكن أن يقع فيها البنك.

ان عملية منح القرض اهم عملية لدى البنك فهي تشكل منفعة للبنك وللمستثمر وللاقتصاد ككل. و من اهم اوجه استثمار الموارد المالية للبنك، بحيث يكون مبني بقدرتهم على تسديد الاموال وفوائدها وهي المورد الاساسي الذي يعتمد عليه البنك.

ينقسم فصلنا الى:

المبحث الاول: القروض البنكية

المبحث الثاني:مخاطر القروض البنكية

المبحث الأول: القروض البنكية

تعتبر عملية منح القروض الوظيفة الأساسية من وظائف الرئيسية للبنوك التجارية، بحيث يلجا إليها الأشخاص (الطبيعيين او المعنويين) من اجل تمويل مشروعاتهم وذلك بعد أن تكون المصادر الذاتية غير كافية لتمويل تلك المشاريع، فالحل يكون في اللجوء إلى مصادر أخرى والمتمثلة في القروض .

المطلب الأول: تعريف القروض وخصائصها

يعتبر القروض من أهم العمليات البنكية واهم المصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر باعتبارها أهم عنصر الذي يزوده بالعوائد.

الفرع الأول: تعريف القروض

تعددت تعاريف القروض من باحث إلى أخر حسب وجهة نظره وحسب تخصصه، لذلك تعمدنا تقديم عدة تعريفات لتوضيح الرؤية أكثر .

التعريف الأول:لغة واصطلاحا

لغة: هو القطع، يقال قرضه يقرضه قرضا أي قطعة، وكلمة قرض (CRÉDIT)، أصل الكلمة اللاتينية (CREDERE) والتي تعني وضع الثقة، ومن ثم فان منح القروض يعني منح الثقة FAIRE CREDIT C'EST FAIRE CONFIANCE[1] .

اصطلاحا: هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، او على أقساط في تواريخ محددة [2].

التعريف الثاني: هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير (أفراد –مصارف– دول) وتتعهد بردة مع الفوائد، لطبقا لأذن من السلطة التشريعية والذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده[3].

التعريف الثالث:هو إمداد العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي بالنقود الحاضرة او ما يقوم مقامها لتسيير المبادلات[4].

---

[1]- حسين بلعجوز، مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018،ص20.

[2]- محمد كمال كامل عفانة، ادارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022، ص13.

[3]-سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان (الاردن) ،2011، ص164.

[4]-محمود حسين الوادي – حسين محمد سمحان – سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص127.

التعريف الرابع: هو تأجير لرأس المال او لقوة شرائية اعتمادا على الثقة التي يستحقها شخص المعنوي او طبيعي معين لما يتضمنه القرض من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر راس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن حصرها فيما يلي:

❖ هو اتفاق بين المصرف والعميل بحيث يقوم الأول بإقراض المال إلى الثاني في المقابل، يوافق العميل على إعادة المال مع الفوائد والرسوم المتوجهة، وفقا لأحكام وشروط الاتفاق.

ومنه نستنتج أن عملية القرض تعتمد على ثلاث عناصر وهي: الثقة، المدة، الوفاء.

✍ **الثقة**: حتى يتحقق عامل الثقة، يجب على العميل أن يقدم للبنك ضمانات تساوي قيمة القرض او تفوقه .

على حسب المثال: رهن عقارات – أراضي – منازل ...الخ.

✍ **المدة**: هي الأجل التي يستفيد منها العميل بالأموال المقترضة، وتحدد مباشرة بعد توقيع الاتفاقية.

✍ **الوفاء**: الوفاء بإرجاع القرض في الأجل المحددة، سواء كان الإرجاع بالفوائد او بدونها .

الفر ع الثاني: خصائص القروض

من الخصائص التي يتميز بها القرض هي[2]:

✍ كونه يقوم أساسا على الاختيار، لا على الإلزام مثل الضريبة التي تعتبر كمساهمة إجبارية في عملية الاستثمار.

✍ يختلف القرض عن الاعتماد كون هذا الأخير يعتبر عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معينا يسحب منه متى يشاء مرة واحدا ومرات متعددة .

✍ القرض يؤثر فقط في درجة السيولة للوحدات الاقتصادية ولا اثر له على صافي مجموع الأصول فهو من بين العمليات المتعلقة برأس المال .

[1]- القرصم وفاء، اثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017-، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان -، 2018-2019، ص26.

[2]- خالد احمد علي محمود، فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية (مصر)، 2019، ص22.

المطلب الثاني: أهمية ومصادر القروض

القروض البنكية هي المورد الأساسي التي تعتمد عليه البنوك في الحصول على إراداته إذ تمثل الجانب اكبر من استخداماته،لهذا يتضح لنا أهمية القرض والدور الذي يلعبه .

الفرع الأول: أهمية القروض

للقروض البنكية أهمية كبيرة لا يمكن حصرها إلا أننا سنحاول عرض بعض منها في النقاط التالية[1]:

- بواسطة القروض تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة، حيث تمنح قوة شرائية للمتعاملين الاقتصاديين لتمكينهم من دعم نشاطهم الاستثماري او الاستغلالي .
- تعتبر القروض وسيلة مناسبة لتحويل راس المال من شخص إلى أخر، إن أحسن توجيه القرض فانه يلعب دورا حسما في ازدهار الاقتصاد للبلاد[2] .
- تعتبر القروض البنكية مصدرا مهما لإشباع الحاجات التمويلية.
- نجد أن السياسة الاقراضية ترتبط بالسياسة الاقتصادية وتوجهات الدولة المرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية[3].
- تحفز الأسعار العالية لضريبة الدخل على الاقتراض مقارنة مع الحصول على الأموال عن طريق زيادة الرأس المال، سواء كان ذلك بإصدار آسهم عالية جديدة او باحتجاز الأرباح، وذلك لان الفوائد على القروض يتم طرحها كمصاريف قبل فرض ضريبة الدخل[4].

الفرع الثاني: مصادر القروض البنكية

يعتبر البنك وسيط بين ذوي الاحتياجات المال او ذوي العجز المالي وهو مكان التقاء بين عرضي وطلبي الأموال حيث يقبل الودائع ويمنح القروض .

وحتى تستمد البنك موارده الخارجية يعتمد على هيئات مختلفة المتمثلة ما يلي:

- **الودائع (Dépôts):**عرفت الودائع بعدة تعريفات منها ما يلي هي عقد بمقتضاه سلم العميل مبلغا معينا من النقود إلى المصرف الذي يلتزم برد قيمته دفعة واحدة او على

[1]- حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2]- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص251.

[3]-شريف حسام مختار القاضي، الائتمان المصرفي، 2021، ص18.

[4]- شليق رابح، اثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، – دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019-2020،ص8.

دفعات عند طلب او عند حلول الأجل المتفق عليه إلى العميل ذاته او إلى شخص يحدده العميل[1].

وهناك عدة أنواع من الودائع نذكر منها ما يلي:

- ✓ **الودائع تحت الطلب:** وهي أهم أنواع الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية، حيث تشمل النسبة الكبرى من الموارد المالية بالنسبة للمصارف التجارية، ويحق للمودعة السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون شرط او قيد باستعمال صكوك خاصة يزودهم بها المصارف لهذا الغرض.
- ✓ **الودائع لأجل:** وفي هذا النوع من الودائع يشترط السحب منها بمده يتفق عليها مع المصرف مقدما فقد تكون الوديعة لمدة ستة أشهر او سنه او سنتين او أكثر، ويرتفع معدل الفائدة الذي يتقاضاه المودع كل طالت مدتها لهذا فهي تتصف بثبات النسبي لعلم المصرفي المسبق بمواعيد السحب، لذا فان نسبة الاحتياط الإجباري عليها اقل من حالة الودائع تحت الطلب[2].
- ✍ **الأرباح المحتجزة (Des bénéfices non répartis):** هي عبارة عن احتفاظ بجزء او كل الأرباح التي تحققها الشركة التي تعد احد أهدافها الرئيسية ولهذا فان الشركة أن قامت بنشاطها بنجاح فإنها تحقق أرباحا وهذه الأرباح التي يحتفظ بها في شركه لغرض توزيعها او إقراضها والى أخره، كما يستطيع المشروع استخدام الأرباح المحتجزة في أي وقت يشاء، والأرباح المحتجزة هي عبارة عن المبالغ التي يتم احتجازها (أي عدم توزيعها) من الأرباح المحققة بهدف استخدامها كمصدر[3].
- ✍ **راس المال(Capital social):** هو ما يمتلكه المقترض من ثروة او ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة والغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته.

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمن العجلان، حساب المضاربة في المصارف الإسلامية، مكتبه القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، الرياض (السعودية)، 2015،ص38.

[2]- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، 2011، ص48.

[3]- دريد كمال ال شبيب، ادارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية، 2017، ص 142

الشكل رقم 01 - 01: مصادر القروض البنكية .

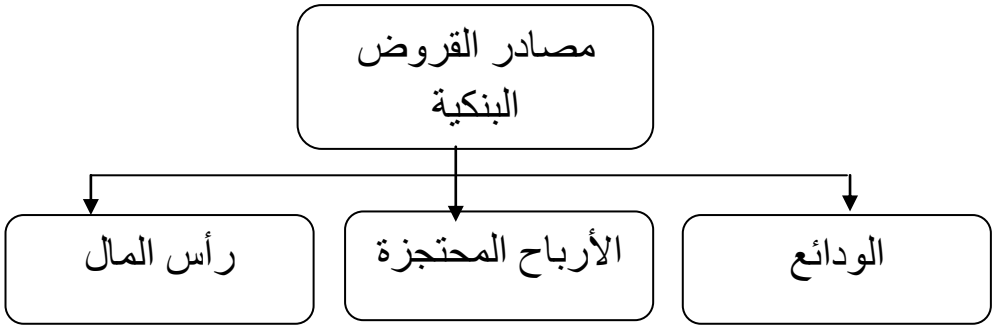

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق(عبد الله محمد عبد الرحمن العجلان، حساب المضاربة في المصارف الإسلامية، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، الرياض (السعودية)، 2015،ص38.\سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، 2011، ص48.\دريد كمال ال شبيب، ادارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية، 2017، ص 142)

المطلب الثالث: وظائف وأنواع القروض البنكية

تقوم المصارف بعدة أنواع من القروض تختلف من عنصر إلى أخر وهي كثيرة ومتعددة كما لها عدة وظائف متنوعة للقروض يمكن تحديدها وحصرها في هذا المطلب.

الفرع الأول: وظائف القروض البنكية

للقروض البنكية عدة وظائف متعددة ومتنوعة يمكن تحديد تحديدها وتحديد أغراضها في الجوانب التالية:

- **وظيفة الإنتاج (Fonction de sortie)**: تعتبر وظيفة الإنتاج من الوظائف الأساسية في المشروع ونجدها تتكامل مع الإدارات الأخرى في سبيل تحقيق أهداف المشروع.

  تتمثل مهمة الإنتاج في توفير الأموال اللازمة لإنشاء مشروع ومن ثم توفير الأموال اللازمة لتسيير العمل وتغيير الخطط التي تحددها الإدارات المختلفة[1].

- **وظيفة التمويل الاستهلاك (Fonction financement de la consommation)**: يقصد بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع اجل لأثمانها فقد يعجز الأفراد عن توفير احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية بواسطة دخلهما الجاري وبالتالي يمكنهم الحصول على هذه السلعة عن طريق الائتمان الذي تقدمهم لهم الهيئات

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، ادارة الإنتاج والعمليات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص-ص52-53.

المختلفة ويكون دفع عثمان هذه السلعة عبر مدة زمنية مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم من استهلاك عبر الزمن وبالتالي يعمل على تنشيط الجانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم يساهم في زيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

- **وظيفة تسوية المبادلات (Fonction de règlement des changes)**: يتم التعامل بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة للدفع وسيطا للتبادل مع اعتمد ها على النقود الحاضرة في قيام بهذه المهمة وهذا نتيجة تقدم العادات المصرفية في المجتمع فضلا عن ذلك فان القيم المصارف التجارية بوظيفة خلق الودائع واستخدام أدوات الاهتمام الأخرى من الأوراق المالية والكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيلات عمليات المبادلة وتوسيع حجمها[1].

الشكل رقم 01-02: وظائف القروض البنكية .

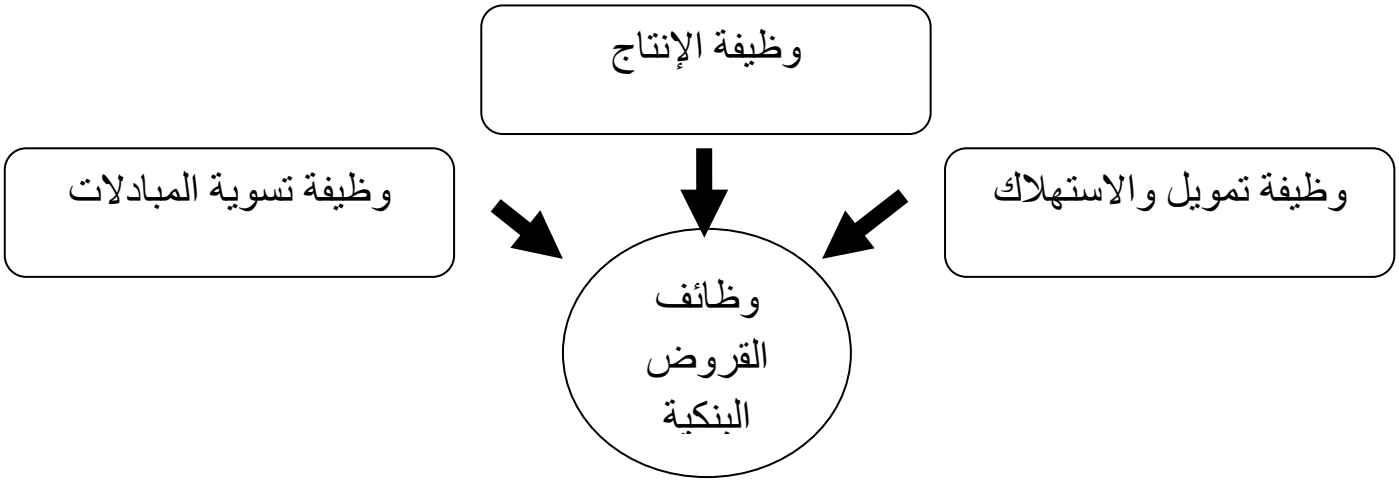

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق(محمد الفاتح محمود بشير المغربي، ادارة الإنتاج والعمليات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص-ص52-53.\الهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى 2013، ص-ص55-56.)

[1]- الهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2013، ص-ص55-56.

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

تختلف أنواع القروض البنكية من عنصر إلى أخر وهي كثيرة متعددة ومتنوعة نذكر أهمها في النقاط التالية:

❖ **حسب الغرض:**ومنها

✍ **الائتمان التجاري**: وهو الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للأفراد او رجال الأعمال او جهات الحكومية من اجل تمويل عملية التجارة المحلية والخارجية كما يقدم من اجل تمويل شراء المستلزمات الإنتاج وأجور العمال في المشروعات الصناعية، وتمنح هذه القروض للفترة القصيرة في شكل قروض نقدية او سلف وتسهيلات او من خلال شراء البنوك التجارية للسندات او الأسهم المتداولة في السوق، ومن المعروف أن الاهتمام تجاري يشكل حصة الأكبر في المحفظة الائتمانية للبنوك التجارية.

✍ **الائتمان الاستهلاكي:** يستهدف هذا النوع من الائتمان الأفراد الذين يحصلون على القروض لتمويل شراء السلع المعمرة بالنظام الدفع الأجل او بالتقسيط خلال فترة زمنية معينة.

✍ **الائتمان الاستثماري:**يحصل على هذا النوع من الائتمان المشروعات او الأفراد لتمويل عملية الاستثمار وخاصة المستلزمات الإنتاج وغيرها في المجالات الاستثمار الزراعي والصناعي والعقاري وغيره ومن الملاحظ أن الائتمان الاستثمار هو ائتمان طويل الأجل[1] .

❖ **حسب الضمان**: ومنها

✍ **القروض غير المضمونة:** يشترط عادة في تسديدها أن لا يزيد عن السنة وهي في الحالات تكون على شرط خطوط قرض أي حصول المؤسسة باستمرار على مبلغ من الأموال متفق عليه ما دامت تسدد ما سبق اقتراضه في وقت مناسب ومتفق عليه باستمرار ولتفادي إعادة مفاوضات والعقود المنفردة... الخ وفيه بعض الشروط مثل إبقاء النسبة معينه في حساب المؤسسة بالبنك.

✍ **القروض المضمونة:** ففيها يعمل البنك على طلب ضمانات نتيجة لعدد من العوامل مثل الحاجات إلى الأموال باستمرار من طرف المؤسسة وخاصة في مواسم معينة أن تكون المؤسسة عرضة للنسبة من الخطورة اكبر من العادية او حالة ضعف وضعيتها المادية... الخ والضمانات عادة يكون بأحد عناصر الأصول وفي حالة توقف مؤسسة عن دفع يبلع الأصل ويغطى به البنك قرض هو الباقي يعود إلى المؤسسة

[1]-محمد احمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2018، ص133.

والضمان قد يعطي فرصة أحيانا للمؤسسة للحصول على اكبر قدر من القرض وفي نفس الوقت يمثل مصدر اطمئنان للبنك[1].

❖ **حسب المدة:**ومنها

✍ **القروض قصيرة الأجل:** هي تلك القروض التي لا تتجاوز مدتها سنة ويسمى هذا النوع من القروض بالدين العام حيث تلجا الدول إلى هذا النوع من القروض عندما لا يتوافق التاريخ تحصيل الإيرادات مع الصرف النفقات الثابت لذلك تستخدم هذا النوع من القروض عن طريق إصدار اذونات الخزينة العمومية وتكون نسبة الفائدة على هذا النوع من القروض غير مرتفعة لان مدتها قصيرة من جهة ويكون هدف الدولة من إصدار هذا القرض هو تغطية العجز الطارئة من جهة أخرى وتتحصل دولة من خلال هذه الوسيلة على فوائد الموجودة لدى البنوك والشركات لفترات قصيرة ويطلق على هذا النوع من القرض الدين العام.

✍ **القروض متوسطة الأجل:**هي تلك القروض التي تزيد مدتها عن سنة وغالبا ما لا تتجاوز مدتها 10 سنوات.

✍ **القروض طويلة الأجل:** هذا النوع من القروض تفوق مدته خمس سنوات وتلجا الدولة إليه من اجل استعماله في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية من اجل تغطية النفقات الحربية او الدفاعية وتستخدم القروض الطويلة الأجل عند حصول عجز حقيقي في ميزانيه الدولة للقيام بالمشاريع الإنتاجية او لتمويل فقط استثنائية ويكون ذلك عن طريق إصدار سندات طويلة الأجل[2].

المطلب الرابع:معايير وإجراءات منح القروض البنكية

تتمتع البنوك التجارية بمجموعة من المعايير والإجراءات التي يجب أن تتخذها وتتبعها ويجب مراعاتها بدقة عند منحها للقروض وذلك تجنبا للوقوع في المخاطر المالية والمتمثلة في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك ومن خلال هذا المطلب سنتعرف إلى أهم المعايير التي تتبعها معظم البنوك التجارية الجزائرية واهم إجراءات التي تتبعها عند منحها للقروض .

[1]-رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص-ص119-120.

[2]- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2019، ص-ص131-132.

الفرع الأول: معايير منح القروض البنكية

تتعرض البنوك التجارية مثل غيرها من المنشآت الأعمال عند ممارسة نشاط التشغيل المرتبط بتقديم القروض والائتمان إلى جملة من المخاطر والتي كانت سببا في تدني الربحية كثير من البنوك.

وهذا ما جعل معظم البنوك تتبع مجموعة من المعايير تفاديا للمخاطر المالية المتوقعة والمتمثلة فيما يلي:

✍ **الشخصية(Le personnel)**: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف وبالتالي فان أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في أوساط المالية والملتزمة بكفة على الوفاء بالتزاماته كما قدر على إقناع المصرف بمنحه ائتمان المطلوب والحصول على الدعم المصرف له. وقياس عامل المعنوي كعامل الأمانة والنزاهة بعض الصعوبات من الناحية العلمية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال استعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات العميل من المحيطين العلمي والعائلي له، ولي معرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير والسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشآت والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح حتى عامل معها .

✍ **القدرة (La capacité):** تعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد قرض والالتزام بدفع فوائد والمصروفات والعملات ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض والتفاصيل مركزه المالي وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف او أية مصارف أخرى ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذين قرار الائتماني من خلال استقرار العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة فكلما كانت نتائج الدراسة هذا الجانب ايجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق شروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم اتفاق عليها[1].

[1]-محمد كمال كامل عفانه، ادارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص-ص29-30- 32 -33.

✍ **راس المال(Capital social)** : يعتبر راس المال العميل احد أهم أسس قرار الائتماني، وعنصرا أساسيا من عناصر التقليل مخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له فهو بمثابة ضمان إضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته بشكل عام تعتمد على الجزء الأكبر منها على قيمة راس المال الذي يملكه، إذ كلما كان راس المال كبيرة انخفضت المخاطرة الائتمانية والعكس صحيح في ذلك.

✍ **الضمان(La garantie)** : وهو ما يتطلبه المقرض والبنك من المقترض لتعزيز ثقته ولضمان تشجيع منح القروض وكلما كان الضمان كافي كان باستطاعة المقترض أي العميل الحصول على قروض كبيرة ويطلب البنك هذه الضمانات كي يضمن حقه في استرجاع قيمه القرض ويكون في حماية أكثر .

الشروط الواجب توفرها في الضمانات المصرفية:

- ✓ قابلية الضمان للتقدير.
- ✓ سهولة تسهيل الضمان.
- ✓ استقرار طيلة الضمان.
- ✓ سهولة نقل ملكية الضمان.

❖ **أنواع الضمانات:**

✍ **الضمانات الشخصية**: ترتكز ضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يدعون بتسديد المدين في حاله عدم قدرته على وفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وتنقسم الضمانات الشخصية إلى نوعين:

✓ **الكفالة**: وهي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها الشخص معين بتنفيذ التزامات المدينة تجاه البنك، لم يستطيع الوفاء بهذه التزامات عند حلول أجال الاستحقاق.

✓ **الضمان الاحتياطي**: هو التزام نكتب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقه تجارية، او جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها للتسديد.

✍ **الضمانات الحقيقية(العينية)**: نقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب، ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع شيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من اجل ضمان استرداد القرض ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي احد شكلين التاليين:

✓ **الرهن الحيازي:** يضم هذا الرهن لأدوات ومعدات خاصة بالتجهيز والرهن الحجازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك او المصرف إذ لم يستوفي حقوقه أن يطلب من القاضي ترخيص له ببيع أشياء المرهونة في المزاد العملي او بسعر السوق إذا اقتضى الحال[1].

كما يتمتع الدائن المستفيد من هذا الرهن الحيازي ببعض الأولويات منها:

✓ حق الحيازة: أي من حق الدائن أن يحتفظ بشيء مرهون في سداد الدين.

✓ حق الأفضلية: أي أن الدائن له الحق في الشيء المرهون قبل الدائنين الآخرين.

✓ حق البيع: ويكون في حالة عدم التسديد في ميعاد الاستحقاق، إذ يكون من حق الدائن بيع العقار او المنقول موضوع الرهن عن طريق المزاد العلني وهذا النوع من العقار من الضمانات يلائم القروض القصيرة ومتوسطة الأجل.

✓ **الرهن العقاري:** هو عقد بموجبه يضع المدين تحت التصرف الدائن عقارا يعتبر كضمان لديه ليستوفي من هذا الأخير حقه في حاله عجز المدين، وهنا يكتفي تسجيل هذا الرقم في السجل العقاري مع ترك العقار بيد صاحبه لان هذا التسجيل وحده يكفي الاستيفاء الدين لأنه يمنع المدين من تصرف بالعقارات إلا بعد تسديد الدين، وتجدر الإشارة أن هذا النوع يلائم القروض طويلة الأجل[2].

✍ **الظروف المحيطة(Les circonstances entourant):** يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط او مشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشآت في إطار خاصة ما يتصل بتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. إما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل

[1]- محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار معتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010،ص187.
[2]- خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص-ص 91-92.

الحصة السوقية لمنتجات مشروع او خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دور حياة المنتج او خدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم او الولادة، او في مرحلة النمو، او في مرحلة الاستقرار، او في مرحلة الانحدار.

وعند دراسة الظروف العامة للعميل: يتوجب على البنك دراسة الأمور التالية:

- ✓ يجب على البنك التعرف وبشكل مفصل ودقيق بالسلعة او الخدمة التي يقدمها العميل، وهل نسبة الطالب عليها مرن او جامد، وهل أسعاره معقولة أم لا، مثل محلات الألبسة ومدى مواكبتها للموضة....الخ.
- ✓ دراسة نوع العملية الائتمانية: فالإقراض على المكشوف يختلف عن الإقراض بوجود ضمانات عالية، وبناء عليه يتم تحديد سعر الفائدة.
- ✓ تحدث بعد تحدث بعض الأخطار عند قيام المدير المحفظة الائتمانية بتوسع بالائتمان لرغبته بالمنافسة البنوك الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة القروض المبعثرة.
- ✓ الظروف الاقتصادية التي تغير وضع المؤسسات بشكل إرادي، مثل تقلب الأسعار والتضخم وتغير هيكل أسعار الفوائد والحروب وارتفاع أسعار المواد الأولية، والتقلبات السياسية[1].

[1]- محمد كمال كامل عفانه، مرجع سبق ذكره، ص-ص 36-37.

الشكل رقم 01-03: معايير منح القروض البنكية

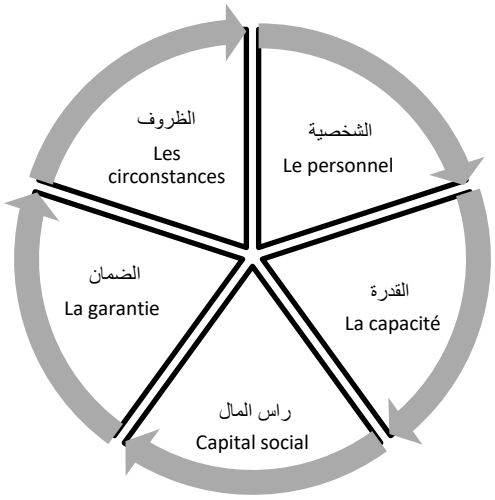

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق(محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار معتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010،ص187.\خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص91-92.)

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض

تمد عملية منح القروض البنكية بعدة إجراءات يمكن حصرها في أهم النقاط التالية: [1]

✍ **الفحص الأول لطلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث عرض القرض واجل الاستحقاق وأسلوب السداد، ويشاهد في عملية الفحص المبدئي للطلب انطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشآت، وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي أما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب او الاعتذار عن قبوله مع توضيح أسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

✍ **التحليل الائتماني للقرض:** ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة راس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على النشاط المنشاة.

[1]-خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص-ص 32-34.

✍ **التفاوض مع المقترض:** بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض، الغرض التي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة السداد، ومصادر السداد، وضمانات المطلوبة، والسعر الفائدة، والعملات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتواصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

✍ **اتخاذ القرار:** تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد او عدم قبوله لشروط البنك وفي حاله قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح موافقة على طلب القرض والتي عاده ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشآت طالبات الاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي ومواقفها الضريبي وصف القبض والغرض منه، وضمانات المقدمة والمصادر سداد وطريقته وملخص الميزانية عن ثلاث سنوات الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية والرأي الائتماني والتوصيات بشان القرض.

وبناء على هذه المذكرة يتم موافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

✍ **صرف القرض:**يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفتاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها القرض.

✍ **متابعة القرض والمقترض:** الهدف من هذه المتابعة واطمئنان على حسن سير المنشآت وعدم حدوث أي تغيرات في المواعيد بالسداد المحددة،وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ إجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، وتتطلب تأجيل السداد، او تجديد القرض لفترة أخرى.

✍ **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذ لم تقابله أي من ظروف السابقة عند المتابعة وهي إجراءات قانونية او تأجيل سداد او تجديد القرض مرة أخرى.

الشكل رقم 01-04: إجراءات منح القروض وتحصيله

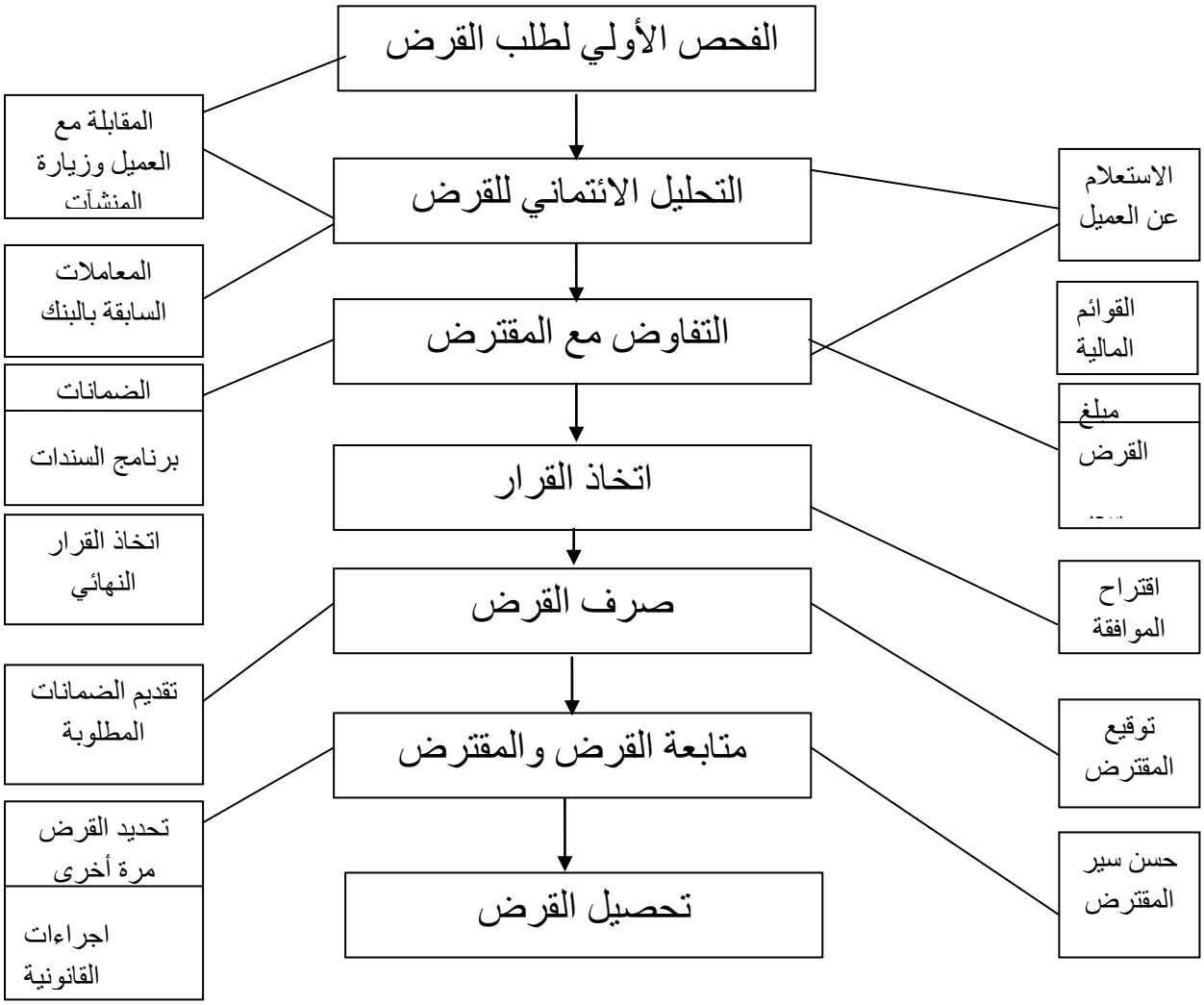

المصدر: خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص40.

الفرع الثالث: الوثائق اللازمة لطلب القرض

الوثائق اللازمة لطلب القرض: الوثائق والمعلومات المطلوبة في ملف القرض من طرف البنك تتطلب توفر شروط التالية[1]:

- تقديم المشروع في أحسن صوره مقبولة لدى البنك.
- التأكد من إن التمويل الذاتي والمساهمة المالية للمستثمرين كافية.
- التأكد من المقدرة على التسيير والخبرة المهنية فيما يتعلق بموضوع المشروع.
- تقديم الأرقام والنتائج التقديرية المالية والاقتصادية الخاصة بالمشروع.
- تأكيد الضمانات التي يقدمها المستثمر لتغطيه قروض الاستثمار.

أما الوثائق المطلوبة في ملف طلب القرض هي:

الوثائق تعريفية بالمؤسسة: تحتوي على:

- طلب القرض.
- تقديم عام للمشروع الاستثماري.
- تقديم المستثمر(شخص واحد او مجموعه أشخاص).
- دراسة السوق والمنتوج.
- دراسة التقنية واقتصادية للمشروع، تنجز من قبل خبير مستقل او من خبراء المؤسسة على حسب حجم المشروع، والبنك عادة ينصح الزبائن بإجراء دراسة لدى خبير مستقل، لان مكاتب الدراسات المستقلة قد تنبه المستثمر إلى كثير من الأمور التي يجهلها والتي لها علاقة بنجاح المشروع.

وثائق محاسبية: تحتوي على ميزانيات وميزانيات تقديرية وجداول الحسابات النتائج التقديرية إذا كانت المؤسسة قديمة النشاط والميزانيات التقديرية والجداول الحسابات النتائج التقديرية فقد إذ كانت المؤسسة الجديدة النشاط.

وثائق أخرى: المتعلقة بالوضعية القانونية للمؤسسة، وهي:

- القانون الأساسي للشركة.
- نسخة من سجل تجاري.

وثائق متعلقة بوضعية اتجاه الدائنون، وهي:

[1]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص-ص279-280.

✍شهادة الوضعية اتجاه ادارة الضرائب شهادة الوضعية اتجاه صندوق الضمان الاجتماعي لغير الإجراء.

✍وثائق متعلقة بمساعدة الشركاء وكل أطراف الخارجية والبنك يجعل أمواله دوما في مأمن من الأخطار، طالبا ضمانات من الزبون(المقترض) قصد استعادة ما يقرضه في حالة إفلاس المقترض او امتناعه عن السداد.

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية

توصلت الدراسة إلى أن عملية تقديم القروض عملية معقدة وجد صارمة فهي لا تقتصر على البنك الممول فقط بل تهدد نمو الاقتصاد الوطني حيث يتعين على البنوك الاعتماد على سياسات صارمة ومخططات مدروسة وتطبيق إجراءات فعالة تخص القرض ، خاصة أن البنوك تمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني من خلال منح القروض .....

المطلب الأول: تعريف وخصائص مخاطر القروض البنكية

القروض والمخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن أيجاد قرض دون احتمال وجود مخاطرة ولو كانت ضئيلة،هذا ما ألزم البنوك على إيجاد ووضع سياسات اقتراضية في منح القروض من اجل التفادي او التقليل من هده المخاطر .

الفرع الأول: تعريف مخاطر القروض البنكية

قبل التطرق لتعرف مخاطر القروض، يمكننا بصفة عامة أن نتناول بعض مفاهيم للمخاطر والخطر الذي تتعرض لها البنوك التجارية:

أولا: تعريف الخطر

يعرف الخطرعلى أنه: حالة عدم التأكد يمكن قياسها[1].

يعرف الخطرعلى انه: الخطر عبارة عن هدف متوقع الحدوث متضمنا النتائج لموقف معين.

ويعرف بأنه: احتمال ناتج عن حدث يترتب عليه خسارة اقتصادية[2]. يعرف كذلك: بالآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من العوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطر يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير الملائمة التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد الربحية[3].

كما يعرف الخطر: احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع[4].

ثانيا: تعريف المخاطر

- **التعريف الأول**: احتمال وقوع حدث تنتج عنه خسارة مادية[5].

---

[1]- محمد بن بوزيان، سواريوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة "-المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع –ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18\04\ 2007، سعيدة، ص 12.

[2]- محمد رفيق المصري، التامين وادارة المخاطر، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص11.

[3]-شيلق رابح، مرجع سيق ذكره، ص 57.

[4]- عبد الكريم فندور، التحوط وإدارة المخاطر، دار أي كتيب، الطبعة الأولى، لندن، فبراير 2018،ص24.

[5]-عبد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتامين، جامعة الزيتونة، الأردن، 2016، ص28 .

- **التعريف الثاني:** المخاطر هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشان التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، وهذه تسمى بالاحتمالات الموضوعية [1].

- **التعريف الثالث**: هي حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة، او هو ظرف معين في حالة وقوعه توجد إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة والمأمولة [2].

- **التعريف الرابع**:هو ذلك الالتزام الذي يحمل بين جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع او الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا او خسارة .

- **التعريف الخامس:** هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع او هي درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في تحقيق قيمة التدفقات[3].

ثالثا: تعريف مخاطر القروض

من التعاريف أعلاه يمكننا التطرق إلى تعريف مخاطر القروض:

التعريف الأول: هي المخاطر على الأرباح او راس المال الناجمة عن فشل الملتزم بالوفاء بشروط عقده مع البنك او غير ذلك لتنفيذ الاتفاق على النحو المتفق عليه[4].

التعريف الثاني: وتعرف مخاطر القروض على أنها الخسائر الناجمة عن عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه المتمثلة في قيمة القرض وفوائده كليا وجزئيا [5].

التعريف الثالث: تعرف مخاطر القروض بأنها عدم استعادة البنك للفائدة أواصل المبلغ المقترض او كليهما[6].

التعريف الرابع: تعرف مخاطر القروض بأنها المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (الأخر) في العقد[7]، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.

---

[1]-محمد عمر بإطريح، جدوى إنشاء ادارة المخاطر في الشركات الاستثمارية، مكتبة أفاق، ص14.

[2]- نجاة محمد احمد جمعان، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد السابع عشر، جامعة الأزهر، اليمن، ص 193 .

[3]- فريدة تلي،استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، أطروحة منيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018- 2019، ص12.

[4]-احمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، ص270 .

[5]- شليق رابح، مرجع سبق ذكره، ص62.

[6]-طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، نظرية حالة ومستقبلية الدار الجامعية، مصر 2007، ص 69.

[7]-خالد وهيب الراوي، ادارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والطباعة، الأردن، 2009، ص80.

التعريف الخامس: هو احتمال الخسارة الذي يتعرض له الدائن (البنك) بسبب المدين (المؤسسة) العاجز عن تسديد كل او جزء الدين (القرض) والفوائد المرتبطة به ، إما بسبب عدم نزاهة المدين في تعاملهم، او لأنه فقد القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق[1].

تعريف السادس: احتمال عدم سداد القرض او تحول التزام القرض الذي قدمه المصرف للغير ضمانا للزبون الي التزام حقيقي (كالاعتمادات المستندية او خطاب الضمان) تجاه المصرف نيابة عن زبون وبالتالي فان مخاطر القرض قد يكون حالات في تاريخ محدد بمعنى يكون منظورا وغير منظورا او مؤجلة في حالة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتزام القبول[2].

تعريف السابع: هو احتمال عدم قدرة المقابل (المقترض) تأدية او دفع التزاماته المالية الموجودة في العقد إما كلها أي عدم القدرة على الدفع نهائيا او عدم القدرة على الدفع في الوقت المحدد سواء للأصل القرض او الفوائد مما يسبب خسارة مالية للمقترض (المدين).

تعريف الثامن: هو الخطر المرتبط بأي حدث متعلق بالقرض مثل: التغيرات في نوعية القروض وجودتها (التخفيض او الارتفاع في تصنيف القروض)، التغيرات في التوسع الائتماني، التخلف عن الدفع .....[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا تعريف مخاطر القروض على أنها: « هي عدم وفاء المقترض او فشله على تنفيذ الشروط المتفق عليها بينه وبين البنك والتي قد قيدت في العقد .»

[1]- أحلا مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نضر البنك، - دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات-، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007، ص82 .

[2]- تشيكو عبد القادر، اشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص26.

[3]- شرون رقية، تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، لعدد الثالث، الجزائر، 2012، ص83.

الفرع الثاني:خصائص مخاطر القروض

تتميز مخاطر القروض بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- مخاطر القروض نوع من أنواع المخاطر والتي ترتكز على ركني الخسارة والمستقبل.
- يمكن أن تنشا مخاطر القروض عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان المبلغ الائتماني (القرض +الفوائد) او في توقيت السداد.
- مخاطر القروض هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقترض ولا يوجهها المقترض، ويعتبر المقترض هو المسبب لها بسبب عدم استطاعته او التزامه برد أصل القرض او الفوائد.
- لا تتعلق مخاطر القروض بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه[1].
- لا تقتصر مخاطر القروض على نوع معيين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك، لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا ترتبط فقط بتقديم القروض، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه فوائده.
- يمكن أن تنشا مخاطر القروض عن خلل في عملية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني او أصل القرض وفوائده او وقت السداد.
- مخاطر القروض خسارة محتملة يتضرر جرائها المقترض، ولا يوجهها المقترض، ولذا فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا، سواء كان بنكا، مؤسسة مالية، او منشاة تبيع لأجل.
- لا يختلف وجود مخاطر القروض فيما أن كان المقترض شخصا حكوميا أم لا، بل أن المقترض الممنوحة لمنشآت الدولية تتضمن هي الأخرى مخاطر انتمائية على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجودة للحكومة.
- لمخاطر القروض بعدين كم المخاطر ونوعيتها، أي حجم المبلغ الممكن خسارته واحتمالية التخلف عن الدفع.
- خطر القروض هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد او تأجيله، او تتعدد الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، لكن القروض أكثر هذه الأنواع تعرضا لمخاطر الائتمان، إذا أن التغير في الظروف الاقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمشروع المقترض، تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة للسداد او خدمة الدين، وهي ظروف

[1]-حدوش شروق، إدارة المخاطر الائتمانية، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيثر ،بسكرة 2020،ص120.

يصعب التنبؤ بها، وكذا الحال بالنسبة للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد[1] .

المطلب الثاني:أنواع ونتائج مخاطر القروض البنكية

تتعدد نتائج مخاطر القروض بتعدد أنواعها، ويمكن معرفة أنواع مخاطر القروض وأهم نتائجها:

الفرع الأول: أنواع مخاطر القروض البنكية

يمكن تقسيم مخاطر القروض إلى نوعين وهي المخاطر الخاصة، المخاطر العامة [2]:

✍ **المخاطر الخاصة**: هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة ما في ظل الظروف معينة ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية والمخاطر الإدارية، والاضطرابات العالمية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة فمثل هذه المخاطر الاستثنائية والسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الأجل المتفق عليه .

✍ **خطر عدم القدرة على التسديد**: وهو بمثابة عدم او امتناع المقترض بتسليم او سداد التزاماته في الاستحقاق، وهو يتعلق بالمدين إذا أن العميل لا يمكنه تسديد قيمة القرض وفوائده، ومن بين الأسباب التي لا يستطيع العميل التحكم فيها عدم قدرته على تصريف منتوجاته الأمر الذي يؤدي إلى كسادها في حين أنه أسس الحاجة السيولة لتغطية ديونه اتجاه البنك ونتيجة ذلك نجد أن البنوك لا يمكنها أن تتحكم في هذا النوع من المخاطر لأنها استثنائية أي تكون غير متوقعة سواء بالنسبة للبنك او بالنسبة للعميل

كما يعتبر هذا الخطر أسوء مخاطر الإقراض الناجمة عن حالة إعسار او إفلاس محقق للعميل ويمكن تعريف العجز عن سداد على أنه تفويت الالتزامات بالدفع، خرق اتفاق ما، الدخول في إجراءات قانونية، العجز عن السداد، ويتم الإعلان عن العجز الدفع عندما لا يتحقق تسديد مبالغ مجدولة في مواعدها لفترة أقل من ثلاث أشهر بعد حلول آجال الاستحقاق، وخرق اتفاق ما مثل نسبة مالية خاضعة لحدود عليا او دنيا عبارة عن عجز فني عن السداد ما يقوده في غالب الأحيان إلى التفاوض الذي قد يقضي إلى الإفلاس الفعلي للمقترض في حالة امتناع البنك عن تقديم أي تنازلات .

[1]-زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة قسنطينة 50، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013 -2014، ص32.

[2]-زعاشو فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره،ص33.

✍ **خطر تجميد الأموال**: يرجع ذلك لكون العميل يستثمر الأموال المقترضة وإنما يتركها مجمدة لا ينتج عنها عوائق على المدى الطويل، أي أنه لا يستغلها في مشاريع منتجة في حين أنه بإمكان البنك أن يستثمرها في مكان العميل ليتحصل على أرباح .

فعندما يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها ووضعيتها المختلفة، فقد يفتح اعتمادا لأحد متعاملين والذي يمكن أن يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخدام لأحد موارد البنك والذي تكلفته تسديد فوائد لأصحابها، فأنه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد أمواله .

✍ وبالتالي فخطر التجميد مرتبط بخطر عدم التسديد، فهو يمس البنك لأنه مرتبط بكيفية عدم التسيير المحكم لموارد البنك، وهذا قد يؤدي في نقص السيولة وبالتالي يجعله غير قادر على الوفاء بطلبات المودعين .

❖ **مخاطر العامة:**[1]

يقصد بالمخاطر العامة جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك، وذلك بفعل عوامل اقتصادية، وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر تقلبات أسعار الصرف وخطر عدم القدرة على التحصيل، وخطر السيولة وتغيرات خطر معدل الفائدة.

✍ **مخاطر الدورات التجارية**: يقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد الوطني ككل، وتترك آثار سلبية على نشاط المؤسسات وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد أو غيرها من التزامات الثابتة.

✍ **مخاطر التضخم:** التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تطبيق سياسة نقدية انكماشية وبالتالي عدم التوسع في الائتمان أي في منح القروض، كما أنه في حالة التضخم يتأثر العائد الحقيقي حتى ولو كان العائد الأسمى مضمونا.

✍ **مخاطر سعر الفائدة**: يعرف خطر سعر الفائدة الخسارة المحتمل يتعرض البنك لها والناجمة عن التغيرات غير ملائمة لسعر الفائدة، فإذا انخفضت معدلات الفائدة يتحمل البنك مخاطر انخفاض عوائد أما إذا ارتفعت معدلات الفائدة فالمقترض يتحمل ارتفاع تكاليف ديونها.

كما يعني خطر معدل الفائدة مقارنة حساسة الدخل الفائدة للتغيرات التي تطرأ في تكلفة الفوائد للخصوم، والهدف من ذلك هو تحديد مدى تغاير دخل الفائدة الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية، وتشير مخاطر معدلات الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية.

[1]-شليق رابح، مرجع سبق ذكره،ص-ص65-66.

✍ **مخاطر الكساد**: ويقصد بها الأثار الاقتصادية السلبية التي تعصف بنشاط المقترض، إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره يصعب على المنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل الإنتاج وبالتالي تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

✍ **مخاطر التسوية:** وهي المخاطر المتعلقة بمدى قدرة المصرف على تسديد صافي التزاماته اليومية، ولا سيما من خلال عمليات المقاصة تجاه المصارف الأخرى، إذا قد يعجز مصرف ما عن تسديد صافي مديونيته، مما يؤدي إلى بروز مخاطر التسوية تجاه المصرف الأخر المتعامل معه، سواء على المستوى المحلي او الدولي غير أن مقاصة التسويات لا تعالج مشكلة التسديد بأكثر من عمله واحدة.

✍ **المخاطر القطرية**: وهي تتمثل فيما تتعرض له المصارف ذات الطبيعة الدولية في عملها من مخاطر تعود إلى الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي السائد في قطر معين وانعكاساتها على التقييم الدولي للمصرف، ومن ثم فالمخاطرة القطرية تشير إلى الخسارة الأساسية لفائدة رأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية، بسبب رفض هذا القطر سداد المدفوعات على وفق تواريخ استحقاقاتها المحددة في اتفاقية القرض، وهذا فإن العجز عن السداد يمثل مخاطر قطرية.

الفرع الثاني: نتائج مخاطر القروض

وجود مخاطر القروض داخل البنوك التجارية ينتج عنه ما يلي[1]:

✍ **تعثر التسهيلات الائتمانية**: لما كان المقصود بمخاطر هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين فإن تعثر التسهيلات الإقراضية هو عدم او توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن كافة البنوك دون استثناء حتى الناجحة منها تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة.

✍ **فشل البنوك**: لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الاقراضية (الرديئة) التي تقدمها هذه البنوك لعملائها، ولو أردنا أن نضع أسبابا لفشل البنوك لوجدنا أن هذه الأسباب هي نفسها أسباب تعثر التسهيلات الاقراضية.

[1]-بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 -2015، ص39

المطلب الثالث: مصادر وأسباب مخاطر القروض وطرق معالجتها

تركز المصاريف في منح قروضها على عدة تعليمات وقوانين، إلا أنه تحدت مخاطر نتيجة لمنح هذه القروض، وهدا لعدة أسباب ومن مصادر مختلفة، هذا ما سنتعرف عليه في هدا المطلب مصادرو أسباب مخاطر القروض البنكية.

الفرع الأول:مصادر مخاطر القروض

من خلال التقييم الفعال لمخاطر القروض في البنوك التجارية، يجب أولا تحديد بدقة كل المصادر وكذا أهم المتغيرات الأخرى المتعددة والمؤثرة في جودة القرض، ورغم تعددها إلى أنه يمكننا حصرها في ستة فئات موضحة في الجدول التالي[1]:

✍ **مخاطر المعاملات:** والتي تتكون من مخاطر الاختيار، مخاطر العمليات، مخاطر الاكتتاب، حيث أن

✍ **مخاطر الاختيار**: هو الخطر الذي ينتج عن قبول البنك الأخطار بسبب عدم قيامه بدراسات حول الجدار الائتمانية للعملاء وبالتالي يتحمل خطر الإقراض دون دراسة وتحليل العملاء.

✍ **مخاطر الاكتتاب:** فهو الخطر الذي يتحمله البنك بسبب عدم قدرته على مواجهة مشاكل الدفع والتخلف عن الدفع .

✍ **مخاطر العمليات**: فهو الخطر الذي ينشأ عند فقد الدخل والعوائد بسبب أخطاء في تسجيل معاملات القرض .

✍ **مخاطر المحفظة**: تتكون من مخاطر الفعلية ومخاطر التركيز حيث

✍ مخاطر الفعلية (مخاطر الحقيقية): تحدد بعوامل خاصة بمقترض معيين او صناعة معينة مثل:الملاءة وقوة العوائد.

✍ **مخاطر التركيز**: فيظهر عندما تكون محفظة قروض البنك مركزة في مجموعة مؤسسات او صناعات او مناطق.

✍ **مخاطر المتصلة**: وهو الخطر الأكثر انتشار وتكرار والأصعب من حيث التحكم، نظرا للأسباب المتعددة والكثيرة التي تؤدي إلى عدم التسديد او التأخير عن التسديد وهي مخاطر مصدرها وارتباطها الأساسي يكون بالمقترض إذا يمكن تقسيمها إلى:

✍ **مخاطر متعلقة بصفة المقترض:** فالمقروض الموجهة للأفراد كالقروض الاستهلاكية لها نوع من الخطر عن خطر القروض الموجهة للمؤسسات، التي هي بدونها تختلف من حيث الحجم، العمر او الشكل القانوني.

[1]-شرون رقية، مرجع سبق ذكره، ص85

✍ **مخاطر قدرة المقترض على السداد:** وهو مرتبط بالتوازن المالي للمقترض وقدرته على تسديد الديون، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية العامة، وهذا بدراسة الميزانيات العامة، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج ...الخ.

✍ **خطر استعداد المقترض للتسديد**: هو مرتبط بالخطر السابق أي بالتوازن المالي، لكن القدرة على التسديد لا تعني تماما أنه سوف يقوم به، إذا يمكن أن تكون للمقترض القدرة على السداد، لكنه لا يريد القيام به لسبب او لأخ، او على الأقل لا يحترم مواعيد التسديد وفي هذا النوع من الخطر يجب الاهتمام بسمعة المقترض او تتبع سجل سداد لديونه وتظهر هذه المعلومات في التقارير الائتمانية للمقترض، حيث توجد في بعض الدول مكاتب للائتمان مثل EXPERIAN وTRANSUNION تحتوي على معلومات مفصلة حول المبلغ الذي اقترضه مقدم الطلب في الماضي وما إذا كان قد سدده في الوقت المحدد ويمكن أيضا تتبع معاملاته مع الموردين او عملاءه، أي بصفة عامة معرفة سمعته في السوق ومدى تمتعه لشخصية أمينة، ومدى التزامه وحرصه على أداء كافة تعهداته.

✍ **مخاطر ربحية المشروع**: يعني القدرة على تسديد أصل وفوائد القرض من خلال تحقيق الأرباح من النشاط العادي لأنها الضامن الأساسي للوفاء بالالتزامات بطريقة مريحة، فعدها فعالية تحقق الأرباح من النشاط العادي، يمكن أن يضع المشروع في حالة عجز عن التسديد، يدفعه إما للبحث عن إيرادات أخرى خارج الاستغلال تتميز بكونها غير دائمة او غير مضمونة التحقق، او اللجوء إلى الضمانات التي هي أيضا يمكن أن تتعرض لنفس مخاطر القرض خاصة في نوع القروض بضمان عيني[1].

✍ **المخاطر المحتملة للاستمرارية المشروع**: عموما يكون هذا الخطر إما مرتبط بالحالة المالية، او الأهلية التقنية او الصناعية والتسويقية للمشروع وإما مرتبط بسلوك مديره الناجم طريقة التسيير والتقدير من طرفه، او من طرف إدارته اتجاه هذه الأخطار والتغيرات، بمعنى مدى قدرة المشروع على التكيف مع التغيرات والصدمات الداخلية والخارجية المستقبلية، وتحدد هذه المخاطر من خلال تحديد نوع المحيط التي تنشط فيه إذا يوجد ثلاثة أنواع أساسية تهدد استمرار المشروع وهي:(كمحيط مستقر كقطاع البناء، محيط متغير مثلا بعض صناعات النسيج، محيط انتقالي وهو أخطر محيط يهدد وجود واستمرار المشروع إذا لم تكن للمشروع خطط استباقية لهذه التغيرات كالابتكار في مجال التكنولوجيا).

✍ **مخاطر شروط القرض**: تتمثل شروط القرض بصفة رئيسية في مبلغ القرض ومدة القرض وغرض القرض او نوعه ... الخ، القروض المضمونة، (الرهن العقاري)، لها نسبة خطر اقل من القروض غير مضمونة أما في ما يتعلق بخطر القرض من

[1]- شرون رقية، نفس مرجع السابق، ص85

حيث المدة، فيكمن في أنه كلما طالب مدة القرض تزداد أوجه عدم اليقين للمشروع، ويزداد معها خطر عدم السداد ونفس الشيء ينطبق على حجم القرض، ويتوفق هذا النوع من المخاطر على مدى توافق شروط القرض مع الحدود والإمكانيات المتوفرة للمقترض هذا ما يوفر له القدرة على تنفيذها.

✍ **مخاطر إدارة البنك**: يمكن للإدارة البنك نفسها أن تتسبب في مخاطر ائتمانية خاصة إذا لم يكن له إدراك تام بهذه المخاط، فقط تتخذ إدارة البنك قرارات خاطئة كالتركيز على التوسع في الحجم والحصة السوقية، مع تجاهل الجودة والنوعية، وهذا يجعل مخاطر القروض تستحوذ على نسبة عالية من مجمل مخاطر الأصول، فالقرارات الخاطئة قد تكون ناتجة عن عيب في طريقة جمع ومعالجة البيانات او خطأ في قراءة المعلومات، ومصدر هذا النوع من المخاطر ناتج عن فشل في الأنظمة الالكترونية او التنظيم الإداري الغير السليم، او بسبب الأخطار المقصودة او الغير مقصودة للموظفين، او ناتجة عن أخطار صانعي السياسات والمديرين في وضع إستراتيجية ملائمة للبنك ..الخ ويمكن تحديد درجة خبرته في مجال نوع الإقراض الممنوح، هل هو تخصصه او هل يقوم بفتح أنواع جديدة من القروض.

✍ **مخاطر البيئة العامة:**وهي البيئة التي لا البنك ولا المقترض باستطاعته التأثير عليها وتتكون من مخاطر التذبذبات في السياسات المالية للحكومة كالتغيرات الكبيرة في اللوائح والقوانين ذات الصلة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد وعلى كفاءة المشروع وقدرته على السداد مثل قوانين الضرائب والرسوم، ويزداد هذا الخطر إذا كان نشاط الإقراض دولي ومنه تتسع البيئة العامة إلى المجال الدولي حيث ترتفع نسب بعض المخاطر كخطر سعر الصرف الذي يؤثر بشكل مباشر على قروض التجارة الدولية[1].

الفرع الثاني: أسباب مخاطر القروض ومؤشرات قياسها

أولا: أسباب مخاطر القروض

من خلال ما سبق يتضح لنا مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منضمة او شخصا او حتى حكومة، تبقى دائما مخاطر القروض محتملة، وأسباب ذلك متعددة، ويمكن تقسيمها كالتالي:

✍ **المخاطر العامة**: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه او ما يعرف

1-يخليف العربي، رقايقية فاطمة الزهراء، الرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، سوق أهراس، الجزائر، 2019، ص –ص 380 – 381.

بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل ...الخ .

ترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إدارة كل من العميل والبنك والتي قد يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني، كما لا تتصل هذه المخاطر بنشاط العميل فقط او بالقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه فحسب ولكنها تمتد أحيانا لتؤثر في كافة القطاعات والمنشآت والأنشطة داخل المجتمع [1].

✍ **المخاطر المهنية:** وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة التي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنضمات التي لا تخضع للتحديث المستمر وبالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

✍ **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:** وهي المخاطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيها، نظرا لأسبابها المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمها إلى:

✍ **الخطر المالي**: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنضمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، ودراسة الميزانيات، وجدولة التمويل وجدولة حسابات النتائج ...الخ بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

✍ **مخاطر الإدارة**: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، والتي يقصد بها خبرة وكفاءة مديري المنشاة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأن عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستثمار الكافي، لأموال المقترضة .

✍ **الخطر القانوني**: وهو يتعلق أساسا بالوضع القانونية للمنضمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقة بالمساهمين، ومن بين المعلومات المهنية التي يجب على البنك أيقوم بمراعاتها[2]:

- ✓ النظام القانوني للمنضمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة ن شركة تضامن ...الخ
- ✓ السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.
- ✓ مدى صلاحية وسلطة المديرين في المنضمة.

[1]-خالد أحمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص40

[2]-سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج لنشر والتوزيع، سنة 2016، ص-ص 107_109 .

- ✓ علاقة المديرين بالمساهمين.

✍ **خطر البلد**:لقد ظهر هذا النوع مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة، ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد او فرض قيود على عملية تحويل او تبديل لعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، او أن تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانيته في النشاط الإنتاج ويجب أن تفرق بين خطر البلد والمخاطرة الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي، نضرا لوجود نوع من التداخل فيما بينها:

- ✓ **خطر البلد وخطر القرض**: ينبغي أن لا يخلط بين خطر البلد وخطر القرض، ففي الحالة الأولى، عدم ملائمة المقترض وسببها الموقع الجغرافي الذي يمارس نشاطه فيه أي في بلد أجنبي، وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن الخطر مرتبط بالمقترض، نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسوا بمنظمات خاصة، بل هم منظمات حكومية، او حتى دولية، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية، كالميزانية وجدول حسابات النتائج.
- ✓ **خطر البلد وخطر السياسي**: يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لأن عدم الاستقرار السياسي لدولة ما، يؤدي إلى ظهور اتجاهات متعددة المخاطر بالنسبة للدائن والتي هي:
  - ✓ إعادة النظر او إعادة مفاوضات العقود.
  - ✓ تحديد او منع الاستثمارات الأجنبية.
  - ✓ تحديد او منع خروج رؤوس الأموال.
  - ✓ التأميم بالتعويض او بدونه.
  - ✓ رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة.
- ✓ **خطر البلد وخطر الاقتصادي**: وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشا من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلفة المنضمات العمومية والخاصة ن بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها أوضاع مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، لكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلى الخارج، وهذا مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي[1].

[1]- خالد أحمد علي محمود، نفس المرجع السابق، ص40

ثانيا: مؤشرات قياس مخاطر القروض البنكية

حيث تتم الاستعانة بجل البيانات والمؤشرات لقياس مخاطر القروض لتكن كالتالي:

✍ بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي ولتكن بصورة ربع سنوية .

✍ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، تسهيلات بدون ضمان عيني، وبالنسبة للنوع الأول يتم توزيع حسب نوع الضمان ن مع ذكر قيمة الضمان وفق آخر تقييم ولتكن بصفة سنوية أيضا.

✍ بعض مؤشرات جودة الأصول وفق لنضام الإنذار والمبكر ويتم احتسابها بصفة شهرية كما يلي:

✍ نسبة المحفظة الائتمانية للودائع.

✍ توزيع المحفظة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

✍ نسبة القروض غير المضمونة للإجمالي المحفظة.

✍ نسبة مخصص الديون لإجمالي التسهيلات غير المنتظمة (التسهيلات والقروض التي استحقت ولم تسدد).

✍ العائد على إجمالي القروض.

✍ صافي العائد على إجمالي القروض.

✍ تقارير خاصة عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم الوقوف على وضعها لظروف تتعلق بهذه التسهيلات او لظروف قد استحدثت على النشاط الخاص بها حتى يمكن وضع الحلول والأساليب المناسبة لحسن سير هذه التسهيلات بما يضمن انتظام سدادها .

✍ الوقوف على أسباب تعثر الديون غير المنتظمة ...الخ. [1]

✍ والهدف من هده التقارير هو استخراج مجموعة من المؤشرات تساعد إدارة البنك العليا في اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيضها إلى أقل حد ممكن وإدارة المخاطر على لأسس سليمة، فضلا عن توفير قاعدة بيانات تساعد في رسم السياسات المستقبلية في مجال السياسة الائتمانية.

✍ صافي أعباء القروض /إجمالي القروض.

✍ مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها /إجمالي القروض.

✍ مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها /القروض المستحقة[2].

[1]-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الناشر منشاة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص 123

[2]-نجاة محمد أحمد جمعان، مرجع سبق ذكره، ص210.

المطلب الرابع: أدوات وإجراءات مواجهة مخاطر القروض البنكية

إن عملية تفادي او الحد من المخاطر المتعلقة بالإقراض هي من مهام العمل المصرفي، خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، وذلك باستعمال الأدوات والإجراءات التالية[1]:

- **تبنى أنظمة الخدمة في مجال اتخاذ القرار**: من بين الأدوات التقنية الحديثة في مجال اتخاذ القرارات في كل مستوى من مستويات التسيير بداخل المؤسسة هي: أنظمة خبرة الخدمة، المصممة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية.
- من الأمثلة السائدة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي هو: ما يعرف باسم، EVENT، TAXADVISOR، FINEX بالنسبة إلى الأول مطبق في مجال المراجعة المحاسبية، والثاني موجه للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي، في حين أن EVENT موجه لأغراض تشخيص النمو الاقتصادي.
- **التحكم في المخاطر الخاصة**: يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي المصرف الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المؤسسة إذا اقتضى الأمن، او يعطيه الحق في المطابقة بتسديد القرض وفوائده في حالة مخالفة الزبون لأي من الشروط الاتفاق .
- ويمكن للمصرف إتباع أسلوب آخر يمثل في طلب تقديم رهن في صور مختلفة، او عقد اتفاق مع مصرف آخر للمشاركة في تمويل القرض .
- **التحكم في المخاطر العامة**: تحكم وتسيير المؤسسة للمخاطر العامة ينصب أساسا حول الإجراءات الوقائية لتفادي او الحد من بعض مخاطر القروض والمتعلقة أساسا بارتفاع أسعار الفائدة وكيفية تجنب مخاطر التضخم والدورات التجارية ومخاطر السوق .

إجراءات وأدوات أخرى للحد من الأخطار المصرفية:

- ✓ **توزيع خطر القرض:** إذا كانت قيمة الائتمان كبيرة جدا ومدته طويلة نسبيا فهذا يعني تجميد لجزء من الأموال البنك وفي نفس الوقت الحصول على عائد أكبر، ومع ذلك فإن البنك في هذه الحالة يفضل تقديم نسبة او جزء فقط من هذا الائتمان، على إن يوزع باقي الائتمان على مؤسسات مالية أخرى، حتى يتجنب عدم التسديد لسلب او لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده وفي نفس الوقت تؤدي إلى اهتزاز المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ **التعامل مع عدة متعاملين**: تجنبا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركيز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين، فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدود من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر او

[1]-تشيكو عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص31.

إفلاس لأحد المتعاملين او بعضهم فإن المصرف يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

✓ **عدم التوسع في منح القروض**: إن المصرف التجاري يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الأساسي او الرئيسي لنشاطه . لذلك فإنه يراقب نفسه باستمرار تجنبا للغرور بفرص الربح المتوقعة، ويعمل على عدم التوسع في منح القروض دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكلة المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

✓ **تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة:** إن المصرف تجنبا منه لما يمكن أن يحدث من أزمات او ركود احد القطاعات دون غيره، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يمكن له أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات نشاط معيين بأرباح من نشاط او قطاع آخر[1].

✓ **العمل على تحديد قدرات المصرف التمويلية**: بحيث أن المصرف يركز على إطلاع دائم ومسبق بقدراته التمويلية (الكمية، الكيفية او الزمنية) حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض تأخذ بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية ن الاجتماعية، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.

✓ **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف:** لكي يمكن للمصرف أن يتجنب الكثير من الأخطار خاصة ما تعلق منها بجانبيها الإداري والمحاسبي، ينبغي له أن يدعم ويطور أجهزة رقابية الداخلية، لما لها من أهمية في متابعة مختلف العمليات المصرفية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ القرارات الأزمة للحد منها في حينها.

✓ **تحري الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة**: وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض ولجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.

✓ **التأمين على القرض**: لعل من أحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلتزم المصرف متعاملين بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقيق الخطر.

✓ **العمل على استخدام أساليب التكنولوجية المعاصرة في مجال النشاط المصرفي**: وتطوير الصناعة المصرفية في مجال الإقراض خاصة، تجنبا لخطر عدم التسديد وكذا خطر تجميد الأموال المصرفية.

✓ **تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي:** والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية، والذي يمكن، ن يجنب

[1]- تشيكو عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المصرف مخاطر بتكلفة اقتصادية، فضلا عن الإجراءات والتدابير التي يتخذها المصرف تجنبا للمخاطر التي يمكن أن تحدث، نجد أن هذه الإجراءات والأدوات عادة ما تكون مرفقة بضمانات للقروض الممنوحة مهما كانت هده الضمانات وطبيعتها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على القروض والعناصر التي تعتمد عليها في هذه العملية واهم خصائصها وأهميتها ومصادرها وابرز وظائفها وأنواعها التي تقدمها البنوك.

ونرى أن القروض تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال تسهيل عملية استثمار الأموال المجمدة في البنوك التجارية وذلك بتوليها مهمة القيام بالوساطة بين المقرضين الذين يتم تمجيدهم برأس المال الذي هو في الأصل ملك للمودعين الذي تم إيداعه لدى البنك وذلك مقابل الحصول على الفوائد.

و ليتم منح القروض حسب مجموعة من المعايير والإجراءات الهامة ويتطلب مجموعة من الوثائق اللازمة لمنحها وتختلف تلك الوثائق حسب نوع المشروع (إذا كان مشروع جديد قيد الانجاز او مشروع موجود من قبل) كما تختلف على حسب النوع القرض الذي يتم طلبه.

كما نعلم أن القروض من أعمال الثقة والوفاء بإرجاع القرض في الأجل المحدد لكن من الناحية العلمية لا يمكن فصل المخاطر عنه إذ انه ليس هناك أي قرض لا يوافق الخطر مهما كانت نوعية الضمانات المقدمة للبنك.

الفصل الثاني : تسيير مخاطر القروض البنكية

تمهيد:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة وتطور التكنولوجيا وزيادة حجم المعاملات المصرفية، فالبنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة ومختلفة في وقت واحد، حيث تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، مما نجد مخاطر القروض من أهم ما تواجه المصارف من مخاطر والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات.

حيث أعطت الدراسات اهتماما بكيفية إدارة مخاطر القروض البنكية والسيطرة عليها، وذلك على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهداف البنك بصورة أفضل.

ينقسم فصلنا الى:

المبحث الاول: ابرز طرق لادارة المخاطر القروض البنكية

المبحث الثاني:طريقة التنقيط(القرض التنقيطي)

المبحث الأول: أبرز طرق لإدارة المخاطر القروض البنكية

جاءت ادارة مخاطر القروض البنكية في تفادية معالجة مختلف التعثرات التي تتعرض لها مختلف البنوك بسبب منح القروض الذي ينتج عنه عدة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتحدث عن ادارة مخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب منح القروض.

المطلب الأول: إدارة المخاطر

وفي هذا المطلب سوف نتعرف عن نشأة ادارة المخاطر، ثم عن تعريف ادارة مخاطر القروض، ونتحدث عن أدواتها واهم خطواتها

الفرع الأول: نشأة إدارة المخاطر وتعريفها

نتطرق في هذا الفرع إلى نشأة إدارة المخاطر وتعريفها:

أولا: نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية والنظرية المالية والأمين في قطاع المالي وكان التحول في الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بجينز رئفو عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. زمن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطر وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جدورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين . بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر). إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التامين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على أنه الاستثناء لهذه القاعدة.

وقد حدث الاتفاق من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الو .م .أ[1].

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتامين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر". لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيهم.

ثانيا: تعريف إدارة مخاطر القروض

ثم تعريف إدارة مخاطر القروض بطرق متنوعة إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات يمكننا التعرف عليها في التعريفات:

التعريف الأول: تتمثل في متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد، وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد مدى ملاءمته المالية قبل الموافقة على منحه القرض، واستخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين، وطلب الضمانات المناسبة واستخدام النماذج الخاصة بتحديد احتمالات فشل وتعثر العميل، وتنظيم السياسة الائتمانية ووضع استراتيجيات ائتمانية بناء على أنواع القطاعات والأنشطة ومتابعة واستقرار المشاكل التي يتعرض لها العميل، من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية ودورية لأوضاعه، وكذا وضع سقوف ائتمانية للعملاء استنادا إلى أسس ومعايير منطقية وموضوعية ز اتخاذ قرارات منح القروض الكبيرة من الإدارة العليا ووضع رقابة مركزية عليها[2].

التعريف الثاني: تعرف على أنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة ومنه إدارة مخاطر القروض هي عملية قياس وتقييم

[1]- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص-ص 26-25

[2]- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، 2019، ص127.

للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها، وتتضمن هذه الاستراتيجيات ما تم التطرق إليه من نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاته[1].

التعريف الثالث: هي الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية[2].

التعريف الرابع: هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة مخاطر القروض على أنها: منهجية أو مدخل علمي لكيفية التعامل مع مخاطر القروض وذلك عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم إجراءات التي من شأنها أن تقلل حدوث الخسائر التي يوجهها البنك إلى الحد الأدنى.

[1]- بركات سارة، دور تطبيق الاجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014_2015، ص95.

[2]-لعروسي قرين زهرة، بوقرة رابح، دور إدارة مخاطر الأئتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد2، العدد26، المسيلة، ص300.

[3]- طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2020، ص 84.

الفرع الثاني: مبادئ وقواعد وخطوات إدارة مخاطر القروض البنكية

أولا: مبادئ إدارة مخاطر القروض البنكية

إذا كان التوسع في منح القروض هو النشاط الرئيسي لمعظم البنوك، فإن هذا يتطلب منها الانتباه إلى الجدار الائتماني للمقترضين قبل منح الائتمان، إذ من المحتمل أن تنخفض تلك المقدرة بعد فترة زمنية نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي عدم قدرتهم على السداد ومن ثم فشلهم في الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك.

من هذا المنطلق تتضح أهمية إدارة مخاطر الائتمان سواء للحد منها أو تخفيفها، وهو ما تم التركيز عليه من خلال مبادئ وأسس نلخصها فيما يلي[1]:

✍ **إنشاء بيئة ملائمة لمخاطر القروض**: وهذا يتوقف على مسؤولية مجلس الإدارة في البنك واستعراض إستراتيجية مخاطر الائتمان وسياسة الإقراض المطبقة وبيان بأهم مخاطر القروض المتربصة بالبنك، حيث تعكس هذه الاستراتيجية مستوى الخطر المسموح به مقارنة مع مستوى الربحية المتوقع تحقيقه من وراء تكبد هذه المخاطر، كما جيب التأكد من أن إدارة مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة تخضع لإجراءات وضوابط كافية قبل الاضطلاع بها والموافقة المسبقة من قبل مجلس الإدارة.

✍ **إرساء أسس الإدارة السليمة لمخاطر القروض**: تقوم الإدارة السليمة لمخاطر القروض على أسس تتمحور أساسا حول:

✓ **تقييم سياسات المصرف وإجراءات منح الائتمان والرقابة عليه**: وهذا يتطلب الحفاظ على سياسات إقراض مكونة ودقيقة تتعلق بالموافقة على منح القرض وإجراءات إدارية والمستندات اللازمة وفقا للمعايير المحددة من قبل مجلس الإدارة في البنك، كما يجب على البنوك أن تقوم بالرقابة المستمرة للنشاط الائتماني بما فيه الوضع المالي للمقترضين معتمدة في ذلك على نظم معلومات توفر تفاصيل أساسية عن حالة المحفظة الائتمانية بما فيها درجة تصنيف الائتمان.

✓ **تقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات لتغطية الخسائر المترتبة عن عدم السداد**: وهذا يتطلب المراجعة الدورية لسياسات الإقراض ومدى التزام البنك بمعايير منح الائتمان والإجراءات الأزمة لمواجهة المشاكل الائتمانية وتعزيز قوته المالية.

✓ **منح تركيز المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع**: هذا يعني أنه يجب على المراقبين المصرفيين وضع حدود لتقييد المصرف مع مقترضين فرديين أو مجموعة

[1]- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013_2014، ص-ص137-138

المقترضين المتصلين بإدارة المصرف، وفي حالة كون البنوك صغيرة جدا أو حديثة النشأة فإنها تحتاج إلى مستويات عالية من رأس المال لتعكس المخاطر التي تنتج عنها.

✓ **وجوب رقابة فعالية على القروض للفئات ذات الصلة**: بمعنى التزام البنوك بمنح القروض للشركات والأفراد ذوي الصلة على أساس الجدارة المالية والقدرة على السداد، والتأكد من وجود رقابة فعالة على منح مثل هذه القروض، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات مناسبة للسيطرة على المخاطر أو التقليل منها.

✓ **توفير الاحتياطات الأزمة لمواجهة مخاطر الدول ومخاطر التحويل**: إن الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان تشترط على المصرف تبني وإجراءات ملائمة بشأن عمليات الإقراض والاستثمار التي تتم على الصعيد الدولي، وذلك لتحديد ومراقبة مخاطر البلد ومخاطر التحويل ورصد الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

✍ **ضمان الرقابة الكافية على مخاطر القروض:** وهو ما يتطلب من البنوك وضع نظام تقييم مستقل لعملية إدارة مخاطر القروض على أن ترسل نتائج التقييم مباشرة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما يجب على البنوك التأكد من أن عملية منح القروض تتم بشكل صحيح ووفق الضوابط الداخلية ومستويات ثابتة من الحذر، فضلا عن ضرورة اتخاذ الإجراءات العلاجية في الوقت المناسب.

✍ **تفعيل دور المشرفين**: وذلك لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر القروض كجزء من الخطة الشاملة لإدارة المخاطر، مع ضرورة إجراء تقييم مستقل لاستراتيجيات البنك وممارساته المتعلقة بمنح الائتمان.

مما تقدم نستنتج أن المبادئ المنصوص عليها تهدف في الأساس إلى سلامة إدارة مخاطر القروض بالبنك بما يحقق الحماية لأموال المودعين ويعزز ثقتهم به.

ثانيا: أدوات وقواعد إدارة مخاطر القروض البنكية

والتي تشمل الإجراءات التالية:

✍ **الاهتمام بمصلحة متابعة الديون**: الفاتورة، تمويل المبيعات، تأمين الديون...إلخ، وحتى يمكن اللجوء إلى أخصائيين من خارج المؤسسة إن تطلب الأمر ذلك.

✍ التحكم في مخاطر التركيز (تجنب التعامل مع طرف واحد يحوز على نسبة كبيرة من حجم المبيعات بالمؤسسة).

✍ التركيز على تنظيم وبشكل جيد للمصلحة التجارية بالمؤسسة .

✍ المتابعة الشهرية للديون المشكوك فيها والديون محل النزاع بالقيمة والكمية.

- متابعة الملفات الخاصة بالمعاملات الجديدة وكذا معدلات عدم الدفع من العملاء (من3إلى6 أشهر)[1]
- **الاستعلام البنكي وتقييم المخاطر**: قبل منح الائتمان تلجأ إدارة المخاطر إلى الاستعلام والتحري بكل الوسائل والطرق الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها.
- **طلب الضمانات الملائمة**: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمانات المناسبة، حيث يسمح بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يرتكز البنك على الضمانات الشخصية والعينية.
- **الحد من التركيز الائتماني**: يقصد بالتركيز الائتماني توجيه الائتمان إلى عدد محدود من العملاء أو نشاط واحد أو منطقة جغرافية واحدة، ويظهر أثر التركيزات الائتمانية إذا ما أصبحت هذه الصفات المشتركة مصدرا عاما لضعف القروض المتمركزة فإن هذه القروض قد تشكل خطرا ملحوظا لإيرادات البنك ورأسماله، وهو ما يتطلب القليل منها.
- **الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية والمتابعة**: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة يجب على إدارة البنك تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم ما يساعد على تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.
- **تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني**: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة يجب وضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقروض وفوائده في الآجال المحددة، كالاستمرارية في المتابعة ووضع مقاييس تعمل على استعادة أكبر جزء من المستحقات.
- **التأمين**: يتمثل هذا الجراء في التأمين ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة التأمين، فإذا لم يسدد العميل يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين[2].

[1]- قرناش هواري، دور تكنولوجيا في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص109.

[2]-فريد بولحبال، إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد3، عنابة، 2020، ص40.

ثالثا: خطوات إدارة مخاطر القروض البنكية

تتطلب عملية إدارة مخاطر القروض إتباع الخطوات التالية[1]:

- **التحضير**: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار العملية وأجندة التحليل.
- **تحديد المخاطر**: في هذه المرحلة يتم التعريف على المخاطر ذات الأهلية المسببة للمخاطر الائتمان، فالمخاطر عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف على المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تعود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.
- **التقييم**: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجري عملية تقييم لها من حيث شدتها في أحداث الخسائر واحتمالية حدوثها، أحيانا يكون من السهل قياس الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.
- **وضع الخطة**: وتتضمن أخد قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع المتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، على الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر.
- **التنفيذ**: ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق التي تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر، حيث يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة، ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديث لإدارة المخاطر الائتمانية.
- **مراجعة وتقييم الخطة**: إن الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة، فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

[1]- سهام حرفوش، إيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الازمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009، ص-ص 32-33.

المطلب الثاني: مقررات اتفاقية بازل 1

في إطار مبادئ حكمية المصارف الدولية، الهادفة إلى المحافظة على استقرار النظام المصرفي الدولي، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الدائنين وبخاصة المودعين، من متعرضات المخاطر في أعمال المصارف، تبرز مقررات بازل 1 كواحدة من الآليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق ذلك، ومن خلال هذا المطلب نتعرف إلى ما جاءت به اتفاقية بازل1 من مقررات:

أصدرت لجنة بازل في عام 1988 اتفاقية بازل 1 المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، حيث صممت هذه الاتفاقية من أجل زيادة الرأس المال والتقليل من المخاطر الائتمانية، فرضت الاتفاقية على المصارف الاحتفاظ بنسبة رأس المال التنظيمي لقيمة الأصول المرجعية بالمخاطر، كان حساب رأس المال قائم بشكل أساسي على تقييم المخاطر الائتمانية، وفي عام 1996 تم تعديل اتفاقية بازل 1 لكفاية رأس المال ليشمل مخاطر السوق أيضا[1].

ومن أهم مقررات التي جاء بها بازل 1:

- **رأس المال المصرفي:** مكونات رأس المال المصرفي على وفق متطلبات توصيات لجنة بازل إذا قسمت رأس المال على شريحتين، الأولى تتكون من رأس المال الأساس coré capital والثانية تتكون من رأس المال المساند capital supplémenter . وعند حساب نسبة رأس المال الخاصة بتحديد معيار كفاية رأس المال يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، مما يتبين لنا أن الاتفاقية ركزت على وضع حد أدنى لمتطلبات كفاية رأس المال ينبغي أن تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالتركيز على أنواع محددة كانت هي المهيمنة في البيئة المصرفية[2].

كما اعتمدت مقررات لجنة بازل 1على وضع إطار منضم لرأس المال في المصارف الدولية مبني على أساس المخاطرة، أذا يحدد ذلك الإطار بفعالية أكثر عناصر المخاطرة المصرفية تأثيرا على المراكز المالية للمصارف، ويأخذ في الحسبان مخاطر البنود خارج الميزانية العامة، وذلك سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي

[1]-حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022-2021، ص18.

[2]- صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثارها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، 2022، ص65.

مستقر، وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة في البيئة المصرفية التي تتطور بوتيرة متسارعة[1].

تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف:

حدد اتفاقية بازل 1 النسبة المئوية الدنيا لرأس المال المطلوب من المصارف في الدول المتقدمة الأقل خطورة الاحتفاظ بها لتغطية متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال الرقابي بما لا يقل عن 8% من مجموع الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، منها ما لا يقل عن 4% من عناصر رأس مال الشريحة الأولى، 4% من عناصر رأس مال الشريحة الثانية، والتي تشكل بمجموعهما مكونات رأس المال الرقابي، أما في الدول النامية ذات المخاطرة العالة فقد حددت النسبة الدنيا لكفاية رأس المال ب 10% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة.

تقسيم دول العالم على مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية[2]:

تم تصنيف الدول حسب هذه الاتفاقية إلى مجموعتين هما:

- **المجموعة الأولى**: وتضم الدول المخاطر المتدنية، وتشمل كذلك مجموعتين هما:

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية.

الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النمسا، فنلندا، الدنمارك، اليونان، أيسلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، تركيا .

وقد قامت الجنة بتعديل هذا المفهوم في عام 1994 وذلك بإمكانية استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

- **المجموعة الثانية**: وهي دول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي ذكرت في المجموعة الأولى.

وضع أوزان ترجيحية مختلفة لأوزان لدرجة مخاطر الموجودات[3]:

---

[1]- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص-ص41-42.

[2]- حمزة شاكر، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3]- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06، 2006،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،ص-ص 153-154.

فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الموجود بأوزان مخاطرة تتراوح بين 0%و100%، حيث تطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية، وقد استندت طريقة القياس إلى المخاطرة الائتمانية للمقترض، وبهدف التبسيط وضعت هذه الأوزان الخمس حسب أنواع الموجودات وهي (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)، وهي مفصلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02- 01: أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
%0	الموجودات النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية المقومة بالعملة الوطنية والممولة بها والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمانات أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية في دول منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD + المطلوبات أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية ودول التعاون الاقتصادي والتنميةOECD.
%10 إلى %50	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا) والقروض التي تصدرها هذه المؤسسات باستثناء المطلوبات من الحكومات.
%20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النقدية رهن التحصيل.
%50	قروض مضمونة بالكامل برهونات عقارية سكنية، ويشغلها ملاكها أو التي ستؤجر.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منضمة OECD ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: إخلاص باقر النجار، بازل2 وانعكاساتها على المصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد20، جامعة البصرة، بغداد، 2008، ص29.

تحسب أوزان المخاطر بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر(حسب الجدول الاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

الجدول رقم 02 - 02: أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية.

أوزان المخاطرة	البنود
%100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض). اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التي يتحمل فيها المصرف المخاطرة.
%50	- بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقتولات أو توريدات). - تسهيلات إصدار الأوراق المالية.
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتماد المستندي).

المصدر: سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 14

يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل:

$$\frac{\text{رأس المال(الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{مجموع والتعهدات الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل 2و3.

نتيجة للتطورات في العمليات المالية لمختلف القطاعات المالية لم تحد مقترحات لجنة بازل 1 من المخاطر الناتجة عن تلك التطورات لذلك كان لا بد من تدعيم بازل 1 بقواعد جديدة تعمل على الحد من تلك المخاطر.

الفرع الأول: مقررات بازل 2

قامت لجنة بازل عام 1988 بإجراء بعض التعديلات لتطوير أسلوب لمعدل كفاية رأس المال حيث جاءت بمبررات ومحاور أساسية وسميت باتفاقية بازل 2،مما تضمن

اتفاقية بازل 2 ثلاث دعايات رئيسية، تتعلق الدعامة الأولى بكفاية رأس المال، حيث يتطلب هذا الأمر مزيدا من الضبط والتطور لاتفاق بازل 1، والدعامة الثانية تتركز في عمليات المراجعة الرقابية على البنوك، بحيث ترتبط إدارة البنوك العاملة، بالمبادئ التي استقرت في مفهوم الرقابة على البنوك، عن طريق السلطات الرقابية، متمثلة في البنك المركزي في كل دولة، والدعامة الثالثة تختص بالاستخدام الفعال لانضباط السوق، وما يرتبط به من شفافية في نشر المعلومات، بما يساعد على زيادة كفاية إدارة المخاطر، وقد ركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاث لتحقيق فعالية الرقابة المصرفية ولتكن هذه الدعايات كالتالي:

✍ **طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة**[1]:وهي طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطر والواجبة لمواجهة مختلف المخاطر حيث جاءت بتغيرات جوهرية لمعالجة مخاطر الائتمان والسوق.

ولقد قدمت تغطية كاملة شاملة لمخاطر التشغيل والتي أهملت في بازل 1 ويمكن تعريفها بأنها الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والعناصر البشرية والأنظمة أو الأحداث الخارجية، ويحدد ذلك مع تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال أي (8%) وهي نفسها القيمة الموجودة في بازل 1، لكن الاختلاف القائم هو أن بازل 2 تختلف عن بازل 1 في منهجها وأساليب حساب أوزان مخاطر القروض.

في إطار ذلك تمت مراجعة مؤشر كوك استبداله بمؤشر **MC DONOUGH** نسبة إلى رئيس لجنة بازل 2 ويحسب المؤشر الجديد كالتالي:

$$\text{مؤشر } \boldsymbol{MCDONOUGH} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أخطار القروض} + \text{الأخطار العملية} + \text{أخطار السوق}} \geq 8\%$$

✍ **ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة:** إن إطار عملية المراجعة الرقابية في اتفاقية بازل2 لا تهدف فقط لضمان وجود كفاية رأس المال لاستيعاب جميع المخاطر، ولكنه أيضا لتشجيع البنوك لتطوير واستخدام أفضل الطرق والأساليب لرقابة إدارة هذه المخاطر، وهناك واجبات على البنوك القيام بها، منها[2]:

- ✓ تطوير عمليات تقييم داخلية لرأس المال.
- ✓ وضع أهداف رأسمالية تتناسب مع منظومة المخاطر.

[1]- زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016-2017، ص155.

[2]- بركات سارة، مرجع سبق ذكره، ص214.

- ✓ التأكد وباستمرار مع منظومة المخاطر.
- ✓ القيام بإجراءات سريعة وحاسمة لتخفيف المخاطر والحفاظ على رأس المال.
- ✓ عملية التقييم وبشكل دائم للتأكد من احتفاظ البنوك بمعدل كفاية رأس مال لمواجهة مخاطر والتدخل في الوقت المناسب.

وتقترح الجنة في هذا الخصوص أربعة مبادئ[1]:

- ✓ ينبغي أن تكون لدى البنوك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال تتناسق مع شكل المخاطر التي بتعرض لها، إستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.
- ✓ وجوب قيام المراقبين بمراجعة التقديرات الداخلية للبنوك الخاصة لمدى كفاية رأس المال.
- ✓ حث السلطات الرقابية على العمل على الاحتفاظ بمستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني.
- ✓ ينبغي على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا المطلوبة لمواجهة المخاطر المعرض لها البنك.

✍ **نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراه أو الانضباط (تحقيق الانضباط في السوق)**[2]:وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنون لديها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يوجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

ويلاحظ في اتفاقية بازل 2 أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% إلا أن قاعدة الموجودات التي يحسب على أساسها تم توسيعها غلى حد يِدي إلى زيادة رأس المال المطلوب.

وبناء على تقييم الجهات الرقابية لقدرات البنوك في إدارة مخطرها، فإن الاتفاق الجديد يمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى المناهج الثلاثة لتقدير رأس المال لمواجهة مخاطر القروض، وتمثل طريقة قياس بدرجة متزايدة من الحساسية للمخاطر وهذه المناهج هي:

[1]- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية- صندوق النقد الغربين أبو ضبي، 2006، ص14.
[2]- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص156.

- ✓ المنهج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان، ويمثل الطريقة المعيارية أو القياسية.
- ✓ منهج التصنيف الداخلي، يمثل طريقة التقويم الداخلي بصيغتها التأسيسية.
- ✓ منهجIRB المتقدم او المنهج القائم على النماذج، ويمثل طريقة التقويم الداخلي بصيغتها المتقدمة.

ويلاحظ أيضا بأن اتفاقية بازل 2 تتخلى عن التمييز بين المقترضين السياديين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن غير الأعضاء في المنظمة والبنوك، وذلك بإرجاع ترجيح إلى النوعية وليس إلى عضوية المنضمة، كما يعترف الاتفاق بتقنيات الحد من مخاطر القروض.

ومن جهة أخرى فإن الاتفاق الجديد يمنح الخيار للبنوك أيضا في اختيار إحدى الطرق الثلاث الآتية لمواجهة مخاطر التشغيل:

- ✓ طريقة المؤشر الأساسي.
- ✓ الطريقة المعيارية (القياسية).
- ✓ الطريقةالمتقدمة.

الفرع الثاني:اتفاقية بازل 3

نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل 2 من تحقيق استقرار النظام المصرفي وحدوث أزمة مالية عالمية 2008، عملت لجنه بازل على إعادة النظر وإجراءات تعديلات جوهرية على اتفاقية وخرجت في الأخير بالسباق قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل 3، والتي تعرف على إنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية[1] للقطاع المصرفي الصادرة في 12 سبتمبر 2010 عقبة اجتماع محافظي البنوك المركزية المتمثلين للأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها.

وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة 20 في12نوفمبر 2010 أصبحت جاهزة لتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012 من خلال مده زمنيه تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و2015.تعديلات اتفاقية بازل 3: ترتكز اتفاقية بازل ثلاثة على إصلاحات أدخلت على اتفاقية بازل 2 كما يلي:

✍ **الدعامة الأولى (مكونات راس المال):**

[1]-عمر عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017،ص104.

إلزام البنوك باحتفاظ في يقدر من راس المال الممتاز" راس المال الأساسي "يتكون من راس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل 4.5% ومن أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة عن النسبة 2% وفق اتفاقية بازل2.

تكون احتياطي جديد" هامش الحفاظ على راس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5 % من الأصول، فعل البنوك زيادة كمية راس المال الممتازة المحتفظ به للمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين او منح المكافآت المالية في حاله عدم الوفاء بهذه النسبة.

احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياط لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بالنسبة ما بين 0% و2.5% من راس المال الأساسي وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة والنسب السيولة لضمان الوفاء بالتزامها، ورفع معدل راس المال الأساسي من 4إلى 6% وعدم احتساب شريحة الثالثة في معدل الكفاية.

زيادة نسبة كفاية راس المال من 8% إلى 10.5% والتركيز على جودة راس المال بالتوفيق قدرا اكبر من راس المال المكون من الحقوق المساهمين في إجمال راس المال البنك[1].

[1]- عمر عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص-ص105-106.

الجدول رقم 02-03:متطلبات راس مال التحوط حسب اتفاقية بازل3

	حقوق المساهمين(الأسهم العادية)	الشريحة 1 من راس المال	راس المال الإجمالي
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
راس مال التحوط	%2.5	-	-
الحد الأدنى	%7	%8.5	%10.5
المعاكس للدورة الاقتصادية	%2.5-0		

المصدر: عمر عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره،ص106.

وبالتالي يصبح معدل كفاية راس المال حسب اتفاقية بازل 3 10.5% بدلا من 8% وتحسب كما يلي :

نسبة كفاية راس المال حسب

بازل3=$\frac{\text{الاولى الشريحة(راس المال الاساسي+راس المال المساند)+الشريحة التالية}}{\text{مخاطر الائتمان+السوق مخاطر+مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\ \%$

✍ **اقتراح اتفاقية جديدة اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة**: شملت اتفاقية بازل3 نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر(NSFR).

✍ **نسبة تغطية السيولة(Liquidity coverage ration)**: تنص على أن البنوك يدعي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتربية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوم وذلك في ظل ظروف ضاغطة، وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من تدفقاته النقدية، ويجب أن لا تقل عن 100% وتحسب كما يلي:

نسبة تغطية السيولة= $\frac{\text{مخزون الاصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال30يوم}} \geq 100$[1]

✍ **نسبة صافي التمويل المستقر(Net stable funding ration)**: يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل

[1]- عمر عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره،ص107.

أنشطته المصرفية، بحيث يحدد الحد الأدنى من تمويل المستقر القائد على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة.

حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية وإطفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على مدى الطويل بوضع حوافز إضافية، وذلك لأجل تمكين البنك من تمويل عملياته بتوفير مصادر هيكلة أكثر استقرارا لتغطية التزاماته وهي تقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى استخدامات هذه يجب أن لا تقل عن 100 % وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

✍ **الرافعة المالية(Leverage ration)**: تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة ولا تستمد للمخاطر المالية حيث توفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إذا في موثوق به للمتطلبات الأساسية بمخاطرها إلى الشريحة الأولى من راس المال على أن لا يقل عن 3% وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{راس المال الشريحة الاولى}}{\text{اجمالي الموجودات}} \geq 3\%$$

✍ **طريقة الانتقال لنظام الجديد بازل 3:** 2019 لتطبيق معايير المقترحة في بازل 3 على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، كما ألزمتها برفع أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5% بحلول عام 2015 ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% لتصبح 7%بحلول عام 2019.

الجدول رقم 02-04: مراحل التحول إلى نظام الجديد

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة راس المال من حقوق المساهمين	%3.5	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
راس المال التحوط					1.25%	1.88%	2.5%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين+راس مال التحوط	%3.5	4%	4.5%	0.625%	5.75%	6.375%	7%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى	%4.5	%5.5	6%	5.125%	6%	6%	6%
الحد الأدنى من إجمالي راس المال	8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الأدنى الإجمالي راس المال+راس مال التحوط	8%	8%	8%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

المصدر: عمر عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره،ص108.

المطلب الرابع:طرق أخرى للحد من مخاطر القروض

يتحمل البنك عدة مخاطر عند منحه قروضا لزبائنه لذا هذا يعتبر البنك قدرة الزبون وهي غير كافية للتقليل من الخطر، ماذا يقوم بإتباع بعض الطرق من اجل التفادي الأخطار المتوقعة، منها: الضمانات، الطريقة الكلاسيكية، وطريقة النسب المالية.

الفرع الأول: الضمانات

كما سبق أن أنشرنا في الفصل الأول عن الضمانات التي تعتبر عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض او إفلاسه كما هو عبارة عن تامين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعملية الإقراض من البنك وتمكنه من استرجاع كل جزء من أصل قرضه.

الضمانات إلى نوعين: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

الضمانات الحقيقية(les suretés réelles): تتعلق بشيء أو شيء أو ملكية مادية أو جزء من التراث له قيمة في حد ذاته. وهذه الضمانات تتنازل عنها وفقا لطبيعة الممتلكات الممنوحة كضمانات، وهي:

- الرهن العقار القانوني والتقليدي والقضائي(hypothéquelégale، conventionnelle، judiciaire).
- تعهد معدات الإنتاج(nantissement du matériel de production).
- تعهد حسن النية(nantissement du fonds de commerce).
- تعهد البضائع(nantissement de marchandises).
- رهن الأوراق المالية(nantissement de titres).
- رهن العقود العامة(nantissement de marchés publics).

يتم تشكيلها من خلال حقوق المطالبات على الأشخاص وعلى ممتلكاتهم الخاصة. ترتبط قيمة هذه الضمانات بملاءة الأشخاص الذين يقدمونها، وهي بشكل عام ضمانات وتأييدات من أطراف ثالثة، والتي تهدف إلى توسيع الأصول المسؤولة للشركة.

الفرع الثاني: الطرق الكلاسيكية

أولا: تقييم خطر القرض: يتعين على البنوك أن يكون لديها نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الاستثمارية

المشتملة على مخاطر الائتمان، وعلى البنوك أن تعمل وفق معايير سليمة ومحددة لمنح الائتمان حتى يمكن القيام لتقييم الشامل للمخاطر الحقيقية للمقترضين أو الأطراف

الأخرى في عقد التمويل وذلك لتفادي مشكلة الانتقاء الخاطئ للمقترضين، وتجدر الإشارة أن مخاطر الائتمان يمكن أن تأخذ عدة أشكال أو تتعلق بعدة مستويات هي:المستوى الفردي، المستوى القطاعي والمستوى العام، وهناك عدة معايير وطرق لتقييم مخاطر

Ps5 طريقة، LAAP 5، طريقةCs الائتمان منها: طريقة الانطباع والتجربة السابقة للمقترضين، طريقة والتي نوردها فيما يلي:

المنهج الأول :ويعرف بمنهج **5ps:**ويشمل:

- ✓ **تقييم الأشخاص أي العملاء People**:من خلال تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته: الاجتماعية ومؤهلاته ومصداقيته.....
- ✓ **تقييم الغرض من القرض أو التسهيلات Purpose**: بتحديد الهدف من طلب القرض.
- ✓ **تقييم قدرة العميل على السداد Payment:** ملاءة العميل وإمكانية التسديد.
- ✓ **الحماية Protection**: من خلال الضمانات أو الكفالات المقدمة.
- ✓ **التوقعات Perspective**: دراسة احتمالات تغير الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على قدرة السداد.

✍ **المنهج الثاني:Cs5: ويعرف** بمنهج دراسة الجداول الائتمانية للعميل Cs تقوم على أساس:

- ✓ **الشخصية character**: من خلال تحليل معلومات تخص العميل كسمعته التجارية نزاهته وحالته المالية ...
- ✓ **القدرة على التسديد Capacity**:من خلال تحليل كفاءته في إدارة أمواله؛
- ✓ **راس المالCapital**:من خلال دراسة هيكل تمويل المؤسسة ودراسة كفاية رأس المال.
- ✓ **الضمانات Collateral**:من حيث قيمتها ودرجة سيولتها وحرية البنك في التصرف تقييم الضمانات فيها.

وهنا نميز بين المحيط الداخلي أو القريب والمحيط الخارجي، فالأول :Conditions المحيط العام للعميل يتم من خلال تحليل ودراسة النظام الداخلي للمؤسسة والسياسات المعتمدة فيها، أما التحليل الخارجي فيمتد لدراسة الظروف الاقتصادية العامة كمعدلات التضخم، القوانين والتشريعات.

✍ **طريقة LAPP**:تهدف لتقييم الصحة المالية للمقترض من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المالية التي تمس :

✓ **السيولة Liquidit**: حيث إن سيولة المؤسسة تعود إلى قدرتها قصيرة الأجل عند استحقاقها؛

✓ **النشاط Ctivity**: فالمبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر إما من خلال التمويل بالدين او بحقوق الملكية.

✓ **الربحية Profitability**: فالأرباح المناسبة تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للمؤسسة[1].

الفرع الثالث: النسب المالية

يعتبر البحث المالي من أهم الجوانب التي تعتمد عليها البنوك عند منح القروض للمؤسسة لأنها تكتسب فهماً مفصلاً لوضعها المالي واستخلاص الاستنتاجات اللازمة حول وصفها للتمويل الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى كفاية تدفقاتها النقدية المجمعة لبدء العمليات والوفاء بالالتزامات، مما يؤدي إلى استنتاجات حول نقاط القوة والضعف فيها، مما يساعدها على تحديد قرارها النهائي بشأن منح قرض أم لا.

الخطوة العملية الأولى التي يتخذها البنك في عملية التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى ميزانيتها المالية، ثم وضع الأخيرة في شكل قصير يعكس أهم المواقف المالية. المنظمات لديها تحليل خاص مصمم لدراسة الجوانب المالية المتعلقة بطبيعة القرض، ويعتمد في هذا التحليل على دراسة النسب المالية التي تظهر بشكل حسابي العلاقة بين الأرقام في التقارير المالية. وقروض الاستثمار.

❖ **النسب الخاصة.**

بالقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن اجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

✍ نسب التوازن المالي، ويتم حساب راس المال العوني للاحتياجات راس المال العامل والخزينة.

✍ نسب الدوران التي تتكون من ثلاث نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.

[1]- مداحي محمد، محاضرات في التسيير البنكي، مقدمة للطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2018-2019،ص-ص101-102.

✍ نسبة السيول العامة.

✍ النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني انه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب النسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

- ✓ التمويل الذاتي
- ✓ التمويل الذاتي\ ديون الاستثمار لأجل.
- ✓ نسبة المديونية.

التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:

- ✓ طريقة صافي القيمة الحاليةVAN.
- ✓ طريقة معدل العائد الداخليTRI[1].
- ✓ طريقة فترة الاستردادPR.
- ✓ طريقة مؤشر الربحيةIP.

[1]- كمال رزيق، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية، الجزائر، 2012،ص-ص5-6.

المبحث الثاني: طريقة التنقيط(القرض التنقيطي)

على الرغم أن الطرق الكلاسيكية وبعض الطرق الأخرى كالنسب المالية والطرق الحديثة ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة المخاطر التي تواجه القروض البنكية إلى انه ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات بطريقة جديدة تسمى بطريقة القرض التنقيطي(طريقة التنقيط)، والتي بدورها تعتمد في عملها على الطرق الإحصائية التي أثبتت جدارتها في التنبؤ المسبق.

تنحصر مهمة الرئيسية لقرض التنقيطي في كشف عن خطر الائتمان من خلال بناء نموذج يسمح بتحديد وضعية المقرض السليم القادر على التسديد والمقرض والعاجز غير القادر على التسديد وذلك بإعطاء أهمية للحقائق والأرقام كأساس للتحليل الكمي.

المطلب الأول: نبذة تاريخية وتعريف القرض التنقيطي

يعد القرض التنقيطي من بين الطرق الإحصائية الأكثر تطورا ومرونة المستعملة كثيرا في مجال ادارة مخاطر القروض خصوصا في الدول المتطورة مثل فرنسا وأمريكا فهي تساعد البنوك في اتخاذ قرار منح الأرض من عدمه.

الفرع الأول: نبذة تاريخية للقرض التنقيطي

لقد أولت البنوك التجارية اهتماما كبيرا للدراسات التي كانت تجرى من قبل الباحثين حول التنبؤ بعجز المؤسسات، وذلك قصد الاستفادة من نتائجها، وكانت أولاها" دراسة أجراها (**Smith** و**winakor** سنة 1930)، حيث بتحليل النسب المالية ل 29 شركة أفلست. فبالتحديد اتجاه متوسطات21 نسبة خلال 10 سنوات قبل الإفلاس. وقد استنتج أن أكفا نسبة يمكن استخدامه في التنبؤ المؤسسات هي نسبة راس المال العامل إلى مجموع الأصول" ثم تليها دراسة قامت بها**fitapatrick** سنة 1932 على عينة مكونة من 20 شركة أفلست خلال فترة(1920- 1929) أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل الشركات.

حيث أخذت طريقة القرض التنقيطي من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها، وكذا أول ظهور لها في السنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت كل من **beaver**سنة 1966 و**E.Ialtman**سنة 1998 بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزية وطلب على ذلك عدة مرات دراسات في المجال خاصة الفرنسية منها التي

عرفت تطورا كبيرا منذ السبعينات، وفيما يلي أهم الأعمال التي أجريت في هذا الصدد[1].

الفرع الثاني: تعريف القرض التنقيطي

بصفة عامة يمكن تعريف طريقة القرض التنقيطي كما يلي[2]:

التعريف الأول: تعتبر طريقة التنقيط او ما يسمى ب**scoring** وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية، حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة**score** أن تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يسمى في إحدى المجموعتين: عاجزة او سليمة.

التعريف الثاني: طريقة على دراسة الوضعية المالية للعميل او المؤسسة، وقد تمتد إلى دراسة بعض الجوانب الأخرى والتي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بتلك الوضعية، بحيث تمنح علامة من النقاط لكل جانب من الجوانب التي تتم دراستها حسب تصنيف معين يتم إعداده مسبقا، ثم يحسب المجموع لتتم مقارنته مع حد أدنى من هذه العلامة فإذا نزل المجموع عن ذلك الحد يرفض طلب القرض الخاص بذلك العميل او المؤسسة، إما إذا تجاوز المجموع ذلك الحد الأدنى يقبل ملف طلب الأرض مبدئيا وتدرس الجوانب الأخرى.

التعريف الثالث: هي احد طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة حالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقرار على تخطيط مراقبة وتوقعت عجز المقترضين عن وفاء بالتزاماتهم[3].

التعريف الرابع: هي التقنية التي تحدد لكل طلب قرض نقطة قياسية لاحتمال إفلاس المقترض[4].

التعريف الخامس:هو إعطاء نقطة"SCOR" من الزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته وتقييمه من خلال نموذج تقييمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات(النسب المالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات) حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل

[1]- محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجله الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، السنة الخامسة، جامعه الوادي، 2012،ص 87.

[2]-نجلاء لوصيف، دور القرض التنقيطي(crédit scoring) في ادارة المخاطر الائتمانية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- وكالة ام البواقي 317، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2015 -2016،ص36.

[3]-محمد عبادي، مرجع سبق ذكره،ص86.

[4]-بن عمر خالد،تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري،مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد13، ص53.

زبون مع نقطة فصل محددة مسبقا، وعلى هذا الأساس يكون رفض القبول طلب القرض[1].

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف القرض التنقيطي

إن القرض التنقيطي عبارة عن تقنية تحليل موجهة للتشخيص الصعوبات التي تواجهها المؤسسة وهذا لمعرفة أي من المؤسسات المتذبذبة عن طريق حسابات للمؤسسة وهو يقوم على عدة مبادئ وأهداف أهمها مايلي:

الفرع الأول: التنقيط مبادئ القرض التنقيطي

يقوم القرض تنقيطي على عدة مبادئ أهمها:

- تعيين عدد معين من النسب الاقتصادية والمالية والتي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين او ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي لها صعوبات.
- القيام بتحليل إحصائي للمتغيرات المتعلقة بالزبون.
- اختيار عدد مناسب من النسب المالية.
- تشكيل توليفة خطية تسمى بدالة التنقيط**SCORING** شكلها**Z=XI.RI+B**.
- إعطاء النقطة او علامة**SCORE** لكل مؤسسة انطلاقا من هذه النقطة حيث نصف المؤسسة سليمة او عاجزة.

الفرع الثاني: أهداف القرض التنقيطي

من بين أهداف هذه الطريقة نذكر ما يلي:[2]

- تخفيض خطر القروض الممنوحة لما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.
- تسرع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقرار الذي هو احد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن الخدمات المقدمة للزبائن.
- التخطيط من أعباء دراسة الملفات القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.
- يمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات.

[1]-خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره،ص147.

[2]- كافي ميمون، مولاي أمينة، تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد6، العدد1، الجزائر، 2021،ص 430.

✍ حيث يكون التحليل التمييز على مجموعة من الفرضيات، ويمكن ذكرها على النحو التالي: عدم وجود مشكلة ارتباط بين متغيرات التمييزيات في النموذج والتي ينجم عنها ازدواج الخطي المتعدد.

✍ تكون مصفوف تباينات المشتركة لمجموعة دراسة غير متساوية، أي أن هذه المجموعات لها كثافة حول أصولها مع الأخذ بعين الاعتبار تباينات بين كل متغيرين.

✍ مجموعات الخاضعة للدراسة منفصلة إحصائيا وقابلة للتحديد وان كان هناك درجات معينة للتداخل فيما بينها.

المطلب الثالث: استعمالات وخطوات إعداد القرض التنقيطي

تعمل معظم البنوك بطريقة القفز التنقيطي لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع الطرق الأخرى التي تعرفنا عليها سابقا مثل طريقة النسبة، طرق الكلاسيكية والضمانات، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا مع قروض الاستهلاكية.

كما لإعداد نموذج التنقيطي يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات ويتم تحديدها بإتباع عدة خطوات.

الفرع الأول:استعمالات القرض التنقيطي

تمثلت استعمالات القرض التنقيطي فيما يلي[1]:

حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة، ووضع كل عنصر جديد في فئة التي ينتمي إليها، إذ ينبغي في هذه المرحلة:

- ✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- ✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

حالة القروض الموجهة للمنظمات: ويتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها أوضاع مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها أوضاع غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- ✓ تاريخ تأسيس المنظمة.
- ✓ إقدامية وكفاءة مديرية.
- ✓ المنظمة خلال السنوات المتتالية.
- ✓ أعمالها المحققة.
- ✓ نوعية المراقبة ومراجعة المستعملة من قبلها.

[1]- سلمان زيدان، ادارة خطر والتامين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010،ص-ص111-112.

- ✓ راس مالها العامل.
- ✓ طبيعة نشاطها.

الفرع الثاني: خطوات إعداد القرض التنقيطي

طريقة التنقيط هي طريقة إحصائية تنبؤية لعجز المقتربين عن وفاء بالتزاماتهم، وبصفة الأدق هي التقنية التي تحدد من كل طلب نقطة قياس الاحتمال إفلاس المقرض وتتم تحديث تحديد أساس هذه الطريقة بإتباع الخطوات التالية :

✍ **بناء قاعدة معطيات وإعداد العينات**: للبدء في إعداد النموذج لابد من توفر المعلومات والمعطيات التي تعتبر لأساس في الحسابات التي تعمل للحصول على الدالة التنقيطية ومن ثم نقطه"SCORE" وتمر بما يلي:

أولا: تجميع المعلومات: عده مصادر يمكننا استغلالها للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسات فعند تقديم المؤسسة لطلب قبل البنك، يطلب البنك منه أن تكون مصحوبة بملف يتضمن عده وثائق تحتوي على معلومات عن حالتها المالية واهم الوثائق التي يجب توفرها في ملف طلب القرض: الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة في النشاط، جدول حسابات النتائج TCR، مخطط الخزينة، مخطط المالي.

هذه المعلومات المتحصل عليها تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسات، من هذه الوثائق الميزانية وجدول حسابات النتائج التي نستعين بها في حساب النسب المختلفة التي تمثل المعطيات الأساسية في إعداد النموذج.

ثانيا: إعداد العينات"المعاينة": إن المعاينة هي احد جزء من عناصر المجتمع المقصود عن طريق السحب، وعادة ما تؤخذ هذه العينة بطريقه تسمح بالاستدلال حول معالم المجتمع، ممثلة بذلك مرحلة أساسية لبناء النموذج الإحصائي.

فإذا تم سحب العينة نحو الذي يسمح لها بتمثيل مجتمعها بشكل كافي مع ملاحظة علاقات قوية بين عدد كبير من المتغيرات، ممكن عند إذن أن نستخلص إن النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم.

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية التالية[1]:

- ✓ عينة الإنشاء: يتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط.
- ✓ عينة الإثبات :وهي عينة التي تفيد التأكد من نتائج المتحصل عليها.
- ✓ عينة التنبؤ: وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في فترة المستقبلية.

[1]-بن جلول خالد، استخدام الأساليب الإحصائية الكميه في تسيير مخاطر القروض البنكية -دراسة حالة طريقة القرض التنقيطيSCORING على عينة من زبائن القرض الشعبي الجزائري-، حاويات جامعه بشار في العلوم الاقتصادية مجلد 4، العدد 2، جامعة 8ماي 1945، الجزائر،ص-ص204-205.

ثالثا: انتقاء المتغيرات: بعد عملية انتقاء التي نلعب في دراستها، رقم بالتوفيق بين المؤسسات التي تم تجميع ملفاتها حسب ما لدينا من معلومات(الميزانية وجدول حسابات النتائج)، وهذا بغرض حساب المتغيرات والتي تنقسم إلى نوعين:

المتغيرات التفسيرية(المستقلة): وتنقسم إلى قسمين:

متغيرات كميات تتمثل أساسا في متغيرات قابلة للقياس الكمي.

متغيرات كيفية وهي المتغيرات غير قابلة للقياس والتي يتم ترميزها من قبل الباحث.

✍ **المتغير التابع**: الذي يمثل حالة الزبون بعد قيام البنك بإقراضه ونميز بين نوعين:

- ✓ زبون لم يجد صعوبة في التسديد وبالتالي يعتبر زبون سليم.
- ✓ زبون وجد صعوبات في التسديد وبالتالي يعتبر زبون عاجز.

✍ **التحليل التمييزي**: التحليل التمييزي" هو عبارة عن أسلوب إحصائي يعطي مقياسا كافيا لمخاطر عدم القدرة على سبب الديون".

كما يعرف التحليل التمييزي بأنه" التقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع باعتماد على معايير معينة، ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة قاعدة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع، عند إذن يمكن لهذه العينة إدراج كل فرد من المجتمع إلى الصنف الذي ينتمي إليه.

وتستعمل البنوك طريقة تحليل التمييزي للتقليل من خطر منح القروض حيث تأخذ الطريقة بعين الاعتبار مجموعة من الخصائص المشتركة التي تتعلق بالمؤسسات ومحيطها لتقوم بإنشاء تركيبة او توليفة خطية تسمح للبنك بمعرفة أي من هذه الخصائص يمكنه التمييز وبالصفة دقيقة الحالة المالية من مؤسسة او الزبون.

حيث تقوم بدراسة عينة من ملفات القروض التي تتكون من مجموعتين جزئيتين، الأولى تمثل المؤسسات السليمة التي لم يتلقى البنك معه مشاكل في تسوية مستحقاتها والثانية تمثل مؤسسات العاجزة التي لم تتمكن من الوفاء بديونها سواء كانت بصفة كلية او جزئية، ويعمل لهذا الأسلوب على استبعاد النسب التي [1]لا تساعد على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة إلى أن يتم الوصول إلى النسبة او مجموعة من النسب تكون فيما بينها توليفة خطية يمكنها أن تميز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة وتعرف بالتوليفة بدل التمييز الخطية.

[1]- بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره،ص-ص206-207.

التحليل التمييز لأنه قادر على تحليل مجموعة كاملة خصائص التي تميز بها المنشآت بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين هذه تمر عملية التحليل التمييزي بمراحل التالية:

- ✓ **تحديد متغيرات النموذج**: كخطوة أولى لتحليل التمييزي، يلجا البنك إلى فرد كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات إلى متغيرات تنقسم إلى صنفين، يتمثل الصنف الأول في المتغيرات الكمية التي لها صفة رقمية وتظهر في شكل قيم إما الصنف الثاني التي لا يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية، وتتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق تقنية خطوة بخطوة، وتستعمل هذه الطريقة في حالة وجود متغيرات كثيرة، وترتكز على الاختيار بين متغيرين كيفيين للتفسيرلn متغير تفسيري من بينp متغير معطى، حيث تقوم على اختيار المتغيرات واحد بواحد حسب الأكثر تفسيرا، تتوقف في الاختيار عند عتبة التفسير المعتاد وتنتج هذه الطريقة عدة مراحل:
- ✓ تقوم بتطبيق الانحدار البسيط للمتغيرات الكمية على المتغير الكيفي، هذا الأخير يعطينا المعامل(معامل الارتباط) نحتفظ بالمتغيرات التي تعطينا نتيجة تطبيق الانحدار ذو قيمة صغيرة.
- ✓ نقوم بتطبيق المضاعف على المتغيرات التي احتفظ بها في المرحلة الأولى من بين كل المتغيرات نختار المتغير الذي يعطي اصغر لنقوم باستبعاده.
- ✓ **تحديد صيغة النموذج وحساب النقطة النهائية لكل زبون**: في هذه المرحلة يتم قراءة كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح، حيث يعبر ذلك المعامل عن مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للزبون، وبعد تحديد قيم المعاملات المرتبطة بمتغيرات النموذج ويمكن دالة التنقيط في الشكل الأتي:
  - ✓ Zالنقطة النهائيةSCORE.
  - ✓ R النسب الداخلية في النموذج/ النسب المختارة في بناء النموذج.
  - ✓ b ثابت.

اعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، التي يمكن خلالها الحكم على عجز او سلامة المؤسسة[1].

[1]-بن جلول خالد، مرجع سبق ذكره،ص-ص208-209.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب القرض التنقيطي

كأي طريقة من طرق تقدير مخاطر القروض البنكية، تتميز طريقة التنقيط بعدة مزايا وعيوب.

الفرع الأول: مزايا القرض التنقيطي

تتميز طريقة التنقيط بعدة مزايا تجعلها تطبق على نطاق في البنوك التجارية منها ما يلي:

- **السرعة**: حيث تسمح للمقترب بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير وبالتالي اتخاذ قرار المنح او عدمه في حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا هل توفر عليه من زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى.
- **البساطة**: فهي تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة النموذج ثم نسحب النقطة نتخذ القرار على أساسها.
- **أداة لاتخاذ القرار**: حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل عليها بطريقة التنقيط، كما تكون هناك لا مركزيه في اتخاذ القرار.
- **أداة المراقبة**: حيث يمكن نموذج مراقبة صحة القرارات المتخذة بشان المؤسسة وذلك من خلال إعادة دراسة المتغيرات الموجودة في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.
- **تصفية تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات**: ثمرة التنقيط تسمح بربح الوقت من جهة وبدل الجهد من جهة أخرى وماذا ما يؤدي إلى تخفيف تكاليف الدراسة الملفات الزبائن.
- **تقليص المعلومات المستخدمة**: وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.
- **من أدوات الاستقطاب**: فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلد عدد كبير من الزبائن وتنويعهم.

الفرع الثاني: عيوب القرض التنقيطي

على الرغم من محاسن التي يتصف به هذا القرض فهو لا يخلو من العيوب أهمها[1]:

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.

[1]-العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض- حالة بنك التنمية المحليةDBL(القرض العقاري)-، رسالة نيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007-2008،ص44.

✍ مرحلة العمل لا أن تكون طيلة وذلك من اجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات.

✍ اختيار نسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إيقاف المعلومات القاعدية بالتالي لا يأخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.

✍ دالةSCOREالمؤلفة لها فترة محددة بمعنى في إطار اقتصادي، مالي وسياسي محدود.

✍ نتيجةSCORE ليست دائما موثوق منها بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.

✍ الطرق الرياضية والإحصائيات جدا معمقة.

✍ من حيث المبدأ تعريف القرض التنقيطي لا تأخذ بعين الاعتبار إلا مخاطرة تجميد الأموال أين يوجد تضارب بين مفهوم العجز في المعطيات والعجز كنتيجة.

✍ تسمح طريقة بالحكم على الحالات العادية ويترك الحكم للمحل وتجربته في تقرير الحالات الأكثر صعوبة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى تسيير مخاطر القروض البنكية التي تعتبر عملي تحديد وتقييم وتحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح القروض للأفراد والشركات والمشاريع وتهدف ادارة مخاطر القروض البنكية إلى تحديد العناصر الرئيسية للمخاطر وإعداد إستراتيجية للتخفيف من هذه المخاطر وتنظيم إجراءات وطرق التحكم فيها، ومن ضمن هذه الطرق لدينا: الضمانات كطريقه للحد من المخاطر البنكية المتوقعة وكذلك الطرق الكلاسيكية وطريقة النسب المالية. ولكن بصفه خاصة سلطنا الضوء على طريقة القرض التنقيطي الذي يعتبر كاداة حديثة لإدارة مخاطر القروض فهي تتميز بالسرعة والموضوعية والدقة في تحليل والقدرة على التنبؤ بالزبون العاجز والزبون القادر على التسديد، يعتبر عبارة عن نظام تحذيري وقائي يقدم للبنك نظرة واضحة للزبون وذلك بواسطة متغيرات حسابية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لبنك القرض الشعبي الجزائري(دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية البويرة)

تمهيد

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري لمخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية ومعايير والأوراق اللازمة لمنح القروض في البنوك مع التطرق إلى كيفية تسيير معظم المخاطر الشائعة وذلك بعدة طرق واهم الطريقة تطرقنا إليها هي طريقة القرض التنقيطي للتقليل منها، ارتأينا أن نقوم بدراسة حالة تطبيقية وإسقاط المفاهيم النظرية.

بهدف التقرب أكثر من واقع البنوك الجزائرية، وبلورة رؤية موضوعية حول كيفية تسيير مخاطر القروض البنكية التي تستعملها معظم البنوك الجزائرية. بالرغم من اعتماد البنك على الطرق التقليدية في عملية منح القرض إلى انه توجد طرق حديثة تساعده في اتخاذ القرار المناسب كان طريقة القرض التنقيطي التي تعتبر أداة فعالة في تقدير خطر القرض ومعرفة مستوى الخطر الأعلى.

لماذا سوف نحاول معرفه كيفيه تطبيق طريقة القرض التنقيطي على موقع احد البنوك التجارية" -القرض الشعبي الجزائري CPA- "وكالة البويرة، واهم خطوات تطبيقية داخل الوكالة.

ينقسم فصلنا الى:

المبحث الاول:تقديم بوكالة القرض الشعبي الجزائري " CPA " البويرة111.

المبحث الثاني:تسيير مخاطر القروض البنكية في الوكالة.

المبحث الأول: تقديم بوكالة القرض الشعبي الجزائري" CPA"البويرة111

أمام استحالة إجراء دراسة على كامل البنوك الوطنية، فاخترنا القرض الشعبي الجزائري- وكالة البويرة- للقيام بالدراسة الميدانية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالوكالة ككل.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري"CPA"

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنه 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم القرض الشعبي الجزائري.

أولا: نشأت القرض الشعبي الجزائري.

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14\05\ 1967، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على إنقاذ القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة والقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، كم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى وهي:

- البنك الجزائري المصري بتاريخ 1 جانفي 1968.
- الشركة المرسيلية للبنوك(SMC) بتاريخ 30 جوان 1968.
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك(CFCB) سنه 1971.
- البنك المختلط ميسر MISR(BMAM)

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنه 1985، وتحول إلى 40 وكاله و550 موظفا و8900 حساب منا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

تعديل الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية" مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 22\02\ 1989، أي قدر راس ماله الاجتماعي800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج[1].

تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

يتكون مجلس الادارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

يتخذ مجلس الادارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الادارة العامة DG وعلى رأسها مدير العامPDG.

[1]-معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

أما راس المال الاجتماعي فقد حدد ب 15 مليون دج عند تأسيسه، فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي:

الجدول رقم03-05:تطور راس المال القرض الشعبي الجزائري

السنة	الرأس المال
1966	15مليون دج
1983	200مليون دج
1992	506مليار دج
1994	9.31مليار دج
1996	13.6ملياردج
2000	21.6ملياردج
2005	31.4ملياردج
2008	39.2مليار دج
2015	48ملياردج

المصدر:معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

الفرع الثاني: تنظيم القرض الشعبي الجزائري

كأي بنك تجاري للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين أطراف المكونة له.

✍ **أولا: المديرية العامة:** يترأسها رئيس المدير(PDG) الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي والقيادي،[1] حيث يقوم بعمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة وهو الذي يصدر القرارات والأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات ومراقبتها، والى جانب الرئيس المدير العاب تنظم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة.

✍ **ثانيا: المديريات المساعدة:** وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما:

✓ **المديرية العامة المساعدة للالتزامات:** وهي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات

[1]- معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

الوطنية، لتقوم بتحضير ودراسة السياسة العامة للإقراض وتحديد الواجهة العامة للقروض ومتابعتها.

✓ **المديرية العامة المساعدة للتنمية**: تظهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك ودراستها، كما تقول أيضا بدراسة الميزانية البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية النظام المعلومات بشكل عام وتسييره، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.

✓ **المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية**: مهمتها تتمثل في التمويل الخارجي وتسير عملية الصرف، وتسعة لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، في ترقية الصادرات الوطنية، وتفاوض من اجل الضمانات البنكية الدولية، وضمان تحويلات للمراتبين الأجانب وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.

✓ **المديرية العامة المساعدة للاستغلال:** هدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق وتصوير المنتجات وتحسين نوعيه الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

✓ **المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل**: من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل، وتكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، مخططا لصيانتها وتطويرها، كما تخص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية، بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف.

الشكل رقم 03-05:التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

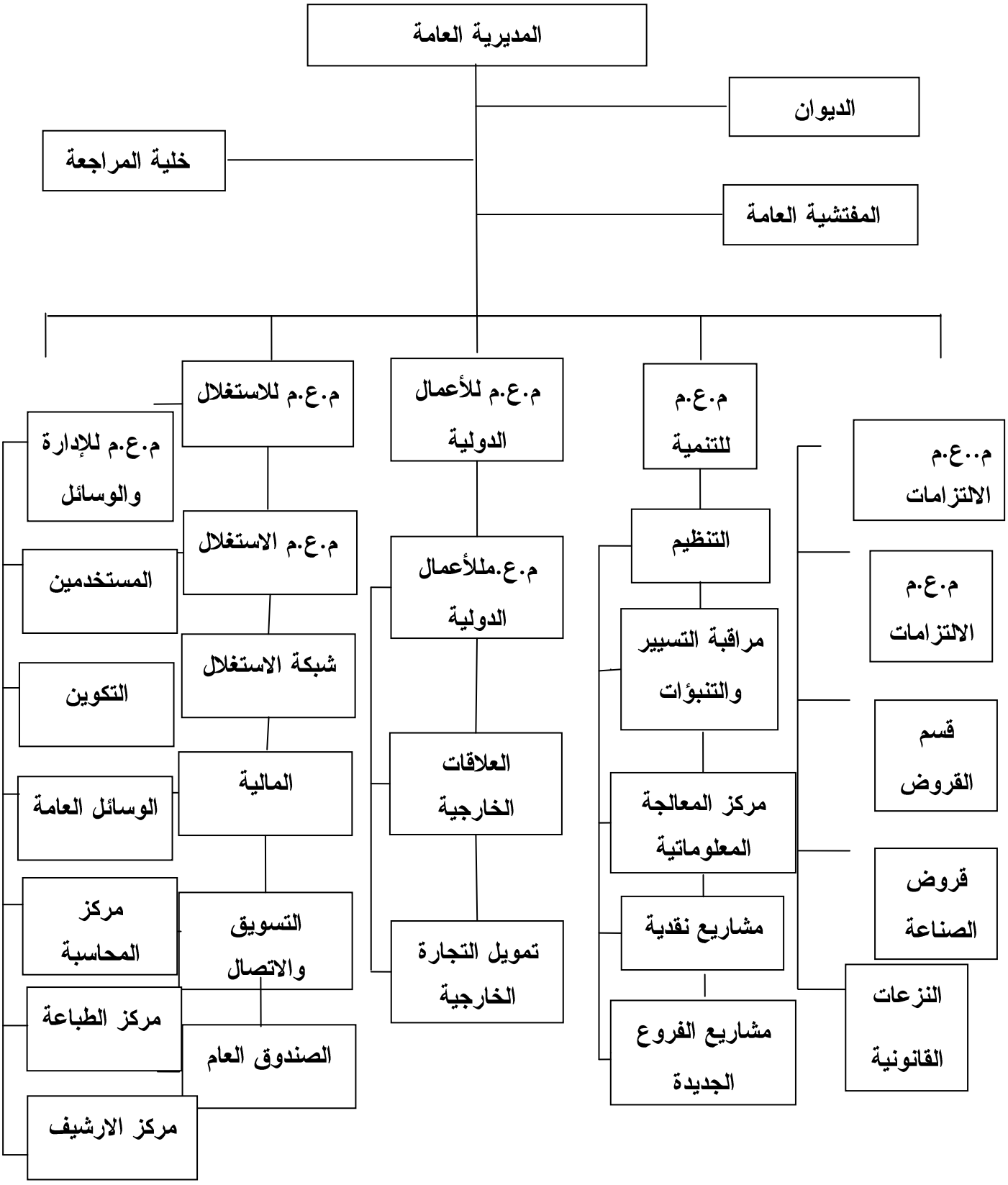

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة(مصلحة القرض)

ثالثا: أهداف القرض الشعبي الجزائري

يمكن أن يلخص أهداف القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- تحسين جعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة.
- التطوير التجاري وذلك بادخار تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق.
- التوسع والنشر الشبكة واقترابه من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية.
- التحكم في القروض وكذا تسيير المحكم للمديونية الخارجية.
- عملية وضعية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولة.

رابعا: وظائف القرض الشعبي الجزائري

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعه من الوظائف من أهمها:

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد.
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.

وبالإضافة إلى التي ذكرناها ووفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة، فقط تطورت دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبحوا حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت او تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور ونذكر أهمها:

- تحقيق المركزية القرار لإعطاء نوعية من المرونة لكسب الوقت والزبائن.
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان تحويلات اللازمة.
- التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن.
- تحسين وتطوير شبكة المعلومات الوسائل التقنية الحديثة[1].
- التسيير الديناميكي الخزينة البنك.
- تقنية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولي.

[1]- معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

المطلب الثاني: تقديم بوكالة البويرة.

أولا:تعريف بالوكالة

تعتبر وكالة القرض الشعبي الجزائري مؤسسة مالية مهامها الرئيسية جمع النقود الفائدة عن الحاجة من الجمهور وإقراضها للغير بهدف تحقيق المنفعة تحت نظم وأسس معينة أنشئت وكالة القرض الشعبي الجزائري، الكائن مقرها بولاية البويرة مقابل محطة المسافرين الرئيسية لغرض ترقية وتطوير بعض الأنشطة الصناعية.

وهي وكالة من الصنف الأول تندرج ضمن شبكة الاستغلال لولاية تيزي وزو(827)، كما تفتحت في القرض الشعبي الجزائري على مهام جديدة تتجسد في منح قروض التجارة الخارجية وتنقسم هذه الكلمة إلى مصالح بفروعها بالإضافة إلى الادارة العامة.

ثانيا:مهام الوكالة

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

- إقراض الحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحية، الصيد...
- تسليف قدماء المجاهدين قصد توفير مصدر الرزق.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- تحسين التسيير وجعله اكبر فعالية من اجل ضمان التمويلات اللازمة.
- التطوير التجاري بإدخال تقنية جديدة في مجال التسيير والتسويق.
- دعم وتوجيه المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم[1].
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعه تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- تكوين المستمر للموظفين.

[1]- معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

ثالثا: هيكل التنظيمي للوكالة

الشكل رقم 03-06:هيكل التنظيمي للوكالة

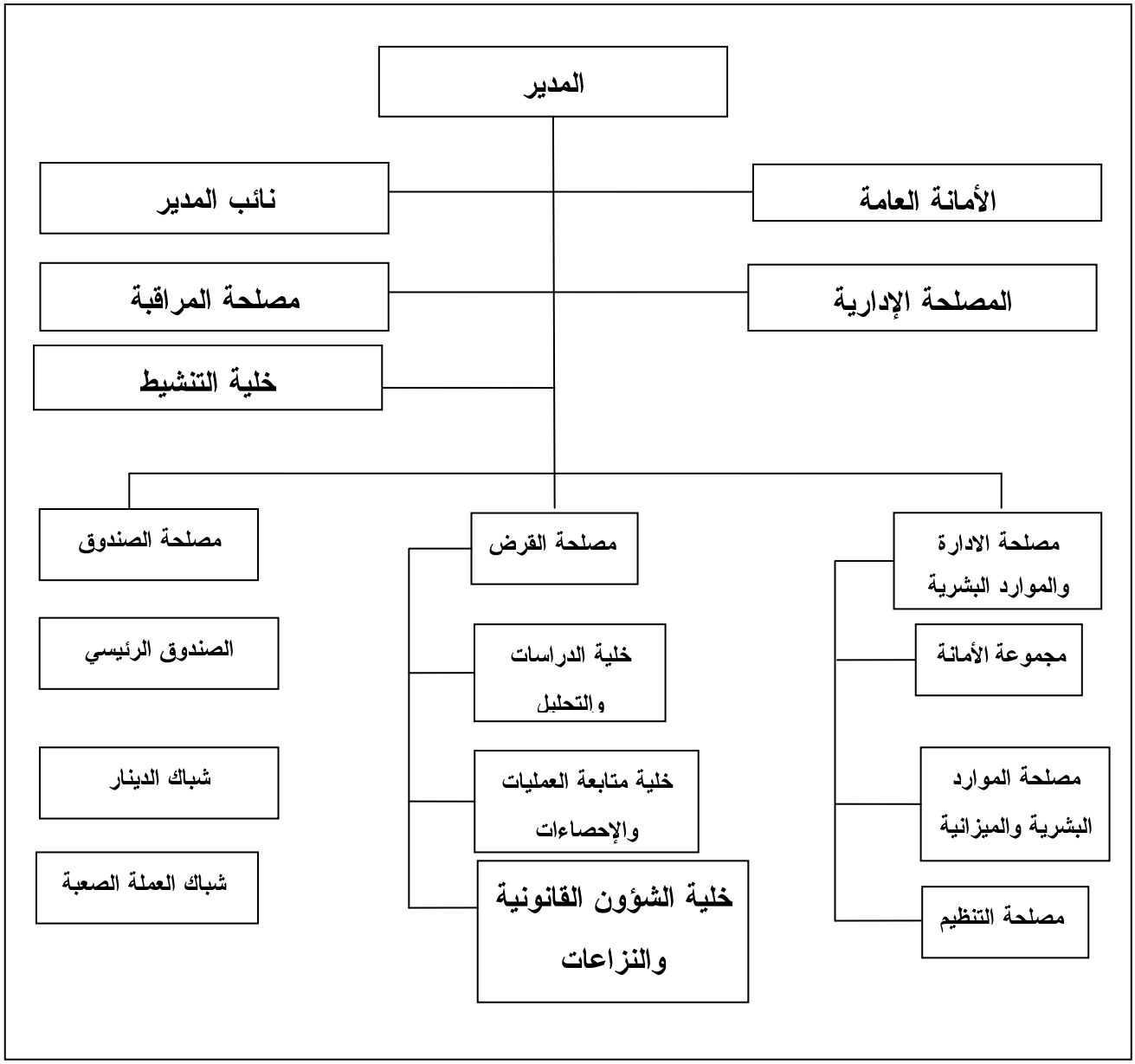

المصدر: معلومات مقدمة من الوكالة

المطلب الثالث :خطوات المتبعة من الوكالة لمنح القرض

سوف نقعد نقوم بتقديم خطوات التي يتبعها البنك قرض

- **الخطوة الأولى(الدراسة الأولى)**: استقبال الزبون واخذ كل المعلومات المتعلقة به مثل(عمر الزبون، قيمه اجر الزبون، نوع القرض المطلوب، قيمه القرض المطلوب)، ويتم تسجيل هذه المعلومات في برنامج القرض التنقيطي ليتم إظهار قيمة القرض الممكن منحها للمقترض وفقا للمعلومات المعطاة.

تحقيق الوثائق التي يحتويها ملف طلب القرض:

التأكد من ملف الأولي لطلب القرض المقبل من طرف طالب القرض يحتوي على جميع المستندات المطلوبة(رخصة الطلب[1]demande، عقد إيجار وعقد ملكية المحل contratde bail ou contrat de propriété de magasin، شهادة المستحقات attestation de créances، قوائم المالية états financiers).

التأكد من عدم أخذه للقرض من البنوك الأخرى وذلك بإرسال المعلومات عن المقترض من البنك المركزي ويتم الرد عنهم إما(بأخذه للقرض من البنوك الأخرى مع ذكر قيمة القرض وهل تم تسديده او لم يتم تسديده او يمكن الرد بعدم أخذه للقرض)وهذا حسب الزبون.

بعد رد البنك المركزي على البنك هنا يأخذ البنك قرار بمنحه القرض او بعدم منحه ويعتبر هذا القرار ليس قرارا نهائيا وإنما القرار النهائي يكون بعد إكمال الملف ودراسته.

- **الخطوة الثانية(او الدراسة الثانية)**: هنا يتم التأكد من عدم استعماله لشيك دون رصيد من قبل.

التطرق إلى المخاطر المركزيةcentral de risque المحتملة.

تقرير الزيارةcompte rendu de visite(كل المعلومات المتعلقة بالمقر مع البرهان بالصور) عقد اجتماع بين مجموعة المنظمة مختصة في إعطاء رأي في منح القرض او عدم منحه وتسجيل كل شخص راية في ورقة مسمات ب(la fiche d'avie).

- **الخطوة الثالثة (الدراسة الثالثة او الأخيرة)** وهنا يتم إلغاء اتفاقية القرض مع الموافقة على الشروط وكتابة إني قرأت وثقت عليها[2].

[1]- انظر لملحق رقم 1.
[2]- انظر لملحق رقم 2.

أخذها إلى مصلحة تسجيل في مديرية الضرائب يصبح عقد معترف به.
طلب ضمانات.

المطلب الرابع: الوثائق اللازمة لملف طلب القرض الاستغلال

❖ **أولا: تجديد الملف[1]**

✍ **ملف أولي**

الجدول رقم 03-06:ملف أولي لطلب القرض

العربية	En français
-طلب ائتمان، مشفر ومحفز، موقع من الشخص المخول. -الميزانية العمومية النهائية وملاحق السنة المالية الماضية مصحوبة بتقرير مدقق حسابات الشركات SARL) التي يزيد حجم مبيعاتها عن عشرة (10) ملايين دينار أردني و(SPA) -الميزانيات العمومية المتوقعة وجداول بيان الدخل (TCR) والملاحق (ولا سيما :TFT جدول التدفقات النقدية). -ميزانية التشغيل المتوقعة وخطة التدفقات النقدية للسنة المالية مصحوبة بكشف جرد تفصيلي ومدينين للعملاء الرئيسيين حسب تاريخ الاستحقاق. -الوضع المحاسبي الذي يعود إلى ثلاثة (03) أشهر للملفات المقدمة في الفصل الدراسي الثاني. -شهادة ضريبية مدققة حديثة وإقرار ضريبي لآخر سنة مالية. -شهادة شبه ضريبية حديثة	- demande de crédit ،chiffrée et motivée ، signée par la personne habilitée. - bilan définitif fiscal et les annexes du dernier exercice accompagnés du rapport du commissaire aux comptes pour les entreprises (SARL dont le chiffre d'affaires est supérieur a dix (10) millions de DA er les SPA). - bilans et tableaux de comptes de résultats (TCR) prévisionnels et annexes (notamment le TFT: le tableau de flux de trésorerie). - budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice accompagnés de l'état de stock détaillé et des créances pour les principaux clients par maturité.

[1]-انظر لملحق رقم3.

ومصفاة. -نسخة مصدقة من سندات الملكية العائدة للشركة وعقد الإيجار. -مذكرة عرض الشركة (مع صحيفة مجموعة الأعمال للشركات ذات الصلة)، ومؤهلات الشركاء والمديرين. -خطة تحميل مفصلة حسب العميل والمنتج. -برنامج الاستيراد وخطة التمويل (شركة صناعية أو تجارية). -الحالة والسجل التجاري ساري المفعول (في حالة التغيير بين السنوات.) -شهادة المطابقة للشركات التي تمارس نشاط الاستيراد.	- situation comptable datant de trois(03) mois pour les dossiers présentés au 2éme semestre. -attestation fiscal récente apurée et déclaration fiscale du dernier exercice. - attestation parafiscale récente et apurée. - copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location. - note de présentation de l'entreprise(avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées) ، qualification des associés et des dirigeants. - plan de charge détaillé par client et par produit. - programme d'importation et plan de financement(entreprise industrielle ou commerciale). - statut et registre de commerce en cours de validité (en cas de changement entre les exercices). - certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation.

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

✍ **ملف ثانوي.**

الجدول رقم03 -07: ملف ثانوي لطلب القرض

العربية	En français
الميزانية العمومية وجداول بيان الدخل (TCR)وآخر ثلاث (03) سنوات بالإضافة إلى تقرير المدقق SARL) التي يزيد حجم أعمالها عن عشرة (10) ملايين دينار أردني و.(SPA -الميزانية الختامية. -النظام الأساسي للشركة. -سجل تجاري ساري المفعول. -نسخة منNIF و.NIS -أي ترخيص تشغيل محدد تصدره السلطات المختصة. -تصريح استشاري لدى مكتب المخاطر المركزي ببنك الجزائر (للحصول على قرضين بقيمة (02) مليون دينار فأكثر).	- bilans ،tableaux des comptes de résultats(TCR) et des trois(03)derniers exercices ainsi que le rapport du commissaire aux comptes (SARL dont le chiffre d'affaires est supérieur à dix(10)millions de DA et les SPA.(-bilan de cloture. -statuts de l'entreprise. -registre de commerce en cours de validité. -copie du NIF et du NIS. -toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes. -autorisation de consultation à la centrale des risques da la banque d'algérie (pour les crédits de deux (02)millions de DA et plus).

المصدر : معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

✍ **ثانيا: ملف جديد**[1]

الجدول رقم 03-08: ملف جديد لطالب القرض

العربية	En français
-طلب ائتمان، محددًا ومحفزًا، موقعًا من الشخص المخول. -الميزانية العمومية المتوقعة وجداول بيان الدخل (TCR) والمرفقات. -ميزانية التشغيل المؤقتة وخطة التدفقات النقدية للسنة المالية. -شهادة إقرار الوجود صادرة عن مصلحة الضرائب. -شهادة الانتساب لصناديق الضمان الاجتماعي. -نسخة منNIF و.NIS -نسخة مصدقة من سندات الملكية العائدة للشركة وعقد الإيجار. مذكرة تقديمية للشركة (مع صحيفة مجموعة الأعمال للشركات ذات الصلة)، وتأهيل الشركاء والمديرين. -النظام الأساسي للشركة. -السجل التجاري. -إذن استشارة في مكتب المخاطر المركزي ببنك الجزائر (للحصول على قرضين بقيمة (2) مليون دينار فأكثر.(-شهادة المطابقة للشركات التي تمارس نشاط الاستيراد. -أي ترخيص تشغيل محدد تصدره السلطات المختصة.	- demande de crédit، signée ،chiffrée et motivée par la personne habilitée. - bilans et tableaux de comptes de résultats (TCR) prévisionnels et annexes . - budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice. -certificat de léclaration d'existence délivré par les services fiscaux. -attestation d'affilavecfiiation aux caisses de sécurité sociale. -copie du NIF et du NIS. - copie légalisée des titre de propriéte appartenant à l'entreprise et bail de location. note de présentation de l'entprise(avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées) ، qualification des associés et des dirigeants. - statuts de l'entreprise. -registre de commerce.

[1]- انظر لملحق رقم4.

- autorisation de consultation à la centrale des risques de la banque d'algérie(pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus). - certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation. - toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

المبحث الثاني:تسيير مخاطر القروض البنكية في الوكالة

يتم تسيير القروض البنكية في الوكالة باعتمادها الكبير على الضمانات وطريقة قرض التنقيطي وبعض الاجرءات الأخرى وهذا ما سنعرفه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: أنواع مخاطر القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري

هناك مجموعة من المخاطر يتعرض لها البنك فمنها ما هو متعلق بالبنك وما هو متعلق بالزبون.

✍ **خطر عدم السداد**: يعد هذا الخطر من أهم واكبر الأخطار التي يواجهها بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بوكالة البويرة ويعود سببه إلى مجموعتين:

- ✓ مخاطر خاصة بالزبون ذاته.
- ✓ تعود لعوامل خارجية.

✍ **مخاطر خاصة بالزبون**: يتعلق هذا الخطر بعناصر لا تتجاوز إطار الزبون(الوضعية المالية الصناعية التجارية) إضافة إلى سمعته الشخصية[1]: .

✍ **مخاطر خارجية**: هي مخاطر تتعرض لها القروض الممنوحة ولا تعود بسرعة مباشرة إلى المفترض وإنما تعود لعوامل أخرى منها:

- ✓ التغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة وبين التاريخ منح القرض وتاريخ استحقاقه.
- ✓ التقلبات الاقتصادية والسياسية والقانونية.
- ✓ التحولات المفاجئة التي تطرأ على ظروف الاستغلال والتجارة الصناعية كالهبوط المفاجئ للأسعار.

✍ **مخاطر سعر الصرف**: ينتج هذا الخطر عن المتطلبات والمفاجئة في سعر الصرف، إذ أن الانخفاض او ارتفاع بقية العملات تؤدي إلى وقوع الشعب الجزائري في الصراعات حول رفع التخفيض قيمة أقساط القرض الممنوحة من طرف البنك.

المطلب الثاني: إجراءات التي تستعملها الوكالة لمواجهة المخاطر القروض وتقليل منها

أولا: إجراءات عامة

لتفادي مخاطر القروض أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات والمتمثلة في :

[1]- معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

✍ تجزئة العمل إلى مراحل وعدم التركيز مسؤولية انجاز العملية بكافة حلقاتها في يد شخص واحد.
✍ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف مخاطر والتلاعبات.
✍ مهام الوكالة بدراسة المتقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
✍ تشترط الوكالة لدراسة منح ضمانات مناسبة ليكون جديرا بمنح القرض.
✍ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول الاستحقاق ديونه وتطور وضعه.
✍ متابعة الحال المالية للزبون عند ملاحظه أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.
✍ النصح والإرشاد على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر[1].

ثانيا: الضمانات

إن كل العمليات الائتمانية من طرف المؤسسات المصرفية محفوفة بالمخاطر القروض البنكية جملة من الاحتياطات لتفادي هذه المخاطر تقليل منها، هذه الإجراءات تتأثر أساسا في طلب جملة من الضمانات التي نستطيع أن نميزها كما يلي[2]:

✍ **الضمانات العينية**: تتمثل في رهن ممتلكات خاصة من حولي او محلات او عقارات شرط أن تكون قيمتها اكبر من قيمة القرض الممنوح، وهذه الضمانات هي أحسن في حالة عرض متوسط وطويل الأجل.
✍ **الضمانات الشخصية**: تتمثل أساسا في كفالة والضمان الاحتياطي بالإضافة إلى التأمينات التي لا تبرر ظرفية لان استحقاقها يكون بعد خطر مؤمن ضده.

المطلب الثالث: تطبيق خطوات القرض التنقيطي

لمنح قرض بنكي باستخدام طريقه القرض التنقيطي من طرف وكاله القرض الشعبي الجزائري بالبويرة يتم إتباع الخطوات التالية:

✍ **الخطوة الأولى**: يقوم العامل الخاص بالقروض بالدخول لجهازه واختيار نظام الخاص بالقروض.
✍ **الخطوة الثانية**: بعد فتح النظام تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات نختار طريقة التنقيطي.
✍ **الخطوة الثالثة**: تظهر لنا هذه المعطيات

[1]- معلومات مقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)
[2]- انظر لملحق رقم 5.

✍شراء مسكن جديد بالرمز 011 حيث يكون هذا المسكن غير مدعم من خلال الدولة او البنك ويدفع عليه فائدة بنسبة 6.25% وتكون فيه المساهمة بنسبه 10% وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

- ✓ المساهمة الشخصية: يكون المشروع بمبلغ خاص .
- ✓ المساهمة الصندوق الوطني للإعانة(CNL) بنسبة 70%.
- ✓ القرض المساهمة بنسبة 10%.
- ✓ شراء مسكن على المخطط ويرمز له بالرمز 012، وهو أيضا غير مدعم تدفع الفائدة بالنسبة 6.25 %.
- ✓ شراء مسكن ويرمز له بالرمز013 بمعنى شرائه بسعر منخفض في وقت الحالي وبيعه بسعر أعلى في المستقبل.
- ✓ بناء مسكن فردي ويرمز له بالرمز014.
- ✓ تهيئة مسكن فردي يرمز له بالرمز015 أي إما يمكن إعادة إصلاحه او إدخال عليه إصلاحات جديدة.
- ✓ توسيع مسكن فردي ورمزه016.
- ✓ القرض العقاري المدعم ب 1% ورمزه017 يكون مدعم بواحد بالمائة بسبب أهل الدخل يكون اقل من اجر الأدنى المضمون 18000 دج.
- ✓ القرض العقاري المدعم ب 3% ويرمز له ب018 حيث يكون مدعم ب 3% لان الدخل يكون اكبر ب 6 مرات من اجر الأدنى المضمون.
- ✓ شراء مسكن بالاتفاق مع بنك القرن الشعبي الجزائري او مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

✍ **الخطوة الرابعة**: القيام باختيار واحدة من المعطيات السابقة.

✍ **الخطوة الخامسة**: بعد الاختيار يظهر لنا ملف القرض التنقيطي ونقوم بإدخال المعلومات الخاصة بالزبون.

- ✓ المعلومات الأولية والمتمثلة:
- ✓ اللقب والاسم:
- ✓ تاريخ ومكان الميلاد:
- ✓ الجنس:
- ✓ العنوان:
- ✓ الوضعية العائلية(متزوج او أعزب):
- ✓ قيمه الدخل:
- ✓ والمعلومات الأساسية:
- ✓ التكلفة: تمثل قيمة القرض.

✓ الدخل: الأجر الشهر الذي يتقاضاه ويجب أن لا يقل عن 18000دج

✍ **الدخل المشترك**: الذي يكون في حالة عدم كفاية دخل الزوج يقوم الزوج بطلب من البنك أن يقوم بدمج دخل زوجته مع دخله لهذا يسمى بدخل المشترك، او يقوم بدمج دخله مع داخل أبيه.

✍ **الدفع الشهري**: هي النسبة المقترحة من البنك التي يتم تعيينها على الدخل الزبون لكي يحدد قيمة التي يجب عليه دفعها شهريا للبنك.

✍ **مدة القرض:** هي الفترة التي يضعه البنك فيها المال تحت حوزة الزبائن، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرن منذ زمن بالتسديد وتصنف إلى ثلاثة أصناف: المدة قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، وطويلة الأجل.

✍ **السعر الفائدة**: هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة، وهي تختلف من بنك إلى أخر ويتم تحديدها وفقا للمبلغ القرض والمدة وشخصية الزبون وكذلك تكلفة الأموال.

✍ **القرض الأقصى**: هو المبلغ الأقصى الذي يمكن للبنك أن يمنحه للعميل حيث يكون البنك سقف محدد لا يمكن تجاوزه.

✍ **مبلغ المساهمة**: تتمثل في المساهمة الشخصية والمقترح وإعانة الدولة.

✍ **مبلغ المطلوب:** وهو القيمة التي يريد العمل الحصول عليها .

✍ **مبلغ الممنوح**: هو القيمة التي يمنحها البنك لزبون والذي وافق على إعطائها له بعد عدة دراسات مفصلة.

✍ **الخطوة السادسة**: بعد الخطوات السابقة يتم إدخال كل المعلومات السابقة ويظهر لنا ملف القرض التنقيط والذي يحتوي على يسار نفس المعلومات الخطوة الخامسة، وفي الجهة اليمنى يحتوي على تنقيط الخاص لمجموعة من العناصر ومن اجل حكم على وضعية الزبون هل هذه الزبون قاضي على التسديد مبلغ القرض أم هو عاجز لا يستطيع تسديد القرض الممنوح.

وهذا التنقيط يكون على أساس بطاقة التقييم الخاصة بالوكالة كما يلي:

الجدول رقم 03-09: بطاقة تقييم الخاصة بالوكالة

Revenu	40%
Emploi	20%
Origine apport personnel	15%
Apport personnel	10%
Actifs	10%
Age	5%
Total	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما سبق.

- ✓ **الدخل(R)**: التنقيط الذي يتم الحصول عليه من طرف البنك على دخله كما يلي:
- ✓ R>الأجر القاعدي*6 ⟵ 40نقطة.
- ✓ الأجرالقاعدي*6>R> الأجر القاعدي *4 ⟵ 30نقطة.
- ✓ الأجرالقاعدي*4>R>الأجرالقاعدي*3 ⟵ 20 نقطة.
- ✓ الأجر القاعدي*3>R>الأجرالقاعدي*2 ⟵ 10نقطة.
- ✓ R<الأجر القاعدي*2 ⟵ 0نقطة

⟵حيث الأجر القاعدي يساوي 18000دج.

✍ **الوظيفة** :أي قطاع الذي يعمل فيه الزبون، وهذا يسمح بالقياس متى استقرار الدخل والقدرة على السداد والتنقيط يكون كما يلي:

- ✓ قطاع اقتصادي مستقر، عقود مستقرة ⟵ 20نقطة.
- ✓ قطاع اقتصادي متغير، عقود مستقرة، مهن حرة ⟵ 15نقطة.
- ✓ قطاع اقتصادي مستقر، عقود غير مستقرة، مستقلين ⟵ 10نقطة.
- ✓ وظائف موسمية او وظائف أخرى ⟵ 5نقطة.

✍ **أصل المساهمات الشخصية**: التنقيط الذي يحصل عليه من خلال أصل أمواله الشخصية ويكون التنقيط كما يلي:

- ✓ ادخار ⟵ 15نقطة.
- ✓ مساعدة عائلية ⟵ 10نقطة.
- ✓ قرض ⟵ 5نقطة.

✍ **المساهمات الشخصية**(AP): التوقيت الذي يحصل عليه من خلال قيمة مساهمته الشخصية وفقا ما يلي :

- ✓ AP> 40 % ← 10نقطة.
- ✓ 30%<AP<40% ← 8 نقطة.
- ✓ قرض ← 5 نقطة.

✍ **الممتلكات**: التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال الأصول التي بحوزة طالبة فرض في حالة عدم قدرته على السداد يتم بيعها في المزاد العالمي واسترجاع قيمة القرض أي اخذ هذه الممتلكات كضمان على القرض يجب أن تكون مرهونة من الرهن الدرجة الأولى ويتم التنقيط كما يلي:

- ✓ أراضي،منزل،محل تجاري ← 10 نقطة.
- ✓ أسهم،سندات ← 8نقطة .
- ✓ سيارات،أثاث ذو قيمة ← 6نقطة.

✍ **العمر**: التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال سن الزبون:

- ✓ A<30سنة ← 5نقطة.
- ✓ 30سنة <A< 40سنة ← 4نقطة.
- ✓ 40سنة <A< 50سنة ← 3نقطة.
- ✓ 50سنة<A< 70سنة ← 2نقطة.

✍ **الخطوة السابعة**: وهو أخر الخطوات التي تتم في عملية التنقيط حيث يتم تجميع كل المعلومات وكل العناصر من اجل حكم على وضعية الزبون أما أن يكون قادر على التسديد مبلغ القرض او يكون عاجز على تسديد قيمة القرض.

المطلب الرابع: تطبيق رقمي لقرض تنقيطي

سوف نقوم في هذا المطلب بتطبيق حرفي لخطوات القرض التنقيطي:

أولا: نتطرق إلى الخطوات السابقة الذكر[1]:

✍ **الخطوة الأولى**:الدخول من الجهاز الكمبيوتر إلى نظام الخاص بالقروض.

✍ **الخطوة الثانية**:بعد فتح النظام الخاص بالحروف تظهر لنا في الشاشة مجموعة من الاختيارات ونختارscoring.

✍ **الخطوة الثالثة**:ثم الظهور لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بهدف من القرن المطلوب من طرف الزبون أنا وهو شراء مسكن مستعمل(achat logement d'occasion).

✍ الخطوة **الرابعة**:ثم قمنا باختيار شراء مسكن على المخطط (012).

[1]- انظر لملحق رقم 6.

✍ **الخطوة الخامسة**:بعد الاختيار ظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعلومات التالية:

- ✓ اللقب:SARL HYGIENE STERILLE
- ✓ الاسم:AZE
- ✓ تاريخ الميلاد:1989/08/01
- ✓ مكان الميلاد:BOUIRA
- ✓ الجنس:M
- ✓ العنوان:OULED BRAHIM LOCAL N 01 M'CHEDELLAH
- ✓ الوضعية العائلية:CÉLIBATAIRE
- ✓ مدخر:NON
- ✓ إدخال المعلومات الأساسية:
- ✓ السعر:10.000.000.00
- ✓ الدخل:500000.00
- ✓ الدخل المشترك: لا يوجد.
- ✓ الدفع الشهري: 55%.
- ✓ مده القرض: 40 سنة.
- ✓ سعر الفائدة: 6.25%.
- ✓ القرض الأقصى:-.
- ✓ مبنى المساهمة:0.
- ✓ مبلغ المطلوب:10.000.000.00.
- ✓ مبلغ الممنوح:10.000.000.00.0.

✍ **الخطوة السادسة**: بعد الحب والخطوات السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الذي يحتوي على اليسار نفس المعطيات الخطوة الخامسة إما في الجهة اليمنى يحتوي على التنقيط الخاص لمجموعة العناصر كما يلي:

- ✓ الدخل: بما أن الدخل=500000.00دج فان:
- ✓ الأجر القاعدي
- ✓ الوظيفة: بما أن القطاع ينتمي إليه هو:
- ✓ قطاع مستقر

✍ **أصل المساهمات الشخصية**: وفقا لي وصل الدفع الموضح في عقد الملكية تبين أن المساهمات الشخصية عبارة عن قرض بالتالي.

✍ **المساهمات الشخصية**: قدرة مساهمة هذه الشركة بصفر.

✍ **الممتلكات**: إن أصل الذي يمثل الزمان من النوح من طرف هذه الشركة للبنك عبارة عن مسكن فبالتالي التنقيط يكون كما يلي:

✍ العمر بما أن هذا يبلغ من العمر 40 سنه فان التنقيط يكون كما يلي:

✍ **الخطوة السابعة**: في هذه الخطوات قمنا بتجميع التنقيط عناصر السابقة من اجل الحكم على وضعية الزبون كما يريد 40 + 20 + 15 + 0 + 10 + 4 = 89 %.

بما أن مجموعة النقط تساوي 89 على 100 نقطة أي اكبر من 50 .

خلاصة الفصل

يستعمل بنك القرض الشعبي الجزائري عدة أساليب لتفادي مخاطر القروض المحتملة منها ضمانات، طرق الكلاسيكية... ولكن طريقة القرض التنقيطي تعتبر أكثر ضمانا في التنبؤ بمخاطر القروض البنكية مسبقا، لان عملية اتخاذ قرار الإقراض يقترن أساسا بعنصر المخاطرة خاصة في مجال منح القروض، وليتفادى هذه المخاطر فانه يجب على متخذه قرار الإقراض اتخاذ قرار صائب، وتعتبر هذه الطريقة من الأساليب البنكية المساعدة في اتخاذ القرار على مستوى البنك وذلك بكونها تميز بين الزبون القادر على تسديد الدين والزبون عاجز على تسديد الدين في فترة زمنية معينة.

ومن خلال دراستنا التطبيقية ونتائج المتحصل عليها يتضح مدى فعالية هذه الطريقة وسهولة تطبيقها في الميدان مما يساعد البنك على اتخاذ قرار صائب ومناسب له وذلك بهدف الوصول إلى اكبر ربحية ممكنه وتقليل من التكاليف الناتجة عن المخاطر القروض بشتى أنواعها.

خاتمة عامة

خاتمة

إن مشكلة القروض تعد من أخطر المشاكل التي تتعرض لها البنوك والتي تضعها في أوضاع حرجة مما تسبب لها اختلالات تعيق نشاطها ومخططاتها وتهدد استقرارها المادي حيث تؤدي بالبنك إلى الافلاس، مما أجبرت على البنوك ضرورية دراسة هذا المشكل من كل النواحي ومن جميع الجوانب لكي يتمكن البنك من تفادي حدوث أي تعثر أو أزمة، وذلك من خلال التأكد من مدى تنفيذ السياسة الاقراضية التي وضعت للإقراض ومدى تنفيذ الشروط الموضوعة من أجل التقليل من المخاطر لهذا الإقراض، ولابد من وجود سلطة تراقب البنوك التجارية للحد من توسعها في منح القروض، حيث لا يتوقف البنك عند هذا فقط بل يتعدى ذلك فهو يسعى لمعالجة القروض على مستوى العميل والبنك معا، من أجل حماية الاقتصاد من جميع المظاهر التي تخل بتوازنه، لذلك يلتزم على البنك بإتباع خطوات اتخاذ القرار الائتماني، وهذا بسبب المخاطر المتكررة والمتنوعة التي تواجه البنوك اليوم والتي تتفاوت درجات خطورتها من بنك إلى آخر، وخاصة فيما يتعلق الأمر بمخاطر القروض، والتي تعاني منها أغب البنوك، لذلك على إدارة البنك أن تسعى جاهدا لمواجهة هذا الخطر المحتمل والبحث على العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق.

ومن خلال دراستنا التطبيقية التي أجريت على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة البويرة-، حاولنا التعرف على العوامل المتحكمة في منح القروض ومراحل اتخاذ قرار منحه وطرق تسيير مخاطر هذه القروض، خاصة مخاطر عدم السداد، كما سمحت لنا الدراسة بإيضاح مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية دراسة قرض استثماري بالبنك والتي تهدف إلى اتخاذ القرار الأمثل الذي يجنب البنك مخاطر عدم السداد.

❖ **اختبار الفرضيات:** فيما يخص الفرضيات التي بنينا عليها البحث، كان اختبارها على النحو الآتي:

✍ **الفرضية الأولى:**احتوت على أن: "القرض البنكي هو مصدر رئيسي الذي يعتمد عليه البعض في نشاطه تعددت الأنواع القروض بتعدد استخداماتها أما المخاطر فهي متعلقة إما بطبيعة المشروع أو شخصية المقترض" وهي **صحيحة**،لأن، **يعتبر القروض من أهم أوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك، وهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، والعائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإرادات، إذا هذه العملية هي التي تحقق السياسة المالية في أي بلد وفي الجزائر أيضا، ومختلف البنوك تسعى وتفضل الاستثمار في القروض بمختلف أنواعها وتعددها، وبالتالي هذه العملية لا تخلو من المخاطر الناجمة عن طبيعة القروض أو عن طبيعة الاستثمار وعن شخصية العميل .....**

✍ **الفرضية الثانية:** احتوت على أن: **"**مخاطر القروض قائمة على أداء البنوك التجارية كجزء من نشاطها بالرغم من كونها احتمالية قابلة للحدوث والعكس**"** وهي فرضية **صحيحة**، لأن،**مخاطر الائتمان تمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المخاطر التي تهدد البنك والناتج عن تعثر القروض وانعكاسها على أداء البنوك**

التجارية، ودلك بسبب عدم وفاء العميل وغيرها، إذا البنك يبقى قائم على معالجة مخاطر القروض التي قائمة على أدائه...

✍ **الفرضية الثالثة:** احتوت على أن: **"**الإجراءات الوقائية تقلل من خطر القروض ولكنها لا تقضي عليها، ويجب أن تكون الضمانات عينية تعد أهم أداء لمواجهة المخاطر القروض البنكية، إضافة إلى دراسة وضعية المالية للعميل أو المؤسسة دراسة دقيقة**"**، وهي فرضية **صحيحة،** لأن: **مهما اتخذت الاجراءات الوقائية لمعالجة فعالة لمخاطر القروض، إلا أن الوصول إلى هذا الهدف مستحيلا،فضمانات البنكية هي سلاح قوي لتجنب المخاطر مما وجب على البنك أن يقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة، وتتوخ الحذر أثناء منح القروض.**

❖ **النتائج:** تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

✍ يلجأ الأفراد والمؤسسات للبنوك التجارية قصد طلب قروض مختلفة لسد الاختلالات التي قد تتعرض لها نشاطاتهم.

✍ تتحدد أنواع القروض وفق معايير متعددة كالغرض منه وآجاله والجهة الطالبة لهن وتختلف أدوات وأساليب منحه بما يسمح بتحقيق الغرض منه.

✍ لا تثق البنوك التجارية في الزبائن بل تعتمد على الضمانات كركيزة أساسية تضمن بها القروض الممنوحة.

✍ إن أهم وضيفة تقوم بها البنوك التجارية تتمثل في منح الائتمان باعتبارها مصدر أساسي لتحقيق الربح.

✍ تعد البنوك من التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية خاصة في الجزائر.

✍ قبل منح أي قرض يكون قسم القروض البنك التجاري مسؤول على دراسة الملفات الخاصة بالمقرضين والتأكد من المعلومات الأزمة.

✍ تعتبر البنوك التجارية بسبب عملها من أكثر المؤسسات المالية تعرض للمخاطر.

✍ هناك العديد من المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية ومن بينها: خطر عدم التسديد: وهو ناتج عن عدم قدرة المدين على الوفاء كليا أو جزئيا بالتزاماته.

✍ ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الكشف المبكر لتعثر الطارئ على القروض يساعد في الحد من مخاطر التي يتعرض لها البنك.

✍ الذي يعد الأساس الذي تبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر.

✍ الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة طلبات القروض طويلة، وللإجابة على طلبات زبائنه يستغرق مدة أطول.

✍ إن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك تعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه للأنظمة الداخلية والتشريعات السارية.

✍ يعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يوجهها البنك.

❖ **اقتراحات وتوصيات:** يمكن عرض بعض الاقتراحات بصدد هذا الموضوع:

- ✍ استخدام نظام معلوماتي حديث لتسيير المخاطر، ووجود وحدة رقابية داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- ✍ اعتماد برنامج وقائي واضح وعملي مرفق بدليل إجراءات رقابية وإرشادات نظامية خاص بالعمليات المشبوهة.
- ✍ العمل على تدنية المخاطر إلى أقصى حد ممكن، من خلال العمل على تشخيص كامل ودقيق لحالة المؤسسة طالبة القرض.
- ✍ وجوب التزام البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة مخاطر القروض، والعمل على استحداث إدارة للمخاطر البنكية من ذوي الخبرة والاختصاص.
- ✍ وضع استراتيجيات لمعالجة أزمات السيولة بخطط موضوعية لمواجهة الطوارئ.
- ✍ يجب أن يكون مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين على دراية بجميع المخاطر التي يوجهها البنك.
- ✍ لابد لإدارة البنوك من تطوير مفاهيم وآليات إدارة المخاطر لديها من خلال تكوين إدارة مستقلة في تلك البنوك، والتي تلعب دور فعال في تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي يوجهها البنك وطرق التعامل لمواجهة هذه المخاطر.

❖ **افاق الدراسة:**

هذه الدراسة راينا ان هناك العديد من النقاط التي يمكن طرحها للدراسة تمثلت فيما يلي:

- ✍ اكثر الطرق النجاعة المخاطر القروض.
- ✍ يجب الدراسة والتأكد من الزبون قبل منح القرض.
- ✍ ادارة المخاطر البنكية بأساليب جديدة منها: طريقة القرض التنقيطي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ الكتب:

- احمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث.
- الهام وحيد دحام، فعاليه أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى ،2013.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- حسين بلعجوز، مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018.
- خالد احمد علي محمود، فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019.
- خالد وهيب الراوي، ادارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والطباعة، الأردن، 2009.
- رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- سامر جلده، بنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، 2011.
- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011.
- سلمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المناهج لنشر والتوزيع، سنة 2016.
- سلمان زيدان، ادارة خطر والتامين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الناشر منشاة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005.
- شريف حسام مختار القاضي، الائتمان المصرفي، 2021.
- صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، 2019.
- طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، نظرية حالة ومستقبلية الدار الجامعية، مصر 2007.

- طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2020.
- عبد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتامين، جامعة الزيتونة، الأردن، 2016.
- عبد الكريم فندور، التحوط وإدارة المخاطر، دار أي كتيب، الطبعة الأولى، لندن، فبراير 2018.
- عبد الله محمد عبد الرحمن العجلان، حساب المضاربة في المصارف الإسلامية، مكتبه القانون والاقتصاد، الطبعة الأولى، الرياض، 2015.
- كمال ال شبيب، ادارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري العلمية، 2017.
- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2019.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، ادارة الإنتاج والعمليات، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018.
- محمد احمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2018.
- محمد رفيق المصري، التامين وادارة المخاطر، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- محمد سلمان سلامه، الادارة المالية العامة، دار معتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- محمد عمر بإطريح، جدوى إنشاء ادارة المخاطر في الشركات الاستثمارية، مكتبة أفاق.
- محمد كمال كامل عفانة، ادارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022.
- محمد كمال كامل عفانه، ادارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2018.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

❖ أطروحات الدكتوراه:

- بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، اقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014_2015.
- تشيكو عبد القادر، اشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق إدارتها، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

✍ حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022-2021.
✍ حدوش شروق، ادارة المخاطر الائتمانية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيثر ،بسكرة 2020.
✍ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013_2014.
✍ زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016-2017.
✍ شليق رابح، اثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، – دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017 –، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019-2020.
✍ فريدة تلي،استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.
✍ القرصم وفاء، اثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1980-2017-، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ،2018-2019.
✍ قرناش هواري، دور تكنولوجيا في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

❖ رسائل الماجيستر ومذكرات الماستر:

✍ أحلا مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نضر البنك، - دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات-، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
✍ زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة قسنطينة 50، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة

مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013 - 2014.

- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، رسالة نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض- حالة بنك التنمية المحليةDBL(القرض العقاري)، رسالة نيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007-2008.
- نجلاء لوصيف، دور القرض التنقيطي(crédit scoring) في ادارة المخاطر الائتمانية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري- وكالة ام البواقي 317، مذكرة شهادة الماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2015 -2016.
- بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 -2015.
- مداحي محمد، محاضرات في التسيير البنكي، مقدمة للطلبة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2018-2019.

❖ الملتقيات ومؤتمرات:

- بن جلول خالد، استخدام الأساليب الإحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة طريقة القرض التنقيطيSCORING على عينة من زبائن القرض الشعبي الجزائري، حاويات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية مجلد 4، العدد 2، جامعة 8ماي 1945، الجزائر.
- بن عمر خالد،تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري،مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد13.
- سهام حرفوش، إيمان صحراوي، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009.
- محمد بن بوزيان، سواريوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرضا لتنقيطي "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة "-المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع –ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18\04\ 2007،سعيدة.

✍ يخليف العربي، رقايقية فاطمة الزهراء، الرق غير التقليدية في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، سوق أهراس، الجزائر، 2019.

❖ **المجلات:**

✍ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية- صندوق النقد الغربين أبو ضبي، 2006.

✍ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد06، 2006،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

✍ شرون رقية، تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، لعدد الثالث، الجزائر، 2012.

✍ عمر عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنه بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجله البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017.

✍ فريد بولحبال، إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد3، عنابة، 2020.

✍ كافي ميمون، مولاي أمينة، تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد6، العدد1، الجزائر، 2021.

✍ لعروسي قرين زهرة، بوقرة رابح، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد26(2)، المسيلة.

✍ محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، السنة الخامسة، جامعه الوادي، 2012.

✍ نجاة محمد احمد جمعان، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد السابع عشر، جامعة الأزهر، اليمن.

الملاحق

الملحق 1

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

..... le .....

AUTORISATION DE CREDIT N° |_|_|_|_|_|_|

COMITE DE CREDIT : .....

DATE DE DECISION DU CREDIT |_|_|_|_|_|_|

NOM OU RAISON SOCIALE : .....
.....
ACTIVITE : .....
ADRESSE : .....
.....
NUMERO DU COMPTE : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|

DESTINATAIRE

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES - ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REALISEES.

N° Ligne	FORME DU CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				
	.....		TOTAL		

TOTAL EN LETTRES : .....

N° Ligne	NATURE DES GARANTIES	ROLE	CODE GARANTIE	MONTANT EN MILLIERS DE DINARS	CONDITIONS ET OBSERVATIONS
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				
	.....				

RAPPEL DES CREDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DINARS	ECHEANCE

Suite au verso

NB : Cette autorisation est valable une année

الملحق 2

إتفاقية قرض استغلال

بين الممضين أسفله :

"القرض الشعبي الجزائري" مؤسسة عمومية اقتصادية شركة مساهمة ذات رأسمال يقدر بـ 48.000.000.000 دج الكائن مقره الإجتماعي بـ 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر- الممثل من طرف السيد: ..... ، مدير وكالة البويرة الكائنة بالبويرة، مقابل محطة المسافرين.

المتصرف بمقتضى الصلاحيات المخولة له .

المدعو فيما يلي **القرض الشعبي الجزائري**

من جهة ,

و :

السيد (ة) : .....

المولود (ة) بتاريخ : 02 ماي 1983 بـ : فرنسا

ابن (ة) : ..... **و** .....

الكائن مقره (ها) : .....- بلدية البويرة.

صاحب(ة) حساب جاري رقم.....

المتصرف (ة) بصفته (ها) باسمه (ها) و لحسابه (ها) الخاص.

المدعو فيما يلي **المقترض.**

من جهة أخرى,

الصفحة 1\9

تـمهـيـد

- اعتبارا أن القروض قصيرة المدى المسماة قروض الاستغلال لها قابلية التسجيل في الحساب الجاري المفتوح من طرف البنوك لزبائنها و ضرورة ضمان الرصيد المدين المحتمل.
- اعتبارا لطلب التمويل المقدم من المقترض للقرض الشعبي الجزائري.
- اعتبارا لقرار لجنة القروض رقم 111 /0171/2021للقرض الشعبي الجزائري المؤرخ في 12 أكتوبر 2021

تم الإتفاق و إقرار ما يلي :

موضوع الإتفاقية :

بموجب هذه الإتفاقية, يمنح القرض الشعبي الجزائري للمقترض قرضا /قروض استغلال وفق الشروط الخاصة و العامة الآتية :

الشروط الخاصة للقرض /القروض

1) المبلغ الاجمالي للقرض /القروض: 1000000.00 دج (بالأرقام)

مليون دينار جزائري (بالحروف)

2) موضوع القرض /القروض تاريخ الاستحقاق : (قرض الصندوق/ قرض بالامضاء)

	موضوع القرض	المبلغ	تاريخ الاستحقاق
1	حساب على المكشوف (DECOUVERT)	1000000.00 دج	31/10/2022
2			
3			
4			
5			

3) تخصيص القرض /القروض

1.تمويل دورة الإستغلال لنشاط "صيدلية"

(FINANCEMENT DU CYCLE D'EXPLOITATION DE L'ACTIVITE DE « PHARMACIE »)

2.....

3.....

4.....

5.....

الصفحة 2\9

4 - **نسبة الفائدة المتغيرة**:

إن نسبة الفوائد و العمولات و الرسوم تتغير و فقا للشروط البنكية السارية المفعول في القرض الشعبي الجزائري و التي صرح المقترض الخضوع لها بدون اي تحفظ .

على سبيل المثال إن نسبة الفوائد والعمولات والرسوم السارية المفعول عند تاريخ الامضاء على هذه الاتفاقية مبينة في هذا الجدول :

موضوع القرض	نسبة الفائدة	العمولات	الرسوم	المصاريف
حساب على المكشوف (DECOUVERT)	% 8,00	-	% 19	-

تحسب و تقطع الفوائد و العمولات و الرسوم و المصاريف من الحساب الجاري للمقترض رقم .....004.00111المفتوح في دفاتير القرض الشعبي الجزائري وكالة البويـــــرة الى غاية التسديد الكلي للقرض /للقروض.

5) **مدة صلاحية ترخيص القرض**

حددت مدة صلاحية ترخيص القرض بإثنا عشر (12) شهرا ابتداءا من 12 أكتوبر 2021، تاريخ قرار لجنة القروض.

6) **الضمانات و التأمينات:**

-إكتتاب تأمين على مختلف الأخطار المهنية و تفويضه لفائدة القرض الشعبي الجزائري

-اكتتاب تامين على الحياة و تفويضه لفائدة القرض الشعبي الجزائري.

7) **بند خاص بإستعمال القرض /القروض** : *(تملأ وفق الشروط الخاصة المحددة في رسالة ترخيص القرض)*

* *على المقترض توطين رقم أعماله بالقرض الشعبي الجزائري.*

(Centralisation du Chiffre d'Affaire à nos guichets)

*تسديد القرض عند تاريخ الاستحقاق.

(Rupture du crédit à échéance)

* الامضاء على سند لامر القرض الشعبي الجزائري يحتفظ به داخل الملف

(signature Billet Direct à Conserver Sous Dossier)

الشروط العامة للقرض

I- مبلغ و موضوع القرض /القروض :

يمنح القرض الشعبي الجزائري للمقترض بموجب هذه الإتفاقية قرضا/قروض في حدود المبلغ/المبالغ المحدد (ة) في الشروط الخاصة, مخصص(ة) لتمويل دورة الإستغلال لنشاط " صيدلية "

2- نسبة الفائدة المتغيرة:

إن القرض/القروض موضوع هذه الإتفاقية منتج (ة) لفوائد تدفع كل ثلاثة (03) أشهربنسبة قابلة للتغيير وفقا للشروط البنكية السارية المفعول في القرض الشعبي الجزائري .

لقد اتفق صراحة مع المقترض الذي قبل بذلك أن نسبة الفائدة المحددة بشأن هذا(ه) القرض/القروض تتغير وفقا للشروط البنكية طيلة مد ة القرض/القروض.

3- كيفية استعمال القرض/ القروض :

إن القرض/القروض موضوع هذه الاتفاقية يستعمل مع احترام الآجال و الحدود المنصوص عليها في الشروط الخاصة عن طريق الخصم من الحساب الجاري المفتوح لدى الوكالة المستوطنة للمقترض .

يتم ترخيص استعمال القرض/القروض طبقا لحاجيات المقترض و ذلك بعد تقديم الضمانات المطلوبة المبينة في الشروط الخاصة.

عند حدوث اى عارض لدفع اجل استحقاق يتم فورا تجميد خط االقرض/القروض المعني (ة) الى غاية التسوية النهائية للاستحقاقات الغير مسددة
في حالة تكرار عوارض الدفع على خط او عدة خطوط القرض/القروض يحتفظ القرض الشعبي الجزائري بحق اعادة النظر في خط القرض/القروض المعني (ة) .

لا يمكن القيام بأي استعمال للقرض إذا طرأ حادث و ظل يشكل أو قد يشكل في المستقبل تقصيرا من شأنه أن يؤدي إلى الاستحقاق المسبق المنصوص عليه في المادة 9 .

4- إثبات الدين في الحساب الجاري

إن إثبات إستعمال القرض وكذا التسديدات تتضح بواسطة الكتابات المقيدة من طرف القرض الشعبي الجزائري في الحساب الجاري للمقترض .

و عليه فان رصيد الحساب الجاري المستحق ، بما في ذلك الفوائد المستحقة و التي ستستحق الغير محسوبة ، يكون صحيح من خلال كشوف الحساب الذي يقبلها المقترض كدليل على دينه امام الجهات القضائية التي قد ترفع أمامها دعوى عدم تسديد الرصيد المدين.

5- وحدة الحسابات

قد تم الإتفاق صراحة , من اجل تسهيل الكتابات، أنه في حالة فتح عدة حسابات في دفاتر القرض الشعبي الجزائري باسم المقترض, سواء كانت هذه الحسابات مفتوحة في وكالة واحدة أووكالات مختلفة, فإن العمليات المسجلة في هذه الحسابات ستعد كعناصر من الحساب الجاري الوحيد القائم بين المقترض و القرض الشعبي الجزائري.

6- تخصيص القرض :

يلتزم المقترض بتخصيص مبلغ القرض/القروض لإنجاز المشروع الممول دون سواه .
يمكن لـ القرض الشعبي الجزائري التأكد في أي وقت كان من الغرض الذي خصصه المقترض للقرض/للقروض الممنوح (ة).

7- تجديد القرض/القروض

ان هذا (ه) القرض/القروض لا يتم تجديد ه (ها) ضمنيا حتى و لو كان ذلك جزئيا او بالتحديد.
ان تجديد القرض/القروض لا يتم إلا عن طريق ترخيص جديد للقرض.

لا يحق للمقترض بأي صفة ان يستدل بوجود رصيد مدين او تجاوز عتبة (ات) القرض/القروض المرخصة ليثبت ان القرض الشعبي الجزائري منح له ضمنيا قرضا و لا يجوز له بالتالي ان يتمسك بمبدأ فسخ او ابطال تعسفي للقرض من البنك.

8 - كيفية التسديد :

1-8 تسديد القرض/القروض:

إن تسديد القرض بما في ذلك الأصل و الفوائد و المصاريف و الملحقات يتم كل ثلاثة (03) أشهر إلى غاية الدفع الكلي . إن آجال الدفع هي تلك المبينة في الشروط الخاصة .
يتم هذا التسديد لدى القرض الشعبي الجزائري بالوكالة المستوطنة للمقترض .

يجب على المقترض ان ينشئ رصيد كاف في حسابه الجاري لتغطية مستحقات القرض/القروض يجب توفير هذا الرصيد خلال مدة عشرة (10) أيام (أيام عمل) قبل كل اجل استحقاق .

يحق للقرض الشعبي الجزائري أن يقتطع من كل الحسابات المفتوحة على دفاتره أو سندات و/او أموال مرهونة باسم المقترض مقدار المبالغ التي أصبحت مستحقة لأي غرض و لأي سبب كان.

ستخصص كل التسديدات التي تتم من طرف المقترض في إطار هذه الإتفاقية :

- أولا : لتسديد العمولات المنصوص عليها في الشروط الخاصة ،
- ثانيا : لتسديد عقوبات التأخير ؛
- ثالثا : لتسديد الفوائد المستحقة على القرض/القروض؛
- رابعا : لتسديد الأصل المستحق ؛
- أخيرا : للتسديد المسبق للقرض/ القروض.

2-8 التسديد المسبق :

يمكن للمقترض أن يتحرر كليا أو جزئيا من هذا)ه(القرض/القروض قبل الأجال المتفق عليها. يجب عليه في هذه الحالة أن يفي بعمولة قدرها واحد بالمائة (01 %) تحسب على المبلغ الأصلي للدين الذي سيتم تسديده مسبقا.

3-8 الشرط الجزائي / رسملة :

في حالة ما إذا اضطر القرض الشعبي الجزائري من أجل استفاء دينه, المثول لأمر أو رفع دعوى أو اللجوء إلى إجراء آخر, يصبح ذلك الدين منتج لفائدة ذات نسبة متغيرة وفقا للشروط البنكية المعمول بها بـ القرض الشعبي الجزائري والمطبقة على المكشوف بالحساب الجاري تضاف إليها نسبة إثنان بالمائة (2%) تحسب ابتداءا من تاريخ إستحقاق المبالغ الغير مسددة دون المساس بالمصاريف و الرسوم التي تقع على عاتق المقترض إلى غاية التسديد الفعلي.

ترسمل هذه الفوائد على ثلاثة (03) أشهر بغض النظر عن حق القرض الشعبي الجزائري في المطالبة بالتعويضات عن الخسارة و ضياع الربح.

9- الإستحقاق المسبق :

تفسخ هذه الإتفاقية و تصبح كل المبالغ بما فيها أصل الدين والفوائد وكذا المصاريف و الملحقات واجبة الأداء فورا في حالة عدم تنفيذ أو خرق المقترض لإحدى الإلتزامات المنصوص عليها في هذه الإتفاقية بعد مضي خمسة عشرة (15) يوما من تاريخ تبليغ الإنذار و دون الحاجة لأي إجراء قضائي لا سيما في أي حالة من الحالات التالية :

1) في حالة عدم الدفع عند الإستحقاق لهذا)ه(القرض/القروض؛
2) في حالة الإفلاس أو التصفية القضائية أو التسوية الودية المصادق عليها الناتجة عن توقف النشاط أو التوقف عن الدفع.
3) في حالة تغيير الشكل القانوني للشركة و/أو أي تغيير آخر يمس بالقانون الأساسي للشركة طيلة مدة القرض دون إخبار مسبق للقرض الشعبي الجزائري ؛
4) في حالة إعادة القيد للسجل التجاري دون أن يكون القرض الشعبي الجزائري على علم بذلك؛
5) في حالة تغيير نسب المساهمة أو تقسيم الحصص الاجتماعية دون إخبار مسبق للقرض الشعبي الجزائري
6) في حالة تغيير أو المسير الرئيسي دون إخبارمسبق للقرض الشعبي الجزائري

7) في حالة عدم استطاعة القرض الشعبي الجزائري لأي سبب كان الحصول على الضمانات المطلوبة و المذكورة في المادة 10 من هذه الاتفاقية.
8) في حالة تعرض الأملاك المخصصة للضمان, للهلاك أو الإتلاف بسبب المقترض.
9) في حالة البيع الودي أو القضائي لأملاك المقترض محل الضمان.
10) في حالة أي متابعة للمقترض بسبب إلتزامات جبائية.
11) في حالة أي متابعة للمقترض بسبب مداخيل غير مشروعة قد تؤدي إلى المصادرة الكلية أو الجزئية لأملاكه.
12) في حالة الإدماج, الإنقسام أو الإنحلال لأي سبب كان وبصفة عامة في الحالات الأخرى المنصوص عليها في القانون.
13) في حالة ما إذا احتج المقترض على إرتفاع نسبة فائدة القرض/القروض.
14) في حالة ما إذا استعمل القرض لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في هذه الإتفاقية

تـنتج المـبالغ الـمستحقة الأداء في هـذه الحالات فـوائـد بالـنسبة الـمحـددة في المادة 8-3 و يتم رسملـتها كل ثلاثة أشـهـر بقـوة القانون.

10 - الضمانات :

لأمن وضمان تسديـد مـبلغ الـقرض/القروض موضوع هذه الإتـفاقـية و كذا دفع كل الفوائد و المصاريف والملحقات و تـنفيذا لكل بـنود وشروط القرض/ القروض يجب أن يقـدم الـمقـترض الـضمانات الـمذكورة في الشروط الخاصة.

تكون هذه الضمانات ملحقـة بهذه الإتفاقـية و تشكـل جزءا لا يـتجزأ منهـا.

يتعهد المقـترض بتجديـد هـذه الـضمانات عـند حلول أجلهـا و خاصة منهـا وثائـق الـتأمين و ذلـك إلى غاية الـتسـديد الـفعلي للـقرض/القروض.

11 - الـتأميـنات:

11-1 التأمين على القرض :

يمكن للقرض الشعبي الجزائري أن يكتتب, إن ارتأى ذلك, تأمينا على الـقرض يتحمل المقـترض دفع مبلغ القسـط .

11-2 التأمين على الأملاك:

يتعهـد المقـترض باكتتاب تأمين أوأخذ كـل الإجراءات اللازمة من أجل تأمين الأملاك محل الـضمان المبينة اعلاه ضد كل أخطار الاتلاف و التدمير بمبلغ يغطي الـقرض/القروض و المصاريف الملحقة و تقديم لفائدة القرض الـشعبي الجزائري في اجل (01) الشهر من تاريخ الاكتتاب التأمين وثيقة او وثائـق التأمين.

يتعهـد بحفظ و تجديـد تلك الوثيقة /وثائق الـتأمين و ذلك لغاية التسديـد الكلي للـقرض/القروض من أصل وفوائد والمصاريف والملحقات و هذا دون تمكينه طلب الغاء تلك الوثائق دون الإخبار المسبق للقرض الشعبي الجزائري.

يتعهـد كذلك بدفع اقساط التامين لدى حلول اجلها الفعلي و تبرير كل طلب مصادرة أولى من القرض الشعبي الجزائري.
عكس ذلك، يرخص للقرض الشعبي الجزائري القيام بذلك بنفسه يتحمل المقترض مصارفها . و تكون المبالغ التي صرفت مؤمنة بهذه الضمانات مثلها مثل الدين الاصلي و توابعه .

و في حالة الضرر الكلي او الجزئي قبل التحرير الفعلي يتعهد المقترض حالا بإخطار القرض الشعبي الجزائري و هذا لتمكينه من تعيين ، مع تحمل المصاريف ، خبير ليقوم بتقييم التعويض.

من خلال هذا التفويض المكتتب من المقترض لفائدة القرض الشعبي الجزائري فان كل دفع للتعويض سوف يتم بين لدى القرض الشعبي الجزائري بدون حضور المقترض او موافقته وهذا ما قبله صراحة .

12- التصريح:

يصرح المقترض تحت طائلة عقوبة القانون :

- بأنه لا يوجد و لم يكن أبدا في حالة إفلاس أو تصفية قضائية ولا في حالة توقف عن الدفع و أنه لم يقدم أي طلب للمصادقة على تسوية ودية ؛
- بأنه ليس مدين تجاه الإدارة الجبائية و صندوق الضمان الإجتماعي ؛
- بأنه لا توجد ضده في إطار نشاطه أي متابعة قضائية ؛
- أنه لا يوجد أي حجز أو دعوى ضد أصوله ؛
- أن الأملاك المخصصة لضمان القرض غير مثقلة بأي قيد كان أو امتياز ما ؛
- أن يودع لدى القرض الشعبي الجزائري كامل رقم أعماله و ذلك إلى غاية التسديد الكلي للدين .

13- إعلام القرض الشعبي الجزائري :

خلال فترة صلاحية هذه الإتفاقية وفي حالة ما لم يتم تسديد القرض/القروض بأكمله (ها) يتعهد المقترض بـ:

- طلب الموافقة المسبقة من القرض الشعبي الجزائري من اجل أي تغيير ذوطابع قانوني للشركة ؛
- إخبار القرض الشعبي الجزائري في أي وقت عند وقوع حدث هام من شأنه أن يمس بثروته أو يكثر من حجم إلتزاماته ؛
- يرسل إلى القرض الشعبي الجزائري خلال الأربع (04) أشهر التابعة لنهاية كل سنة جبائية, تقرير التسيير السنوي , تقرير مندوبي الحسابات و كذا الميزانية و جدول حسابات النتائج .

14- الوفاء بالحقوق و الرسوم :

كل الحقوق و الرسوم أي كانت طبيعتها و المصاريف المتعلقة بهذه الإتفاقية أو التي قد تكون تابعة و ناتجة عنها تقع على عاتق المقترض الذي يمتثل لها.

15- الموطن المختار :

لتنفيذ هذه البنود وتوابعها, اختار الطرفان موطنا لهما في العناوين الخاصة بهما المذكورة في هذه الاتفاقية .

16- الإختصاص القضائي :

كل النزاعات التي يمكن أن تحدث من جراء تنفيذ هذه البنود أو تفسيرها ترفع في حالة عدم التسوية الودية أمام المحكمة المختصة.

17- مدة صلاحية الإتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عند التوقيع عليها من الطرفين و تبقى سارية المفعول إلى غاية التسديد الكلي للقرض/ القروض و تلغى فعليا في حالة إلغاء الترخيص بالقرض/القروض بفعل عدم استعماله (ها) في الآجال المحددة .

حرر بالبـــويرة بتاريخ .....

المقترض (1)
السيد (ة) :

القرض الشعبي الجزائري

.....

.....

.....

.....

.....

---

1) يسبق توقيع 'المقترض' بعبارة مكتوبة بخط اليد "قرأت ووافقت عليها".

الملحق 3:

Nom ou raison sociale **Entreprise déjà domiciliée (renouvellement de dossier)** ou activité

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Bilan définitif fiscal et les annexes du dernier exercice accompagnés du rapport du Commissaire aux Comptes pour les entreprises (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA) ;	☐	
3. Bilans et Tableaux de Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels et annexes (notamment le TFT : le Tableau de Flux de Trésorerie);	☐	
4. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice accompagnés de l'état de stock détaillé et des créances pour les principaux clients par maturité ;	☐	
5. Situation comptable datant de trois (03) mois pour les dossiers présentés au 2ème semestre ;	☐	
6. Attestation fiscale récente apurée et déclaration fiscale du dernier exercice ;	☐	
7. Attestation parafiscale récente et apurée ;	☐	
8. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
9. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
10. Plan de charge détaillé par client et par produit ;	☐	
11. Programme d'importation et plan de financement (entreprise industrielle ou commerciale) ;	☐	
12. Statut et registre de commerce en cours de validité (en cas de changement entre les exercices) ;	☐	
13. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation.	☐	

Nouvelle domiciliation

Additivement aux documents cités ci-dessus, il y a lieu de compléter le dossier par les documents ci-après :	Statut	Observation
1. Bilans, Tableaux des Comptes de Résultats (TCR) et des trois (03) derniers exercices ainsi que le rapport du Commissaire aux Comptes (SARL dont le Chiffre d'Affaires est supérieur à dix (10) millions de DA et les SPA) ;	☐	
2. Bilan de clôture ;	☐	
3. Statuts de l'entreprise ;	☐	
4. Registre de commerce en cours de validité ;	☐	
5. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
6. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes ;	☐	
7. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus).	☐	

Nom ou raison sociale

Nouvelle domiciliation/Nouvelle relation en création.

Documentations	Statut	Observation
1. Demande de crédit, chiffrée et motivée, signée par la personne habilitée ;	☐	
2. Bilan d'ouverture ;	☐	
3. Bilans et Tableaux de Comptes de Résultats (TCR) prévisionnels et annexes ;	☐	
4. Budget d'exploitation prévisionnel et plan de trésorerie pour l'exercice ;	☐	
5. Certificat de déclaration d'existence délivré par les services fiscaux ;	☐	
6. Attestation d'affiliation aux caisses de sécurité sociale ;	☐	
7. Copie du NIF et du NIS ;	☐	
8. Copie légalisée des titres de propriété appartenant à l'entreprise et bail de location ;	☐	
9. Note de présentation de l'entreprise (avec fiche de groupe d'affaire pour les entreprises apparentées), qualification des associés et des dirigeants ;	☐	
10. Statuts de l'entreprise ;	☐	
11. Registre de commerce ;	☐	
12. Autorisation de consultation à la Centrale des Risques de la Banque d'Algérie (pour les crédits de deux (02) millions de DA et plus);	☐	
13. Certificat de conformité pour les sociétés exerçant l'activité d'importation ;	☐	
14. Toute autorisation d'exploitation spécifique à délivrer par les autorités compétentes.	☐	

الملحق05:

Avenant de subrogation

Avenant N°153/2023

Société Nationale d'Assurance : Direction régionale de Tizi-Ouzou

Agence: Bouira 2011

Contrat d'assurance N°

Avenant de délégation

Date d'effet : 03/04/2023 Date de fin: 02/04/2024

Assuré :

Adresse

Objet Assuré MATERIEL

Valeur Assuré : 2 000 000.00

- 1ER Rang: CPA BOUIRA

Clause de délégation en faveur du créancier

La présente délégation est consentie, conformément aux dispositions de l'article 36 de l'ordonnance 95/07, par l'assuré en faveur des organismes créanciers, qui l'acceptent dans les termes ci-dessous :

1- Il est convenu entre les parties, en cas de sinistre total ou partiel affectant l'objet assuré, l'indemnité due par la Société Nationale d'Assurance (SAA), sera versée aux organismes créanciers suivant leur rang, en premier lieu à l'organisme créanciers de 1er rang, en second lieu à l'organisme créancier de deuxième rang, subrogés dans les droits de l'assuré à concurrence de la valeur assurée.
2- Dans le cas ou l'indemnité due est supérieure au montant des créances restantes dues au moment du sinistre, l'assuré demeurerait bénéficiaire de la portion excédant les droits des créanciers.
3- Toutes sanctions, exclusions et déchéances opposables à l'assuré en vertu de la législation régissant le contrat d'assurance sont opposables aux créanciers bénéficiaires de la présente délégation.
4- Les créanciers n'auront droit à aucune indemnité si la SAA établissait qu'ils ont eu connaissance du sinistre, dont la déclaration est requise de l'assuré, et qu'ils se sont abstenus d'y suppléer ou si l'assuré a causé intentionnellement le sinistre, facilité son progrès ou entravé le sauvetage.
5- Le droit pour la SAA de résilier le contrat auquel se rapporte la présente délégation demeure entier à l'égard de l'assuré mais en ce qui concerne le créancier cette résiliation ne prend effet qu'après la notification qui lui serait faite par lettre recommandée.
6- La présente délégation fait corps avec le contrat d'assurance Matériel et expire de plein droit à l'échéance de celui-ci.

Il appartient au créancier hypothécaire d'en requérir le renouvellement au besoin.

L'assuré	*Pour le créancier*	*Pour la SAA*
Lu et approuvé	*Lu et approuvé*	

Crédit Populaire d'Algérie
Agence Bouira

Police - Temporaire au décès
N° : 81111 - 4100000421
Conditions Particulières

Police

Unité	200				
Bancassurance	81111 CPA BOUIRA 111				
Adresse	28 RUE ABANE RAMDANE BOUIRA			10000	BOUIRA
Téléphone	026941478			Fax	02694156
Produit	4121 Temporaire au décès				
Date d'effet	11/04/2023	Date d'échéance	10/04/2024	Contrat Ferme	
Observation					

Souscripteur

Raison sociale :			
Adresse			EL KHEBOUZIA
Activité	B.T.P (Batiment et Travaux Pu	Profession :	Gerant
Observation			
Mobile	0667483180	E-mail	

Assuré

1

Adresse	: RUE
Ville	: 10441

Caractéristiques

Capital ou rente assuré	2.000.000,00 DA
prime (U)Unique ou (A)Annuelle ou (M)Mensuelle	Prime Unique
Type de paiement temporaire	Paiement toute la duree du contrat
Nom du Beneficiaire du capital	CPA AGENCE DE BOUIRA 111

Garanties (Seuls sont garantis,les risques ci-aprés)	Capital	Taux	Prime
Décès	2.000.000,00		8.216,00

Décompte de la Prime

Prime Nette	Accessoires	T.V.A	FCN	Timbres	Prime Totale
8.216,00	250,00	0,00	0,00	80,00	8.546,00

Fait à BOUIRA,
le 10/04/2023 à: 11:41

Le Souscripteur

Pour la CAAR

Page 1

Encaissement Quittance N° 811110000704

Comptant

Agence :	81111 CPA BOUIRA 111	Branche :	VIE, DECES ET MIXTE
Police/Av. :	81111 4100000421	Catégorie: 4121	Temporaire au décès

ASSURE

Code Assuré -811110007921
Nom de l'assuré :
Adresse :

Date d'effet : 11/04/2023 Date d'échéance : 10/04/2024

REFERENCES DE PAIEMENT		PRIMES	
Mode de paiement	Virement a encaisser	Prime commerciale	8.466,00
Date	10/04/2023	T.V.A.	0,00
Montant	8.546,00	F.S.I	0,00
Numéro chèque		F.C.N.	0,00
		Droits de timbre	80,00
		Prime totale	**8.546,00**

Assuré	Le chef de service comptable	Le Directeur d'Agence
		le

A Bouira, le 10/04/2023

Police Assurance Temporaire au Décès
Conditions particulières

Clauses additionnelles

Article 1er : Le présent contrat est conclu par la CAAR en qualité de Mandataire-Distributeur, au nom et pour le compte de l'Assureur, CAARAMA Assurance, société spécialisée en assurances de personnes, agréée par arrêté du Ministre des Finances n°11 du 09/03/2011 et inscrite au registre de commerce sous le n°11B1004667-00/16.

Article 2 : Le présent contrat est régi tant par les présentes conditions particulières que par les conditions générales de l'Assureur, CAARAMA Assurance, portant visa du Ministère des Finances n°05/MF/DASS du 20/06/2011.

Article 3 : Le présent document complète les conditions particulières et fait partie intégrante du contrat.

Article 4 : Il n'est pas autrement dérogé aux autres clauses et conditions du contrat.

Le Mandataire-Distributeur
(Cachet et signature)

الملحق06:

CPA / 00111 Date:18/04/2023

---------- F I C H E D E S C O R I N G ----------

Nom :SARL HYGIENE STERILE Credit:ACHAT LOGEMENT D'OCCASION /PAP
Prenom :AZE No/Ref:
Adresse:OULED BRAHIM LOCAL N 01 M'CHEDELLAH W DE
Sexe:M Sit.Fam:M Date Naiss:01/08/1989(Age:34ans) Epargnant:NON

Prix / Cout	: 10 000 000,00	Score:	
Revenu Postulant:	500 000,00	----------Pts	
Revenu Conjoint :	0,00	REVENU	/ 40: 40
Revenu Caution :	0,00	EMPLOI	/ 20: 20
P/ Mensualite :	55 %	ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15: 15
Duree Credit :	40ans	APPORT PERSONNEL	/ 10: 0
Taux Interet :	6,25	ACTIFS	/ 10: 10
Taux TVA :	0,00	AGE	/ 5: 4
		TOTAL	/100: 89
Montant Apport :	0,00		
Credit Sollicite:	10 000 000,00		
Credit Octroye :	10 000 000,00		
ECHEANCE (11%) :	57 450,95		

==========>: RETOUR IMPRIMER ENREGISTRER QUITTER